



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

مساهمة الحوكمة في تفعيل أداء عمل

شركات التأمين في سورية

**Contribution of Governance to activate the performance
of insurance companies in Syria**

مرسالة أُعدت لنيل درجة الماجستير في الأسواق المالية

إعداد الطالبة

غزل نبيل طنطه

إشراف الدكتور

عادل قزمان

دمشق: 2019-2020 م
1440-1441 هـ

قرار لجنة المناقشة :

نوقشت هذه الرسالة لنيل درجة الماجستير في الأسواق المالية وعنوانها : "مساهمة الحوكمة في تفعيل أداء عمل شركات التأمين في سورية "

وأجيزت بتاريخ : ٢٠٢٠/١/٩ وتم إجراء التعديلات اللازمة.

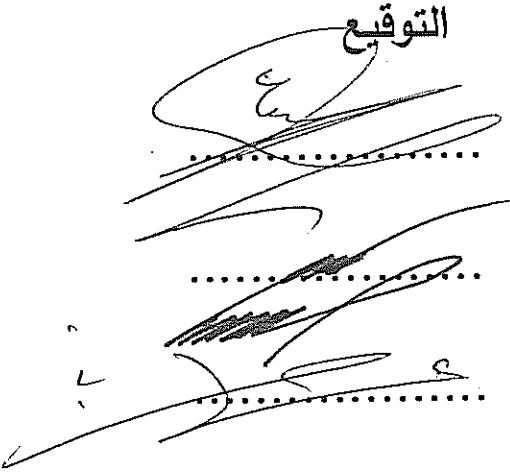
أعضاء لجنة المناقشة

د. عادل قضماني عضواً مشرفاً

د. عمار ناصر آغا عضواً

د. عبد الرزاق حساني عضواً

التوقيع



إقرار

أنا الموقعة أدناه مُقدِّمة الرسالة التي تحمل العنوان:

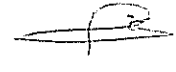
مساهمة الحوكمة في تفعيل أداء عمل شركات التأمين في سورية

Contribution of Governance to activate the performance

of insurance companies in Syria

أقرّ بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنّما هو نتاج جهدي الخاص ، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد ، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يُقدّم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

الاسم: غزل نبيل طنطه

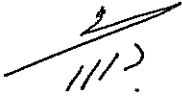
التوقيع: 

تمّ التدقيق اللغوي لرسالة الماجستير للطالبة غزل نبيل طنطة، من قبلي أنا الأستاذ بسّام العلّان
(الحاصل على إجازة في اللغة العربية وآدابها - جامعة دمشق، استناداً إلى قرار مجلس جامعة
دمشق رقم (2781)..)

بغنوان:

(مساهمة الحكومة في تفعيل أداء عمل شركات التأمين في سورية)

الأستاذ بسّام العلّان



جوال : ٠٩٩٢٨٣١٧٩٥

الإهداء

إلى أغلى من لي بالوجود

إلى من زرعاً حبَّ العلم في قلبي

والديَّ

إلى من دعماني وزادا عزميتي وإصراري

الغاليين إخوتي

عبد الملك . . عبدالغني

الشكر والتقدير

أولاً وقبل كل شيء أتوجهُ بعظيم الشكر وببليغ الحمد لله تعالى أن

وفقتني في إنجاز هذا العمل وإتمامه.

كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر وجزيل العرفان إلى من دعمني ووقف معي لإتمام هذا

البحث على الرغم من صعوبة الظروف .

كلُّ الشكر لك الأستاذ والدكتور عادل القضماني ، أتمنى لك دوام الصحة والعافية والتألق

الدائم .

والشكر إلى كلِّ أساتذة كلية الاقتصاد جامعة دمشق عامة وقسم المصارف والتأمين

خاصّةً.

وإلى أصدقائي وأهلي وكلِّ من ساعدني وساندني . . . لكم الشكر جميعاً .

فهرس البحث

العنوان	رقم الصفحة
الغلاف	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
فهرس البحث	د ه و ز
قائمة الجداول	ح ط
قائمة الأشكال	ط
قائمة الملاحق	ي
مُلخَص الدِّراسة	١
الإطار العام للدراسة	٢
مُقَدِّمة	٢
أولاً: مُشكلة البحث	٣
ثانياً: أهداف البحث	٤
ثالثاً: أهميَّة البحث	٤
رابعاً: فرضيات البحث	٤
خامساً: منهجيَّة البحث	٥
سادساً: حدود البحث الزمانية والمكانية	٥
سابعاً: متغيرات البحث	٦
ثامناً: الدِّراسات السابقة	٧
الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات	١٥
المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات	١٦
١-١-١ مفهوم حوكمة الشركات	١٦
١-١-٢ أهمية حوكمة الشركات	١٧
١-١-٣ الأسباب والبواعث الأساسية لحوكمة الشركات	١٨

٢٠	١-١-٤ خصائص حوكمة الشركات
٢١	١-١-٥ الأطراف المعنية بحوكمة الشركات
٢٢	١-١-٦ مراحل تطبيق حوكمة الشركات
٢٣	١-١-٧ مقومات حوكمة الشركات
٢٥	المبحث الثاني: مُحدّدات ومبادئ حوكمة الشركات
٢٦	١-٢-١ محدّدات حوكمة الشركات
٢٦	١-٢-٢ آليات الحوكمة في شركات التأمين
٢٩	١-٢-٣ مبادئ ومعايير حوكمة الشركات
٣٧	١-٢-٤ مبادئ الحوكمة في شركات التأمين
٣٨	١-٢-٥ حوكمة الشركات في سورية
٤٤	الفصل الثاني : الأداء المالي في شركات التأمين
٤٥	المبحث الأول : ماهية الأداء المالي وتقييمه والعوامل المؤثرة به
٤٦	١-١-٢ مفهوم الأداء المالي وأهميته
٤٧	١-٢-٢ خصائص الأداء المالي
٤٧	١-٢-٣ العوامل المؤثرة على الأداء المالي
٤٨	١-٢-٤ مقومات الأداء المالي الجيد
٤٨	١-٢-٥ مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته
٤٩	١-٢-٦ أركان عملية تقييم الأداء
٥٠	١-٢-٧ خصائص عملية تقييم الأداء
٥٠	١-٢-٨ مؤشرات تقييم الأداء المالي
٥٦	١-٢-٩ معايير تقييم الأداء المالي
٥٨	المبحث الثاني: شركات التأمين وقياس وتقييم الأداء المالي لها
٥٩	١-٢-٢ شركات التأمين ووظائفها
٦١	٢-٢-٢ المبادئ الأساسية للاستثمار في شركات التأمين
٦٢	٢-٢-٣ مصادر الأموال في شركات التأمين
٦٣	٢-٢-٤ استثمار أموال شركات التأمين وطبيعتها

٦٥	٥-٢-٢ تقييم الأداء المالي لشركات التأمين
٦٩	٦-٢-٢ المعايير الخارجية والمعايير الداخلية لتقييم أداء شركات التأمين
٧٠	٧-٢-٢ تأثير التضخم على شركات التأمين
٧٠	٨-٢-٢ واقع سوق التأمين وتأثيرات الأزمة السورية
٧٢	٩-٢-٢ الملاعة المالية لشركات التأمين
٧٧	الفصل الثالث : مساهمة آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين
٧٨	المبحث الأول : الدراسة الميدانية
٧٨	١-١-٣ منهجية الدراسة الميدانية والأساليب الإحصائية المستخدمة
٨٣	٢-١-٣ تحليل نتائج الدراسة الميدانية
١٠٥	المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية (دراسة الملاعة المالية في شركات التأمين السوريّة)
١٠٥	١-٢-٣ مجتمع وعينة الدراسة
١٠٥	٢-٢-٣ فترة الدراسة
١٠٥	٣-٢-٣ مصادر جمع البيانات
١٠٥	٤-٢-٣ آلية دراسة وتقييم الملاعة المالية في شركات التأمين السوريّة
١٠٦	٥-٢-٣ دراسة الملاعة الماليّة لشركات التأمين السوريّة
١١٥	المبحث الثالث : عرض وتحليل نتائج اختبار فرضيات الدّراسة
١١٥	١-٣-٣ اختبار الفرضيّة الفرعيّة الأولى للدراسة
١١٦	٢-٣-٣ اختبار الفرضيّة الفرعيّة الثانية للدراسة
١١٧	٣-٣-٣ اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة
١١٨	٤-٣-٣ اختبار الفرضيّة الفرعيّة الرابعة للدراسة
١١٩	٥-٣-٣ اختبار الفرضيّة الفرعيّة الخامسة للدراسة
١٢١	النتائج والمقترحات
١٢٤	المراجع
١٣١	الملاحق
١٣٢	الملحق الأول: جدول التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على محور توافر الإطار الفعال لحوكمة الشركات
١٣٣	الملحق الثاني: جدول التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على محور الملاعة المالية لشركات التأمين

١٣٤	الملحق الثالث: جدول التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على محور حماية حقوق المساهمين
١٣٥	الملحق الرابع: جدول التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على محور المعاملة المتساوية للمساهمين
١٣٦	الملحق الخامس: جدول التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على محور دور أصحاب المصالح
١٣٧	الملحق السادس: جدول التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على محور الإفصاح والشفافية
١٣٨	الملحق السابع: جدول التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على محور مسؤوليات مجلس الإدارة
١٣٩	الملحق الثامن: استمارة الاستبيان
١٤٤	الملحق التاسع: المراسيم والقوانين الخاصة بقطاع التأمين في الجمهورية العربية السورية الواردة في البحث.

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٧٦	مؤشرات الملاءة المالية الصادرة بموجب نظام هامش الملاءة لشركات التأمين السورية	١
٧٩	شركات التأمين السورية	٢
٧٩	الاستبيانات الموزعة والمستردة ونسبة الاسترداد	٣
٨٠	توزيع عينة البحث على طبقات المجتمع	٤
٨٢	قيم إجابات الاستبيان	٥
٨٣	توزيع عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي	٦
٨٤	توزيع أفراد العينة وفقاً للمؤهل العلمي والتخصص الأكاديمي	٧
٨٥	توزيع أفراد العينة وفقاً للمؤهل العلمي والموقع الوظيفي	٨
٨٥	توزيع عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي وسنوات الخبرة	٩
٨٦	توزيع عينة البحث وفقاً للتخصص الأكاديمي	١٠
٨٧	توزيع أفراد العينة وفقاً للتخصص الأكاديمي والموقع الوظيفي	١١
٨٧	توزيع عينة البحث وفقاً للتخصص الأكاديمي وسنوات الخبرة	١٢
٨٨	توزيع عينة البحث وفقاً للموقع الوظيفي	١٣
٨٩	توزيع أفراد العينة وفقاً للموقع الوظيفي وسنوات الخبرة	١٤
٩٠	توزيع عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة	١٥
٩١	المتوسطات الحسابية والانحرافات لمحوّر توافر الإطار الفعال لحوكمة الشركات	١٦
٩٢	وسطي إجابات أفراد العينة على فقرات محوّر الإطار الفعال لحوكمة الشركات	١٧
٩٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحوّر الملاءة المالية لشركات التأمين	١٨
٩٤	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحوّر حماية حقوق المساهمين	١٩
٩٥	وسطي إجابات أفراد العينة على فقرات محوّر حماية حقوق المساهمين	٢٠
٩٦	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحوّر المعاملة المتساوية للمساهمين	٢١
٩٧	وسطي إجابات أفراد العينة على فقرات محوّر المعاملة المتساوية للمساهمين	٢٢
٩٨	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحوّر دور أصحاب المصالح	٢٣
٩٩	وسطي إجابات أفراد العينة على فقرات محوّر دور أصحاب المصالح	٢٤

٢٥	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الإفصاح والشفافية	١٠٠
٢٦	وسطي إجابات أفراد العينة على فقرات محور الإفصاح والشفافية	١٠١
٢٧	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور مسؤوليات مجلس الإدارة	١٠٢
٢٨	وسطي إجابات أفراد العينة على فقرات محور مسؤوليات مجلس الإدارة	١٠٣
٢٩	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمدى التزام شركات التأمين السورية بمبادئ الحوكمة	١٠٤
٣٠	قيم المؤشر الأول للملاءة المالية لشركات التأمين السورية وفق نظام هامش الملاءة الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين في سورية	١٠٧
٣١	نتائج اختبار Independent Sample T-Test للأوساط الحسابية لقيم المؤشر الأول قبل وبعد الحوكمة	١٠٩
٣٢	قيم المؤشر الثاني للملاءة المالية لشركات التأمين السورية وفق نظام هامش الملاءة الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين في سورية	١١٠
٣٣	نتائج اختبار Independent Sample T-Test للأوساط الحسابية لقيم المؤشر الثاني قبل وبعد الحوكمة	١١١
٣٤	قيم المؤشر الثالث للملاءة المالية لشركات التأمين السورية وفق نظام هامش الملاءة الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين في سورية	١١٣
٣٥	نتائج اختبار Independent Sample T-Test للأوساط الحسابية لقيم المؤشر الثالث قبل وبعد الحوكمة	١١٤

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١	نسب توزيع عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي	٨٤
٢	نسب توزيع عينة البحث وفقاً للتخصص الأكاديمي	٨٦
٣	نسب توزيع عينة البحث وفقاً للموقع الوظيفي	٨٩
٤	نسب توزيع عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة	٩٠

قائمة بملاحق البحث

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
الملحق الأول	جدول التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على محور توافر الإطار الفعال لحوكمة الشركات	١٣٢
الملحق الثاني	جدول التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على محور الملاءة المالية لشركات التأمين	١٣٣
الملحق الثالث	جدول التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على محور حماية حقوق المساهمين	١٣٤
الملحق الرابع	جدول التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على محور المعاملة المتساوية للمساهمين	١٣٥
الملحق الخامس	جدول التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على محور دور أصحاب المصالح	١٣٦
الملحق السادس	جدول التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على محور الإفصاح والشفافية	١٣٧
الملحق السابع	جدول التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على محور مسؤوليات مجلس الإدارة	١٣٨
الملحق الثامن	استمارة الاستبيان	١٣٩
الملحق التاسع	المراسيم والقوانين الخاصة بقطاع التأمين في الجمهورية العربية السوريّة الواردة في البحث.	١٤٤

مُلخَص الدراسة :

مساهمة الحوكمة في تفعيل أداء عمل شركات التأمين في سورية

هدفت الدّراسة إلى التّعرف إلى حوكمة الشركات وأهميتها وكيفية الاستفادة منها في قطاعات الأعمال السّوريّة، ومدى التزام شركات التأمين السّوريّة بتطبيق مبادئها، إضافة إلى دراسة وتحليل العلاقة بين مبادئ حوكمة الشركات وبين الأداء المالي لهذه الشركات للتعرف إلى أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تفعيل أدائها بشكل جيّد بدلالة ملاءتها المالية .ولتحقيق ذلك قُسمت الدراسة إلى مقدمة تتضمن الإطار العام إضافة إلى ثلاثة فصول وذلك على النحو الآتي : تضمّن الإطار العام للدراسة المقدمة ومشكلة وأهمية الدراسة وأهدافها وحدود الدراسة وفرضيات الدراسة ومنهجيتها والدراسات السابقة ذات الصلة.وتضمّن الفصل الأول الإطار الفكري لحوكمة الشركات، أمّا الفصل الثاني فتضمّن الأداء المالي في شركات التأمين، في حين تضمّن الفصل الثالث دراسة مساهمة آليات الحوكمة في تحسين أداء عمل شركات التأمين حيث قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية كافة لشركات التأمين (العامة والخاصة)، من خلال استخدام أداة لهذه الدراسة تمتلّت باستبيان ضمن مجموعة من الأسئلة في إطار مشكلة البحث وفروضة، ومن خلال دراسة عملية على القوائم المالية للشركات. وتوصّلت الباحثة إلى عددٍ من النتائج أهمها:

١- أظهرت الدراسة الميدانية التي أجريت في آذار ٢٠١٩ التزام شركات التأمين السّوريّة بمبادئ حوكمة الشركات.

٢- تفاوتت شركات التأمين السّورية في مدى التزامها وتطبيقها لمبادئ الحوكمة .

٣- وجود علاقة ارتباط معنوية بين مدى التزام شركات التأمين السّورية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ، وبين مؤشّرات الملاءة المالية في هذه الشركات بعد تطبيق مبادئ الحوكمة ،ومن ثمّ إثبات ذلك من خلال استخدام معامل الارتباط بيرسون .

٤- الحوكمة ليست مجرد تبني لائحة أو مجموعة لوائح وإجراءات فحسب ، بل تكمن في إيمان الشركة بالحوكمة ولماذا تريد الحوكمة وما الهدف الذي تصبو إليه.

وانتهت الدراسة بعددٍ من المقترحات أهمها:

١- ضرورة تطبيق المزيد من الالتزام بمعايير الحوكمة المؤسساتية الصادرة عن هيئة الإشراف على التأمين في سورية عام ٢٠٠٧، لأهمية ذلك في تفعيل أداء عمل شركات التأمين السّورية .

٢- ضرورة إيجاد مؤشّر لقياس حوكمة الشركات المُطبّقة في شركات التأمين السورية سنوياً.

٣- افتتاح معهد للحوكمة في سورية أسوة ببقية البلدان.

الإطار العام للدراسة

مقدمة

نشأت فكرة التأمين بنشوء فكرة التعاون أو التضامن في تحمل الأخطار التي قد يتعرض لها الأفراد أو الجماعات ، وذلك بتوزيع الخسائر التي تلحق بالفرد على الجماعة بالمشاركة فيما بينهم، وتجلت هذه الفكرة من خلال إيجاد جمعيات لتقديم الإعانات والمساعدات المادية للأسر التي تفقد معيها، وكان هذا أول نوع من أنواع التأمين، وبعد ذلك ظهرت الأنواع المختلفة للتأمين (حياة، بحري، ضد الحريق) ونتيجة لتطور التأمين واتساع مجالاته أصبح النشاط التأميني بشتى صوره المختلفة يأخذ دوراً كبيراً في دعم اقتصاديات البلدان .

وفي سورية ، شهدت سوق التأمين منذ بداية عام ٢٠٠٤ وحتى الآن نشاطاً ملموساً وخطوات جادة باتجاه إعادة هيكلة هذه الصناعة وتنظيمها ، انطلاقاً من دورها الكبير في دعم الاقتصاد الوطني وحمايته ، حيث حظي هذا القطاع باهتمام خاص من الدولة، وذلك من خلال إصدار التشريعات الناظمة لعمل هذا القطاع، فقد صدر المرسوم رقم ٦٨ تاريخ ٢٠٠٤/١٩/١٢ الخاص بإحداث هيئة الإشراف على التأمين، والرسوم رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ الخاص بتنظيم أعمال التأمين في سورية والسماح للشركات الخاصة بالتريخيص، كما صدرت العديد من القرارات والبلاعات الناظمة لعمل سوق التأمين السوريّة، لاسيما القرار رقم ١٠١٢٧م أ لعام ٢٠٠٧ الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين والناظم لحوكمة شركات التأمين السورية، حيث تعتبر حوكمة الشركات من القضايا الهامة التي تستحوذ على اهتمام الأكاديميين والممارسين والمنظمات الإقليمية والدولية سواء في اقتصاديات الدول المتقدمة أو النامية ، وذلك عقب الانهيارات والأزمات المالية والعالمية الناتجة عن حالات الفساد المالي والإداري ، وعدم القدرة على جذب رؤوس الأموال الكافية ، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام ١٩٩٧، وأزمة شركة enron التي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك أزمة شركات world com الأمريكية للاتصالات عام ٢٠٠٢. وإن أهم أسباب انهيار هذه الشركات هو افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة، وكذلك اختلال هيكل التمويل ، وعدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها ، بالإضافة إلى نقص الشفافية وعم إظهارها المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة وبذلك أصبحت تكلفة الفساد المالي وسوء الإدارة عبئاً على شركات الاقتصاد العالمي ككل، مما أدى بهذه الأخيرة إلى المطالبة بوجود مبادئ وآليات سليمة، وبالتالي أصبح لزاماً على المستثمرين البحث عن الشركات التي بها هيكل سليم لممارسة حوكمة الشركات،^١ ويرجع هذا إلى أنها ليست مجرد سلوك أخلاقي فحسب، بل أنها

^١ الشحادات، باسل. (٢٠١٣). دور حوكمة الشركات في تدعيم المركز المالي لشركات التأمين السورية (دراسة تحليلية) أطروحة دكتوراه . قسم المحاسبة. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق.

تهدف إلى تحسين الأداء المالي لمنشآت الأعمال، وإيجاد الطرق المثلى لتسيير عملياتها المالية والمحاسبية والإدارية بما ينعكس إيجاباً على أدائها المالي. وقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية أكبر بالنسبة للاقتصاديات الناشئة نظراً لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة. كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة. ويؤدي إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية ومكافحة مقاومة الشركات للإصلاح وزيادة ثقة المستثمرين وتنشيط الاستثمار الوطني وجذب الاستثمار الأجنبي¹. وأصبحت أساليب حوكمة الشركات من المصطلحات الشائعة الاستخدام في جميع الشركات وخاصة شركات التأمين، كونها شركات تُبنى على الثقة التي تُعتبر من أهم ركائز الحوكمة. وفي سورية على وجه الخصوص تعاني شركات التأمين السورية من بعض المشكلات، خاصة فيما يتعلق بتقاريرها المالية وضعف ثقة الجمهور بهذه الشركات. وتأتي هذه الدراسة لتبيّن كيفية التزام شركات التأمين السورية بقواعد الحوكمة بما يضمن الثقة بها ويؤدي إلى تحسين الأداء والملاءة المالية وتقليل المخاطر وزيادة القيمة السوقية لهذه الشركات. كمحدد أساسي لقرار المستثمر بالاستثمار في تلك الشركات أو الامتناع عن ذلك، وكذلك التنبؤ باستمرارها أو فشلها على المدى الطويل.

أولاً: مشكلة البحث

يوجد هناك اهتمام واضح وشديد من قبل هيئات الإشراف والرقابة على شركات التأمين بالعمل على مراقبة قوة المراكز المالية للمؤمنين بعناية أكثر، ويتم الاعتماد في ذلك على مؤشر الملاءة المالية الذي يُعتبر من أهم المؤشرات التي تُستخدم للحكم على مدى قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق، أي الحكم على مدى سلامة المركز المالي لشركة التأمين، كما أن حوكمة الشركات تُعتبر إحدى القضايا التي تلقت اهتمام مختلف الأطراف ذات الصلة بالمنشأة مُتضمنة عدداً من المبادئ والقواعد التي تُقدم إطاراً فعالاً يُمكن من حل المشاكل التي تتعرض لها الشركات في بيئة الأعمال المعاصرة، إذ يتضمن هذا الإطار أطراً تشريعية وتنظيمية وإدارية ومحاسبية تعمل مجتمعة على ضبط أداء المنشأة أو الشركة بما يُحقق مصالح مختلف الأطراف ذات الصلة. ومن هذا المنطلق تتناول مشكلة البحث الحالي الدور الذي تُقدّمه آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين السورية.

¹ قبلي، نبيل. (٢٠١٧). دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين -دراسة حالة-. أطروحة دكتوراه. قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة حسنية بو علي الشلف. الجزائر. الجزائر. ص: ج.

وبناءً عليه يُمكنُ صياغةُ مُشكلة البحث في السؤال الآتي :

هل يؤدي تطبيق شركات التأمين للحوكمة إلى تحسين ملاءتها المالية وتفعيل أدائها وإلى أي حد تلتزم شركات التأمين السورية (العامة والخاصة) بالحوكمة ؟

ثانياً: أهداف البحث

يهدفُ هذا البحث بشكلٍ عامٍّ إلى دراسة دور حوكمة الشركات في تدعيم المركز المالي لشركات التأمين السورية وتفعيل اداء عملها بشكل جيّد. وذلك من خلال:

- التعرف إلى ماهية ومفهوم الحوكمة وخصائصها وكافة النواحي النظرية المتعلقة بها.
- كيفية عمل شركات التأمين ومدى مساهمة الحوكمة في تفعيل أدائها.
- تقديم النتائج والمقترحات الملائمة في هذا المجال.

ثالثاً: أهمية البحث

للبحث أهمية على الصعيدين الأكاديمي والعملي .

فمن الناحية الأكاديمية : لهذا البحث أهمية في إطار دور الدراسات البحثية الأكاديمية في مجال حوكمة الشركات، والكشف عن المشاكل والمخاطر التي تواجهها شركات التأمين ،بما يُساهم في تقديم نتائج تساعد الجهات التنظيمية والتشريعية في العمل على الحدّ من هذه المخاطر والمشاكل.

ومن الناحية العملية : تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال دراسة وتقييم دور حوكمة الشركات في تدعيم المركز المالي لشركات التأمين في سورية، وتقديم الفائدة العملية لهذه الشركات من ناحية مدى كفاية معايير الحوكمة المُطبّقة فيها ،وكيفية تطوير هذه المعايير بما يخدم هدف تدعيم المركز المالي في شركات التأمين ،وتقديم نتائج عملية تفيد الأطراف ذات الصلة بهذه الشركات من إدارة ومنظمين وجهات مُشرفة في اتّخاذ القرارات المختلفة في إطار بيئة تنظيمية وعملية مُنظمة ،من خلال قواعد ونظم حاكمة لعمل هذه الشركات.

رابعاً:فرضيات البحث

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسة التالية :

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحوكمة ومستوى الأداء في شركات التأمين السورية ،ويتقرّع عن هذه الفرضية الرئيسة خمس فرضيات فرعية :

الفرضية الفرعية الأولى : يوجد تأثير لتطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسة لأصحاب حقوق الملكية في الملاءة المالية لشركات التأمين السورية .

الفرضية الفرعية الثانية : يوجد تأثير لتطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين في الملاءة المالية لشركات التأمين السورية .

الفرضية الفرعية الثالثة : يوجد تأثير لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات في الملاءة المالية لشركات التأمين السورية .

الفرضية الفرعية الرابعة : يوجد تأثير لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في الملاءة المالية لشركات التأمين السورية .

الفرضية الفرعية الخامسة : يوجد تأثير لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وبين الملاءة المالية في شركات التأمين السورية .

خامساً: منهجية البحث

من أجل دراسة الإشكالية والإجابة عن الأسئلة المطروحة، ونظراً لطبيعة الموضوع تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، وتمّ الاعتماد على سلسلة من الأدوات والأساليب الإحصائية التحليلية لربط الجانب النظري بالعمل، حيث أنّ الاختبار مبني على أسس وقواعد علمية معروفة بهدف تحديد كيفية تأثير الحوكمة وفعاليتها على أداء شركات التأمين . وسنستخدم مقاييس النزعة المركزية والتشتت وغيرها . وكذلك القوانين والتشريعات المتعلقة بالمجال الاقتصادي والتنظيمي.

سادساً: حدود البحث الزمانية والمكانية

تتمثل حدود البحث في الجوانب التالية.:

■ **الحد المكاني:** جميع شركات التأمين السورية.

■ **الحد الزمني:** الدراسة الميدانية تم توزيع الاستبيان على شركات التأمين السورية في الشهر الثالث من عام ٢٠١٩.

■ **حدود العينة والبيانات:** تضم الدراسة عينة من موظفي شركات التأمين ، والبيانات المالية للسنوات مابين {٢٠٠٧-٢٠١٤} وتم اختيار هذه الفترة لبيان تأثير مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للشركات قبل وبعد تطبيقها على الشركات.

سابعاً: متغيرات البحث

المتغير المستقل: مبادئ وآليات حوكمة الشركات.

المتغير التابع: الأداء المالي في شركات التأمين .

ثامناً: الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية التي أُجريت عن موضوع آليات حوكمة الشركات ومساهمتها في تحسين و تفعيل الأداء المالي، ومن أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة:

١-دراسة(شادي عمر خضير خضير ،٢٠١٩)رسالة ماجستير بعنوان:

"أثر الالتزام بمعايير الحوكمة على الأداء المؤسسي للشركات العائلية دراسة ميدانية على الشركات العائلية في محافظة غزة"._قسم إدارة الأعمال.كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية .جامعة الأزهر .غزة :فلسطين.

هدفت الدراسة للتعرف إلى أثر الالتزام بمعايير الحوكمة على الأداء المؤسسي للشركات العائلية في محافظة غزة ، وقد اعتمد الباحث لإجراء المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدم أسلوب العينة العنقودية العشوائية لجمع البيانات من أصحاب الجهات الإشرافية العليا في الشركات العائلية في محافظة غزة والبالغ عددهم (٥٢٣) شركة، وبعد وضع مجموعة من المعايير الضابطة التي تستهدف الوصول إلى الشركات ذات الأهمية للدراسة بلغت عينة الدراسة ٨٦ شركة وقد تم استرجاع ٧٦ استبانة ، أي أن نسبة الاسترداد بلغت ٨٨,٤% وقد تم استخدام برنامج SPSS لإدخال البيانات ومعالجتها واختبار الفرضيات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أظهرت نتائج الدراسة وجود موافقة بدرجة (كبيرة) من قبل أفراد عينة الدراسة على معايير الحوكمة بأبعادها الخمس لدى أصحاب الجهات العليا في الشركات العائلية بمحافظة غزة.ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ بين الالتزام بمعايير الحوكمة و الأداء المؤسسي للشركات العائلية في محافظة غزة. وتبين أن المتغيرات المؤثرة على المتغير التابع "الأداء المؤسسي "هي (:الإدارة المالية ، المساءلة والتدقيق .)وفسرت مجتمعة ما نسبته ٦٣,٥٪ من التغير في الأداء المؤسسي.
- عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ لأبعاد (الموارد البشرية وتقييم الموظفين الإفصاح والشفافية ، حقوق أصحاب المصالح)على الأداء المؤسسي .
- توصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين في الشركات العائلية بمحافظة غزة حول الالتزام بمعايير الحوكمة وحول أبعاد الأداء المؤسسي تُعزى إلى متغير(العمر -المؤهل العلمي -المسمى الوظيفي -عدد سنوات

الخدمة-مؤسس الشركة -نوع النشاط الذي تمارسه الشركة -رأس مال الشركة -عدد الموظفين في الشركة -الشكل القانوني للشركة).

توصيات الدراسة:

١- يوصي الباحث الشركات العائلية في فلسطين عامة وقطاع غزة خاصة، بتعزيز الالتزام بقواعد الحوكمة

الواردة في التشريعات والأنظمة واللوائح المعمول بها ، وتوفير المناخ المناسب والظروف الداخلية لوضع هذه القواعد موضع التطبيق الفعلي ، مع ضرورة تحديث هذه القوانين والأنظمة بما يتطور مع التطورات الحاصلة، والحد من درجة المخاطرة في السوق الناتجة عن حال عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

٢-يوصي الباحث بإجراءات شاملة للمنظومة التشريعية المطبقة في فلسطين من خلال الاستعانة بخبراء قانونيين واقتصاديين ؛ للعمل على إزالة التكرارات والتناقض من أجل الارتقاء بآليات تطبيق الحوكمة ، والعمل على إصدار دليل متكامل للحوكمة.

٣-يوصي الباحث بتشكيل هيئة حكومية قانونية معتمدة بنص القانون ؛ للإشراف على الشركات وإلزامها بتطبيق أسس الحوكمة وقواعدها.

٢-دراسة (عمر مازن نياز ملحم ، ٢٠١٩) رسالة ماجستير بعنوان :

"العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي" - جامعة الشرق الأوسط -كلية الأعمال،قسم المحاسبة عمان ،الأردن .

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، حيث تم دراسة تأثير العوامل الخارجية (البعد القانوني، والجانب الاقتصادي) والعوامل الداخلية (الهيكل التمويلي، والأداء التشغيلي) على الأداء المالي المقاس من خلال(العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية). ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة بشركات التأمين المدرجة أسهمها في سوق عمان المالي خلال الفترة ما بين (٢٠١٣- ٢٠١٧)، وتم اختيار ١٩ شركة منها كعينة للدراسة .بينت نتائج الدراسة وجود أثر للعوامل الخارجية(البعد القانوني، والجانب الاقتصادي) مجتمعةً مقاساً بكل من (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية)، و وجود أثر للهيكل التمويلي على الأداء المالي مقاساً بكل من (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) ،في حين تبين عدم وجود أثر للأداء التشغيلي على الأداء المالي مقاساً بكل من (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية).

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أبرزها: ضرورة قيام إدارات الشركات بالاهتمام باستثمار أصولها التشغيلية عند اتخاذ قرارات الاستثمار، و أن تقوم إدارات شركات التأمين الأردنية بالاهتمام بالعوامل الخارجية

والداخلية، من خلال محاولة استغلالها بالشكل الأمثل لتحقيق أعلى قدر من الأرباح و التي تعود على أصولها وتعظم من حقوق ملكيتها.

٣- دراسة (نبيل قبلي، ٢٠١٧) أطروحة دكتوراه بعنوان :

"دور مبادئ حوكمة الشركات في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين" -دراسة حالة- . قسم العلوم التجارية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . جامعة حسيبة بو علي . الشلف : الجزائر .

هدفت الدراسة إلى إيضاح أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية وآليات تأثيرها على الأداء المالي لشركات التأمين، وإيجاد العلاقة التي تربط بين مبادئ الحوكمة وتفعيل الأداء المالي. إضافة دراسة وتحليل أهم مؤشرات جودة الأداء المالي الخاصة بشركات التأمين، ومدى تأثير مبادئ الحوكمة على كل مؤشر و دراسة مدى التزام مختلف أنواع شركات التأمين الناشطة في سوق التأمين الجزائري بتطبيق مبادئ الحوكمة من شركات عامة وشركات خاصة من جهة وشركات التأمين على الممتلكات وشركات التأمين على الأشخاص من جهة أخرى. اعتمد الباحث على مزيج من المنهج الاستنباطي بأداتيهِ الوصف والتحليل في الجانب النظري فيما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي للدراسة لتحليل نتائج المعالجة الإحصائية للاستبانات عن طريق برنامج SPSS.

وتوصلت الدراسة التطبيقية إلى أنه بلغ مستوى التأثير الكلي لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات التأمين ما قدره ١٢,٣% أي أن الزيادة في فعالية الأداء المالي تعود إلى التطبيق الأمثل لمبادئ حوكمة الشركات ومن خلال الدراسة الميدانية لعينة من شركات التأمين الجزائرية ظهر أن هناك قصوراً في تطبيق مبادئ الحوكمة فيها، وظهر ذلك جلياً من خلال إجابات العينة، وحتى من خلال الاتصال المباشر ببعض المسؤولين وموظفي الإدارة العليا للشركات محل الدراسة ظهر بأنهم لا يمتلكون دراية واسعة عن الحوكمة وعن آليات تطبيقها وعن مدى التزام الشركات التي يعملون بها بتطبيق هذه المبادئ على الرغم من أن مناصبهم تحتم عليهم التحكم التام بمفاهيم الحوكمة والسهرة على تطبيقها وتبين أنه لا يزال تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في شركات التأمين لم يأخذ بالجدية اللازمة، لذلك فإنه على السلطات العليا إصدار مجموعة قوانين وتشريعات أكثر صرامة لإجبار الشركات على تطبيق مبادئ الحوكمة، ومراقبة تطبيقها من خلال ضرورة تقديم تقرير سنوي عن مدى الالتزام بهذه المبادئ. ولابد من نشر ثقافة الحوكمة لدى أصحاب الشركات وأعضاء مجلس الإدارة والموظفين من خلال عقد ندوات ومؤتمرات تشيد بدور مبادئ الحوكمة في تفعيل أداء الشركات والقوانين والتشريعات المنظمة لما لها من أثر فعال في تحسين الأداء للشركات وتفعيل عملها بشكل جيد.

٤-دراسة (جميل حسن النجار ،علي خليل عقل ٢٠١٦) بعنوان:

"قياس أثر الإلتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"، بحث منشور في مجلة جامعة فلسطين التقنية .

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات في فلسطين على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لبيان أثر ذلك على مقاييس الأداء المالي المتمثلة بالعائد على الأصول، ومعدل نمو المبيعات، والقيمة الدفترية للسهم، والقيمة السوقية للشركة، ومعرفة أيهم أكثر تأثراً بقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن مدونة حوكمة الشركات في فلسطين عام ٢٠٠٩. طبقت الدراسة على عينة مكونة من (٣٦) شركة بعد تحقيقها لشروط معينة خلال فترة الدراسة (٢٠٠٩-٢٠١٤). وقد تم استخدام نماذج الانحدارات (الانحدار الخطي البسيط والانحدار الخطي المتعدد) ونموذج تحليل التباين الأحادي، وذلك لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة. توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لقواعد حوكمة الشركات على المقاييس المحاسبية: العائد على الأصول، القيمة الدفترية للسهم، والقيمة السوقية للشركات، ولا يوجد أثر لقواعد حوكمة الشركات على معدل نمو المبيعات. وبناءً على ذلك أوصت الدراسة بأن تقوم إدارات الشركات المساهمة العامة بزيادة الإلتزام بمتطلبات حوكمة الشركات بهدف الوصول إلى أفضل نسبة مثلى لتطبيق قواعد حوكمة الشركات وذلك لضمان التأثير الإيجابي لقواعد الحوكمة على الأداء المالي .

٥-دراسة (زبيدي البشير، ٢٠١٦) أطروحة دكتوراه بعنوان:

دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي _دراسة حالة :مجمع صيدال جامعة المسيلة -قسم العلوم التجارية، الجزائر .

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بشكل سليم والذي سيؤدي إلى تحقيق الغرض المطلوب منها . وهو جودة المعلومات المحتويات في التقارير المالية وتحسين الأداء المالي ، وأن جودة المعلومات المالية تساهم في القدرة على توفير الجهد والوقت وسرعة الأداء في الوقت المناسب ،كما تساعد في القضاء على سلبية هذه المعلومات والقيام بدورها تجاه تنشيط حركة سوق الأوراق المالية ،حيث يؤدي ذلك إلى إقبال الكثير من المستثمرين إلى الاستثمار في تلك المؤسسات مما يضاعف رأس مالها ونشاطها وأرباحها وبالتالي في تحسن أدائها المالي .

وفي ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ،تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واعتمد في ذلك على أسلوب الاستبانة الذي تم إعدادها خصيصاً لهذا الغرض ،وتم توزيعها على مجتمع الدراسة المتمثل في المدير والمديرين الفرعيين والمحاسبين ومراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين ، وأعضاء مجلس الإدارة،الموظفين في جميع فروع مجمع صيدال وكذلك المساهمين والمستثمرين ،وبعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها :أن تطبيق مبادئ حوكمة قد ساهم بشكل مقبول في تحقيق جودة التقارير المالية وكذلك قد حققت نتيجة تطبيقها تحسن في أغلبية مؤشرات الأداء المالي وينسب متفاوتة .

٦-دراسة (كامل حسين محمد أبو كويك، ٢٠١٦) أطروحة دكتوراه بعنوان:

'أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية' جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.

هدفت الدراسة إلى فحص مدى الالتزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد مدونة حوكمة الشركات الفلسطينية لسنة ٢٠٠٩ م، واختبار أثر ذلك الالتزام على مؤشرات الأداء المالي لهذه الشركات، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لفحص مدى الالتزام الشركات المساهمة العامة في قواعد مدونة حوكمة الشركات لعام ٢٠٠٩ م، وذلك من خلال استبانة وزعت على عينة بلغت ٢١ شركة مدرجة في بورصة فلسطين كما وتم جمع المؤشرات المالية لسنة الدراسة من خلال التقارير المالية المنشورة للشركات.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها الالتزام الواضح من قبل الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بمدونة قواعد حوكمة الشركات لسنة ٢٠٠٩ م، كما أظهرت بأنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية على مؤشرات الأداء المالي العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية والعائد على السهم والقيمة السوقية، والقيمة الاقتصادية المضافة، ونسبة التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى الأصول ، كما بينت إلى أن هناك أثر لتطبيق قواعد الحوكمة على كل من العائد على حقوق الملكية، والعائد على الاستثمار والعائد على السهم، ولكن لم يظهر أثر لتطبيق قواعد الحوكمة على كل من نسبة التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى الأصول.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع مدونة قواعد حوكمة الشركات ضمن أطر قانونية وتشريعية لكي تصبح عملية التطبيق ملزمة من الناحية القانونية وليس اختيارية، كما أوصت بضرورة تفعيل وتعزيز الافصاح عن قواعد الحوكمة المطبقة في الشركات من خلال التقارير السنوية، وكذلك بضرورة تعزيز وتفعيل البيئة الاستثمارية في فلسطين من خلال تفعيل وتحديد الإجراءات المتبعة في الرقابة على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

٧-دراسة (إسراء أحمد وعلام حمدان ، ٢٠١٥) بعنوان:

'The impact of Corporate Governance on firm Performanc – Evidence from Bahrain Stock Exchange'

وهو عبارة عن مقال علمي منشور في Journal of Business and Innovation Research European العدد الخامس، ديسمبر ٢٠١٥ ،تناول من خلاله الباحثان دراسة قياسية لمجموعة من المؤشرات

للشركات الناشطة في بورصة البحرين، وقد أظهرت الدراسة أن أكثر من ٦٠ % من الشركات الناشطة في سوق المال البحريني تطبق مبادئ الحوكمة المؤسسية، وقد أظهرت الدراسة عدم وجود استقرار في أداء الشركات خلال فترة الدراسة بين ٢٠٠٧ و ٢٠١٢ بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، وقد خلصت نتائج الدراسة التطبيقية إلى قبول فرضيتين ورفض واحدة وجاءت كما يلي:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الأداء المالي والتشغيلي في سوق البحرين المالي عند مستوى دلالة ٠,٠٠٥ حيث وجد أن مستوى الدلالة = ٠,٠٠٣ للأداء المالي و ٠,٠٠٠ للأداء التشغيلي وهو أقل من ٠,٠٠٥ ما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على أداء الأسهم في سوق البحرين المالي عند مستوى دلالة ٠,٠٠٥ حيث وجد أن مستوى الدلالة = ٠,٥٩٤ وهو أكبر من ٠,٠٠٥ ما يعني قبول الفرضية الصفرية.

لكن الملاحظ أن مستوى التأثير ضعيف حيث قدر معامل التحديد R^2 ب ٠,٥٣ و ٠,١٦ على التوالي وهو ما يؤكد أن الزيادة في فعالية الأداء المالي والتشغيلي في بورصة البحرين بنسبة ٥٣ % بالنسبة للأداء المالي ١٦ % بالنسبة للأداء التشغيلي تعود لتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية.

٨- دراسة (سماح محمود حلمي نجم ، ٢٠١٤) رسالة ماجستير بعنوان:

"حوكمة شركات التأمين في فلسطين (تقييم الوضع الراهن ومتطلبات التحديث-دراسة مقارنة)" كلية الدراسات العليا- جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

وقد تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة حوكمة شركات التأمين في فلسطين، من خلال تقييم الوضع الراهن ومتطلبات التحديث، وهي تمثل دراسة ميدانية على شركات التأمين المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. وهدفت هذه الدراسة للتعرف إلى واقع حوكمة شركات التأمين الفلسطينية، في ضوء المعايير الدولية للحوكمة وقياس مدى إلتزامها وتطبيقها لمدونة قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة في فلسطين، ومدى مواءمة النظام التشريعي في فلسطين لمبادئ الحوكمة الدولية، وقد خلصت الدراسة إلى وجود قصور في تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في فلسطين على غرار عدم الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وعدم وجود أعضاء مستقلين في أغلب مجالس إدارة شركات التأمين، وعدم وجود لجان للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في معظم الشركات.

٩- دراسة (رشيدة سليمان ، ٢٠١٣) رسالة ماجستير بعنوان:

"دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة- شركة CRMA للتأمينات" - جامعة محمد خضير. بسكرة. الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، وذلك لما تلعبه هذه الآليات من دور كبير لتصبح أكثر جذبا للمستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة الدخول لأسواق رأس المال، وفرة

الائتمان، انخفاض تكلفة التمويل، رفع القيمة السوقية للشركة، تخفيض المخاطر وزيادة القدرة التنافسية للشركة، مواجهة الفساد وهروب رأس المال، كمحدد أساسي لقرار المستثمر بالاستثمار في تلك الشركات أو الامتناع عن ذلك وكذلك التنبؤ باستمرار الشركة أو فشلها على المدى الطويل خاصة أدائها المالي.

وخلصت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات أداة فعالة للرقابة على شركة التأمين، وذلك من خلال عدة آليات داخلية وأخرى خارجية، ويعتبر مجلس الإدارة أهم آلية من آليات الحوكمة في شركات التأمين لأنه من الجهات المراقبة داخل الشركة حيث يراقب الإدارة، ويشرف عليها ويقوم بتقييمها، كما تكون لقراراته تأثير كبير على أداء أي شركة، وتعتبر المراجعة الداخلية هي الوسيلة الفعالة لتقييم أداء مختلف الوظائف والأنشطة داخل الشركة، كما أن هناك وجود علاقة ارتباط قوية بين آليات حوكمة شركات التأمين والأداء المالي وهذا ما يدل على نتيجة إيجابية، كما يدل على أن لآليات الحوكمة تأثير على الشركة من خلال تحسين أدائها المالي. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الدور الرقابي على شركات التأمين، وهذا من خلال إلزامها بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، كما يجب الاستفادة من تطبيق حوكمة الشركات في وضع مقياس للأداء المالي لشركات التأمين، كما لابد من وجود جهة حكومية تشرف على شركات التأمين وأنظمتها، وتراقب علاقتها بالمستأمنين، حتى لا يؤدي إهمال ذلك إلى انفلات سوق التأمين والتلاعب بأموال الناس.

١٠- دراسة (باسل الشحادات، ٢٠١٣) أطروحة دكتوراه بعنوان :

"دور حوكمة الشركات في تدعيم المركز المالي لشركات التأمين السورية (دراسة تحليلية)" - قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق .

هدفت الدراسة إلى التعرف على خصائص وأهمية حوكمة الشركات ،وكيفية الاستفادة منها في بيئة الأعمال السُوريّة ، ومدى التزام شركات التأمين السورية بتطبيق مبادئها، إضافة إلى دراسة وتحليل العلاقة بين مبادئ حوكمة الشركات وبين الملاءة المالية لهذه الشركات للتعرف على أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تدعيم المراكز المالية لشركات التأمين السورية. قُسمت الدراسة إلى مقدمة تتضمن الإطار العام إضافة إلى فصلان نظريّان هما بالترتيب الإطار الفكري لحوكمة الشركات، الملاءة المالية في شركات التأمين، في حين تتضمن الفصل الثالث دراسة الملاءة المالية في شركات التأمين السُوريّة من منظور مبادئ وآليات حوكمة الشركات من خلال استخدام أداة لهذه الدراسة تمثلت باستبيان ضمن مجموعة من الأسئلة ذات علاقة بالجانب النظري، و بدراسة عملية على القوائم المالية للشركات ،والبيانات الأخرى التي تفيد في اختبار الفروض . وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: التزام شركات التأمين السُوريّة بمبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة الإشراف على التأمين وتفاوتها في مدى الالتزام بتطبيقها، ووجود علاقة ارتباط معنوية بين مدى التزام شركات التأمين

السورية بتطبيق مبادئ الحوكمة وبين مؤشرات الملاءة المالية المحلية والعالمية في هذه الشركات بعد تطبيق الحوكمة .وتوصلت إلى العديد من المقترحات نذكر منها :

١- ضرورة التزام شركات التأمين السورية بمعايير الحوكمة المؤسسية الصادرة عن هيئة الإشراف على التأمين في سورية، لأهمية ذلك في تدعيم الأثر الشمولي لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

٢- نشر كافة القوائم المالية لشركات التأمين على موقع هيئة الإشراف على التأمين ،بما يتفق مع قواعد الإفصاح والشفافية المقبولة دولياً ،بما يسمح أن تُعبر تلك القوائم بصورة عادلة عن المركز المالي لتلك الشركات ونتائجها ونشاطها .

٤- تضمين قواعد الحوكمة في الأنظمة الأساسية لشركات التأمين السورية .

٥- العمل على وضع جدول زمني لالتزام الشركات المساهمة بقواعد الحوكمة ابتداءً من نشر الوعي لدى كوادر الشركات وصولاً إلى وضع دليل خاص للحوكمة لكل شركة .

١١- دراسة (عبد المطلب عثمان محمود دليل ، ٢٠١٢) أطروحة دكتوراه بعنوان :

"نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على كفاءة سوق لأوراق المالية " قسم المحاسبة

والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. الخرطوم.السودان.

هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة سوق الأوراق المالية الكفاء بالمعلومات والممارسات الخاطئة نتيجة لغياب حوكمة الشركات .وأيضاً معرفة مدى تطبيق الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية لقواعد وآليات حوكمة الشركات ومن فرضيات الدراسة :تطبيق شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية للإفصاح عن المعلومات وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات يؤثرعلى كفاءة السوق .اتبع في هذه الدراسة المنهج التاريخي والاستنباطي، والمنهج التحليلي الوصفي،ومجتمع الدراسة يتكون من أعضاء مجلس الإدارة في تلك الشركات، والمديرين التنفيذيين لتلك الشركات، والمديرين الماليين، والمراجعين الداخليين والخارجيين، والعاملين بشركات الوكالة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، والمستثمرين في الأوراق المالية، وقد بلغ حجم العينة ١٨٤ فرداً تم اختيارها عن طريق العينة القصدية .ومن أهم نتائج هذه الدراسة هناك حاجة إلى تطبيق قواعد حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السودانية .وأن تطبيق حوكمة الشركات يساعد على رفع كفاءة سوق المال من حيث توفيرها لمجموعة القواعد والآليات الأخلاقية والمهنية، التي يؤدي تطبيقها دوراً أساسياً في مجال الإصلاح المالي والإداري. ومن أهم توصيات الدراسة: قيام شركات المساهمة في السودان بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، التي تستهدف آخر التطورات الحديثة في القوانين الإجراءات التي تطبق على أسواق المال، وتحقيق نزاهة المعاملات والترويج لكفاءة السوق.

١٢-دراسة (عيسى عبد الله العنقودي، ٢٠١١) أطروحة دكتوراه بعنوان :

"إمكانية حوكمة الشركات لتحسين الأداء في الشركات الصناعية الليبية" قسم المحاسبة .كلية الاقتصاد.

جامعة دمشق

تعرضت هذه الدراسة لتحديد مدى ملائمة البيئة القانونية والتنظيمية التي تعمل الشركات في ظلّها لتطبيق قواعد الحوكمة، وبيان أهم المعوقات التي تواجه حوكمة الشركات محل الدراسة ،إضافة إلى محاولة التعرّف إلى الأسلوب الملائم لحوكمة هذه الشركات.

وخلصت هذه الدراسة إلى أنّ البيئة التنظيمية والقانونية التي تعملُ في ظلّها الشركات الصناعية الليبية غير ملائمة لتطبيق قواعد حوكمة الشركات، لأنّ معظم القوانين التي تحكم أداء الشركات بحاجة إلى تحديث وإعادة نظر حتى تتلاءم ومتطلبات الحوكمة ،كما تبين من خلال كلّ العينات المسحوبة إمكانية تحقيق عدة مزايا من وراء تطبيق قواعد حوكمة الشركات، كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لإجابات عينات الدراسة عن المعوقات التي تواجه حوكمة الشركات العاملة في البيئة الليبية اتفاق هذه العينات على وجود مجموعة من المعوقات التي تواجه حوكمة الشركات محل الدراسة ،وأوصت الدراسة بتوسيع الدور الإشرافي للجهات الرقابية على الشركات محل الدراسة، ليشمل الإشراف على مدى التزام تلك الشركات بقواعد حوكمة الشركات ،كما أوصت بالعمل على الالتزام بقواعد الإفصاح المحاسبي والشفافية.

ما تميزت به هذه الدراسة:

تناولت هذه الدراسة بالجانب النظري الحوكمة والأداء المالي في الشركات عامةً وبشركات التأمين بشكل خاص ثم دراسة تأثير الحوكمة على عمل شركات التأمين السورية بدراسة عملية من خلال جانبين: **ميداني** بواسطة استبيان للتأكد من مدى التزام الشركات بمعايير الحوكمة المؤسسية و **تطبيقي** من واقع القوائم المالية لهذه الشركات بدراسة مؤشرات الملاءة المالية الصادرة عن هيئة الإشراف على التأمين السورية ومقارنة التغيّر الحاصل قبل وبعد تطبيق الحوكمة وتوصلت لنتائج ومقترحات قد تساهم بتقديم إفادة في هذا المجال .

الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات

مقدمة

شهد العالم وما يزال يشهد العديد من المشاكل المالية والإدارية الناتجة عن سوء التصرف وافتقار الإدارة إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة وعدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية، بالإضافة إلى نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية، كل هذا أدى إلى حدوث سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة، ومن الطبيعي في ظل تلك الظروف الحرجة التي واجهت الشركات أن يبرز مفهوم حوكمة الشركات "Corporate Governance" إلى صدارة الاهتمامات وأضحى قضية رئيسة بالنسبة إلى مجتمعات الأعمال في كافة الاقتصادات الآخذة في العولمة بصورة متزايدة. وحوكمة الشركات تعني دراسة العلاقات بين جميع الأطراف ذات المصلحة في إدارة الشركة، وذلك بالتعاون والتنسيق بين جميع الأطراف خاصة العلاقة بين إدارة الشركة والمساهمين، وتعتمد حوكمة الشركات على البيئة القانونية والتنظيمية بالإضافة إلى عوامل أخرى كأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، وحوكمة الشركات ليست هدفاً في حد ذاتها، لكنها أداة ووسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى إليها الجميع كمحاربة الفساد وسوء الإدارة والوقاية من الأزمات وحماية و تنظيم مصالح كل الأطراف ذوى العلاقة مع الشركة، ومن ثم الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.^١ ولتوضيح الإطار العام لحوكمة الشركات قسمنا هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: محدّدات ومبادئ حوكمة الشركات.

^١ البشير، زيدي. (٢٠١٦). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي -دراسة حالة: مجمع صيدال. أطروحة دكتوراه. قسم العلوم التجارية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة المسيلة الجزائر: الجزائر. ص: ٨.

المبحث الأول

ماهية حوكمة الشركات

١-١-١ مفهوم حوكمة الشركات

تجدر الإشارة في البدء إلى أن مصطلح **الحوكمة** هو مصطلح فرض نفسه وأوجد ذاته قسراً وطواعية، حيث اعتبره البعض هو امتداد للفظي العولمة والخصخصة اللذين دار حولهما جدل كبير في بداية ظهورهما، ويشير لفظ حوكمة الشركات إلى الترجمة العربية للأصل الإنجليزي للكلمة (Corporate Governance) الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة، تم سابقاً إطلاق مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، التحكم المؤسسي، الحاكمية المؤسسية، ومصطلحات أخرى، إلا أن الأكثر شيوعاً وتداولاً من قبل الكتاب والباحثين هو مصطلح حوكمة الشركات.

والواقع أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه بين القانونيين والاقتصاديين لمصطلح حوكمة الشركات والسبب هو تدخل حوكمة الشركات في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وتأثيرها على المجتمع والاقتصاد ككل، "فتعرف حوكمة الشركات وفقاً لغرضها: بأنها الإجراءات التي تقوم بالحفاظ على التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وأهداف الأفراد والمجتمع. فالهدف هو التقريب بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع ككل".

ونظراً لتزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حرصت العديد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة، وعلى رأسها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فقد أوردت مفهوم **لحوكمة الشركات** على أنها: مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة، وهو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق والأسلوب الناجح لممارسة السلطة لتحقيق الأهداف المسطرة لخدمة مصالح الشركة ومساهمتها وتسهيل المراقبة الجيدة والفعالة للاستخدام الأمثل لموارد وأصول الشركات والمؤسسات.

وقد عرّف معهد المدققين الداخليين (IIA) **حوكمة الشركات** في مجلة (Tone At The Top) والصادرة عنه بأنها: "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر المؤسسات والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيها"

كما عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) **الحوكمة** بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها".^١

^١ البشير. زبيدي (٢٠١٦). مرجع سابق ص-ص : ٩-١٠.

ومن ناحية أخرى يمكن تعريف **الحوكمة** بأنها حالة أو عملية أو نظام يحمي سلامة كافة التصرفات ونزاهة السلوكيات داخل الشركة، كما تعد حوكمة الشركات بمثابة عملية إدارية تمارسها سلطة الإدارة الإشرافية سواء داخل الشركة أو خارجها^١.

١-٢ أهمية حوكمة الشركات

تظهر أهمية حوكمة الشركات فيما يلي^٢:

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو باستمراره بل القضاء عليه من خلال ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة وتوفير الشفافية والمساءلة، من خلال التحكم الجيد في المعلومات واستغلالها بشكل صحيح في اتخاذ قرارات سليمة .
- تحقيق ضمان السلامة والصحة والنزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركة، بدءاً من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها .
- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، بل استخدام النظام الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء وبالتالي يجنب الشركة تكاليف وأعباء هذه الأخطاء .
- تحقيق الاستفادة القصوى والفعالية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بعمليات الضبط الداخلي وتحقيق فاعلية الإنفاق، خاصة وأن العاملين في مجال المحاسبة الداخلية أكثر معرفة بما يحدث داخل الشركة .
- تساعد حوكمة الشركات الجيدة على جذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية والحد من هروب رؤوس الأموال ومكافحة الفساد الذي يعيق نمو الشركات .
- تؤسس حوكمة الشركات الكثير من المبادئ والمعايير المهمة في عالم الأعمال مثل المسؤولية الاجتماعية، أخلاقيات الأعمال والشفافية والنزاهة والإفصاح، وكل تلك الصفات هامة لبيئة أعمال نموذجية.
- توفير قنوات اتصال فعالة ومعلومات ملائمة ملائمة المعلومات حاجة مهمة لجميع الأطراف ذات العلاقة بالعمل داخل الشركة نحو إجراءات سليمة تنم عن نظام رقابي داخلي وخارجي فعال، يدعم تطبيق الحوكمة وبالتالي ينعكس ذلك على أداء الشركة بشكل ايجابي^٣.

^١ الخطيب، خالد. (٢٧-٢٩ نيسان ٢٠٠٩). تأثير مبادئ الحوكمة على الشركات العالمية. مؤتمر إدارة منظمات الأعمال: التحديات العلمية

المعاصرة، جامعة العلوم التطبيقية عمان، الأردن. ص:٤.

^٢ أحمد، طلحة (٢٠١٢). أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية- دراسة حالة :مجمع صيدال. رسالة ماجستير. قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة عمار ثلجي. الأغواط: الجزائر. ص:ص-١٨-١٩.

ومما سبق تكمن أهمية حوكمة الشركات في وضع الأنظمة الكفيلة التي تتجنب تضارب المصالح وتطبيقها في كل مؤسسة، وذلك من خلال جعل الأنظمة إلزامية لكل الشركات ومراقبتها لمواجهة أي مظاهر للفساد ولا سيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية والإفصاح والشفافية وإتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي، وكذلك التحديد الواضح لحقوق حملة الأسهم وحقوق أصحاب المصالح والمسؤوليات الملقاة، ودعم استقلالية مراقبي الحسابات، وتعزيز مستوى انسجام المعالجة المحاسبية مع المعايير الدولية، مما يؤدي إلى زيادة الحصول على التمويل الأقل تكلفة المتدفق من المستثمرين بما يحقق النمو للشركات وزيادة أرباحها مما يعكس أثره على النمو الاقتصادي العام.

١-١-٣ الأسباب والبواعث الأساسية لحوكمة الشركات

تاريخياً الحوكمة دائماً وليدة الأزمات ، بمعنى أن تطوير وتحسين قواعد الحوكمة كان دائماً ناجماً عن محاولة السلطات التشريعية والرقابية وضع قواعد وقوانين تحد أو تمنع من تكرار حدوث تلك الأزمات ، فعلى الرغم من تباين الظروف الاقتصادية والتاريخية لكل أزمة ، إلا أن هناك أسباب مشتركة وسمات عامة تلقي بظلالها على كل الأزمات التي مر بها العالم ، ومن خلال قراءتنا لمفهوم حوكمة الشركات نرى أن هناك جملة من العوامل أدت إلى زيادة الحاجة لحوكمة الشركات وتبوءها صدارة الأحداث والقضايا المرتبطة باقتصاديات دول العالم المتقدمة والناشئة منها على حدٍ سواء.^٢ وسنعرض في الآتي أسباب ظهور الحوكمة:

أولاً- نظرية الوكالة:

جاءت هذه النظرية استجابة للتحويلات في شكل الملكية الأمر الذي أدى إلى تطور مهم في مجالات الرقابة وتقييم الأداء. وقد ساعد انفصال الملكية عن الإدارة في ظهور مجموعتين داخل الشركات هما :مجموعة المديرين (الوكيل) ومجموعة المساهمين(الموكل) وظهور المجموعتين هو نتاج فصل الملكية عن الإدارة ، وضخامة عدد المساهمين ، وتباين ثقافتهم مما جعل من إدارة هذه الشركات أمراً صعباً ، وهو الأمر الذي دفع بهؤلاء إلى العمل على انتخاب مجلس إدارة للشركة يقوم بتعيين إدارة الشركة وبالرقابة والإشراف على أداء الشركة ونشاطها نيابة عن المساهمين وعندما ظهرت نظرية الوكالة كان أثرها كبيراً ، وكانت عاملاً أساسياً في ظهور حوكمة الشركات ، بل تُعدّ أساس فكرة حوكمة الشركات.

^١ شبير، ماهر أسامة نايف. (٢٠١٧). أثر استخدام آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير. قسم المحاسبة والتمويل. كلية التجارة. الجامعة الإسلامية. غزة: فلسطين. ص: ٢٤.

^٢ بن الطاهر حسين، و بوطلاعة، محمد. (٦-٧ أيار ٢٠١٢). دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي. الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير. جامعة محمد خبضر (بسكرة)، الجزائر. ص: ٥.

إذ تهتم نظرية الوكالة بما يسمى بتعارض أو تضارب المصالح بين الأصل (المساهمين) والوكيل (المديرين) ، وأن هذا التعارض يمكن حله عبر آليات حوكمة الشركات ، حيث نجد أن الوكيل لا يعمل دائماً على تحقيق أهداف الأصل .وتحصل هذه المشكلة في ظل ظروف عدم تناسق المعلومات وعدم تكاملها بينهما ، نظرية الوكالة تعمل على توضيح كيفية تنظيم العلاقات بين اطراف الوكالة بشكل أفضل ^١.

ثانياً- الانهيارات والفضائح المالية:

إن حدوث انهيارات مالية وفضائح إدارية لمؤسسات عملاقة وانهيار العديد من الشركات كالفضيحة الشهيرة لبنك الإعتماد والتجارة الدولي و كارثة بنوك الإيداع والإقراض في أمريكا وأزميتي شركتي enron و worldcom في أمريكا عام ٢٠٠١ ، استدعى ذلك إلى دراسة وتحليل الأسباب التي أدت إلى ظهور الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى حدوث تلك الانهيارات والفضائح ، وبرزت نتيجة هذه الفضائح والانهيارات مفاهيم ومصطلحات جديدة ، بهدف السيطرة على تلك التأثيرات ، وكذلك لتفادي حدوثها في المستقبل ، ومن أهم هذه المفاهيم (الحوكمة المؤسسية). ^٢

يمكن تلخيص أسباب ظهور الحوكمة وفق الآتي: ^٣

- مطالبة مؤسسات التمويل العالمية بمستوى معين من حوكمة الشركات في حالة طلب الاستثمار منها.
- حدوث بعض حالات إفلاس الشركات والتعثر المالي بسبب سوء الإدارة ، دفع المستثمرين للضغط على المشرعين لاتخاذ الإجراءات التي تكفل حماية مصالحهم
- ظهور مفهوم الخصخصة استدعى وضع معايير تحمي سلامة أوضاع المؤسسات التي تمت خصخصتها.
- الاهتمام بحقوق أصحاب المصالح في سلوكيات ممارسة الإدارة في الشركات.
- مشكلة انفصال الملكية عن الإدارة وظهور نظرية الوكالة.
- حماية حقوق صغار المساهمين والأطراف الأخرى ذات الصلة بالشركة.
- عدم تحديد مسؤولية مجلس الإدارة ومهام إدارة الشركة تجاه أصحاب المصالح والمساهمين.
- مساءلة عناصر إدارة الشركة عند ارتكاب المخالفات.

^١ علي سعيد ،عهد.(٢٠٠٩).الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سورية. رسالة ماجستير. قسم المحاسبة. كلية الاقتصاد. جامعة تشرين. اللاذقية:سورية.ص: ٢٢.

^٢ شبير، ماهر أسامة نايف .(٢٠١٧). مرجع سابق.ص: ٢١.

^٣ اتحاد الشركات الاستثمارية .(أيلول، ٢٠١١). حوكمة الشركات . مكتبة أفاق. الكويت .ص: ٦٩ .

- استقلالية لجان المراجعة بكامل أعضائها ، وتعزيز استقلالية المراجع الخارجي.
- تحرير الأسواق المالية ، وتزايد انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل كبير ، وبحث الشركات عن مصادر للتمويل بأقل تكلفة.
- تأثير بعض الدراسات التي قدمت في مجال حوكمة الشركات في بريطانيا وأمريكا.

١-١-٤ خصائص حوكمة الشركات

تتصف حوكمة لشركات بعدة مميزات نذكر منها الآتي:^١

- ١- الانضباط : إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح ،ويقصد بذلك الانضباط في كل شيء مثل الانضباط في أداء كل عمل .
- ٢- الشفافية : تقديم صورة حقيقة لكل ما يحدث ويجب أن تركز على المصادقية والوضوح والإفصاح والمشاركة .
- ٣- الاستقلالية :والتي تتحقق من خلال :
 - وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة العليا .
 - وجود مجلس إدارة أشرافي مستقل عن مجلس الإدارة التنفيذي .
 - وجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل .
- ٤- المساءلة :من خلال تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ،بحيث يتيح نظام الحوكمة مساءلة الشركة أمام جميع المساهمين ،وتقديم إرشادات لمجلس إدارة الشركة في كيفية وضع استراتيجية الشركة ومراقبة الإدارة .
- ٥- المسؤولية : المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة وتعني أن الشركة تدرك حقوق جميع الأطراف المهمة بالشركة والتي تضمنها اللوائح والقوانين وأيضاً تشجيع التعاون المشترك بينها وبين تلك الأطراف .
- ٦- العدالة : يجب احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة أي أن الشركة تتعهد بحماية مصالح المساهمين وتؤكد على معاملتها المتساوية لهم بمن فيهم صغار المساهمين .
- ٧- المسؤولية الاجتماعية : المسؤولية تجاه أصحاب المصالح .

^١ العريزي،نوال.(١٧-١٨ نيسان ٢٠١٣). المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بحوكمة الشركات. المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية تجربة الأسواق الناشئة.كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية .قسم العلوم المالية والمصرفية. جامعة اليرموك. اردن:الأردن ص:٥.

إن توفر هذه الخصائص أمر ضروري لتقدم الحوكمة كافة نتائجها بالشكل الصحيح والمطلوب، وكذلك لكي يتم تطبيقها على الوجه الأكمل .

١-١-٥ الأطراف المعنية بحوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتوثر في التطبيق السليم لمفهوم ولقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد والتي نوردتها فيما يأتي^١ :

المساهمين : يهتمون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، أيضاً تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، ولديهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

مجلس الإدارة : وهو يمثل المساهمين وأيضاً الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ، يقوم باختيار المديرين

التنفيذيين (توكل إليهم السلطة اليومية لأعمال الشركة)، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم كما يقوم برسم السياسة العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

الإدارة : وهي المسؤولة عن الإدارة اليومية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة وتعتبر هي

المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها إضافة إلى مسؤولياتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

أصحاب المصالح : هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال

والموظفين ومن الملاحظ أن مصالح هؤلاء قد تتعارض مع بعضها البعض فالدائنون يهتمون بقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار .

هياكل الحوكمة في جميع أنحاء العالم تتطور باستمرار ، وسيتيح هذا التطور فرصاً للحصول على بيانات جديدة وغنية تفيد البلدان حيث تسعى الحكومات الخاصة والأسواق إلى تعزيز اقتصاداتها وشركاتها. وبالنسبة للعديد من البلدان في العالم، لا يوجد سوى القليل نسبياً من الأدلة التجريبية على آليات الحوكمة باستثناء الحماية القانونية وهيكل الملكية . وقد تم دراسة قضايا مثل هيكل مجلس الإدارة، والتعويضات ، على نطاق

^١ الأرنأوط ، إبراهيم صبري. (٧-٨ كانون الأول ٢٠١٥). **حوكمة الشركات المساهمة ودورها في التنمية الاقتصادية** . الملتقى الدولي الثاني حول الحوكمة والتنمية المحلية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير . جامعة محمد البشير الإبراهيمي. الجزائر. ص: ٤.

واسع في الولايات المتحدة ولكن تم دراستها بشكل أقل لكثير من الاقتصادات العالمية الأخرى .وقد يعكس ذلك الدور المهيمن لهيكل الملكية في هذه الاقتصادات .^١

١-١-٦ مراحل تطبيق حوكمة الشركات

تعد حوكمة الشركات فكراً ومنهجاً إصلاحياً جديداً وثقافة التزام داخل الشركات ، وهي تحتاج إلى دعم وتأييد من كل أفراد المجتمع ، وحتى تتم عملية تطبيق حوكمة الشركات فلا بد لها أن تمر عبر مجموعة من المراحل كل مرحلة تقضي إلى المرحلة التي بعدها ، ولذلك فإن عملية تطبيق حوكمة الشركات تحتاج إلى برنامج زمني ومراحل متتابعة على النحو الآتي:^٢

- المرحلة الأولى :التعريف بحوكمة الشركات

هي مرحلة التعريف بحوكمة الشركات وتكوين رأي عام حولها ، وهي أهم مرحلة من مراحل تطبيق حوكمة الشركات ، حيث يجب أن يتم فيها توضيح محددات وأبعاد وأسباب الرغبة في تطبيق حوكمة الشركات وتوضيح مفهوما وأهميتها وأهدافها بالنسبة إلى الاقتصاد العام والشركات والمساهمين حتى يصبح لها اعتبار من قبل الدولة والشركات.

- المرحلة الثانية :البنية الأساسية لحوكمة الشركات وتوصيف عملها

في هذه المرحلة يتم وضع أسس قوية لحوكمة الشركات ، لتكون لها المقدرة على خلق التفاعل بين أطراف حوكمة الشركات والجهات التشريعية والتنظيمية والرقابية التي تشرف على تطبيقها ، وتشمل هذه الأسس أخلاق وسلوك الإدارة في الشركات ، ودور مجلس الإدارة الإشرافي والرقابي في الشركة ، وتحديد قواعد ولوائح حوكمة الشركات ، وتحديد جهات التشريع ووظائفها حتى يتم تطبيق الحوكمة بصورة جيدة.

- المرحلة الثالثة : وضع برنامج زمني وتحديد أوقاته القياسية

تطبيق حوكمة الشركات يحتاج إلى تحديد زمن محدد لإنجاز أعمالها ومهامها وواجباتها ، حتى يتم التمكن من متابعة التقدم في تنفيذ حوكمة الشركات ، وتحتاج إلى تحديد الصعوبات التي تواجه تنفيذ نموذج حوكمة الشركات، والعمل على معالجة هذه الصعوبات ، ويشمل النموذج الجيد لحوكمة الشركات التعامل الجيد بين أطراف الحوكمة من المساهمين ، والإدارة ، وأصحاب المصالح ، و إدارة الشركة

^١ Diana k, Denis and John J. McConnell . **International corporate governance**. Journal of financial and quantitative analysis, 38(11 Published online by Cambridge University Press: 06 April 2009.

^٢ عبد العال ، طارق. ٢٠١٢ **حوكمة الشركات، المفاهيم والمبادئ والتجارب** كتاب صادر عن الدار الجامعية للنشر والتوزيع .الإسكندرية:مصر.

وتقدير هؤلاء لأهمية حوكمة الشركات و اتباعهم معاييرها يساعد في تقديم تطبيق جيد ومستوى عالٍ لحوكمة الشركات، كما يؤثر بصورة إيجابية في عمل وأداء الشركات.

- المرحلة الرابعة: تنفيذ حوكمة الشركات وتطبيقها

في هذه المرحلة يتم اختبار وقياس مدى التزام أطراف حوكمة الشركات بمفهوم حوكمة الشركات ، ومدى الالتزام بقيود ومعايير وقواعد ومبادئ حوكمة الشركات ويتطلب ذلك نوعاً من الالتزام الأخلاقي والمهني من أطراف حوكمة الشركات.

- المرحلة الخامسة: متابعة حوكمة الشركات وتطويرها

هي مرحلة التغذية العكسية في تطبيق حوكمة الشركات، حيث يتم فيها التأكد من تنفيذ جميع المراحل السابقة ومعالجة القصور فيها ، ويكون الدور الرقابي مهما في هذه المرحلة ، وتكون الرقابة الداخلية والخارجية من أهم الآليات التي يستخدمها مجلس الإدارة في عملية متابعة تنفيذ وتطبيق حوكمة الشركات ، وكشف الأخطاء والعمل على تصحيحها وتجنبها في المستقبل، ووضع بعض الأدوات الوقائية التي تساعد في فاعلية حوكمة الشركات ويجب أن تنشأ في الشركة جهة رقابية تعمل على متابعة مدى الالتزام بحوكمة الشركات وترفع تقريرها إلى مجلس الإدارة.

١-١-٧ مقومات حوكمة الشركات

حوكمة الشركات لا بد لها من أربعة مقومات أساسية هي:^١

١- الإطار القانوني الذي يُحدّد حقوق ومسؤوليات واختصاصات كل طرف من الأطراف الأساسية المعنية بالشركة، وكذلك عقوبات انتهاك هذه الحقوق، والتقصير في المسؤوليات وتجاوز تلك الاختصاصات . كما يجب أن يحدد الإطار القانوني للحوكمة الجهة الحكومية المنوط بها مراقبة تطبيق إجراءات الحوكمة، ولا يجب أن يترك نظام الحوكمة بكامله للشركات، واعتباره شأنًا داخلياً لها ، لأنه لن يختلف حينئذٍ عن نظام الرقابة الداخلية ولن يحقق أهداف الحوكمة . ويرى الباحث أنّ الإطار القانوني لحوكمة الشركات يجب أن يكون في باب او فصل مستقل من قانون الشركات ، أو قانون سوق رأس المال ، بدلاً من تشتيت النصوص القانونية المتعلقة بالحوكمة في موضوعات مُتفرقة بأكثر من قانون، كما يرى أنّ الإطار القانوني لحوكمة الشركات أحد مقوماتها الأساسية ، وليس آلية من آلياتها.

٢- الإطار المؤسسي الذي يتضمّن المؤسسات الحكومية الرقابية المنظمة لعمل الشركات وغيرها من دون استهداف الربح كالجمعيات المهنية والعلمية المعنية ، مثل الهيئة العامة للأسواق والأوراق المالية ، سوق

^١ الشحادات، باسل. (٢٠١٣). دور حوكمة الشركات في تدعيم المركز المالي لشركات التأمين السورية (دراسة تحليلية) أطروحة دكتوراه . قسم المحاسبة. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. ص: ١٣.

الأوراق المالية (في سورية سوق دمشق للأوراق المالية)، وهيئة الاستثمار، ومصرف سورية المركزي المشرف على عمل المصارف، وهيئة الإشراف على التأمين السورية، بالنسبة لشركات التأمين السورية، وغيرها من هيئات الرقابة على شركات القطاعات الأخرى، وكذلك المؤسسات غير الحكومية الهادفة للربح، مثل شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة، والمحاماة والتصنيف الائتماني، والتحليل المالي وشركات الوساطة في الأوراق المالية، ولا يقل دور المؤسسات العلمية كالجامعات أهمية عن دور تلك المؤسسات، إذ يقع عليها عبء تطوير نظم الحوكمة ونشر ثقافتها. وينبغي أن تقوم جميع هذه المؤسسات بأدوارها بكفاءة وأمانة ونزاهة وشفافية من أجل صالح الشركات والاقتصاد عامة.

٣- الإطار التنظيمي، ويتضمن عنصرين هما: النظام الأساسي للشركة والهيكل التنظيمي لها ويجب أن توضح فيه أسماء واختصاصات رئيس وأعضاء ولجان مجلس الإدارة، وكذلك أسماء واختصاصات المديرين التنفيذيين.

٤- روح الانضباط والجِد والاجتهاد، والحرص على المصلحة العامة للشركة، وتشجيع جميع العاملين بها على المساهمة الفعالة بكامل الإمكانيات في تحسين أدائها وتعظيم قيمتها وقدراتها التنافسية، وذلك بنشر ثقافة الحوكمة في الشركة، والعمل على تفعيلها قدر الإمكان، من منطلق أن الشركة هي سفينة جميع الأطراف إلى بر الأمان، ومن مصلحة الجميع الحرص على سلامتها والعمل على تحسين قدراتها التنافسية.

لذا فالإطار الأشمل لمفهوم حوكمة الشركات، يكون مرتبطاً ليس فقط بالنواحي القانونية والمالية والمحاسبية في الشركات، ولكنه يرتبط كذلك ارتباطاً وثيقاً بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية. ويرى الباحث أنه لا بد من التأكيد على أن تطبيق حوكمة الشركة من خلال أطرها المختلفة يصب في صالح كل من الأفراد والشركات والمجتمع ككل، حيث تُقدّم تلك الأطر الآلية التي يتوافر للأفراد من خلالها قدر مناسب من الضمان لتحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم، كما تعمل في ذات الوقت على دعم وسلامة أداء الشركات، ومن ثمّ تدعيم استقرار وتقدّم الأسواق والاقتصادات والمجتمعات.

المبحث الثاني

مُحدّدات ومبادئ وآليات حوكمة الشركات

مُقدّمة:

ظهرت عدة مبادئ لحوكمة الشركات، وشكّل مجموعها المبادئ الرئيسية لحوكمة الشركات، أنتت بها مجموعة من المنظمات الدولية والمهنية في المجال المالي والاقتصادي مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وغيرها. وكان ظهورها في فترات زمنية متتابة ، وفي الواقع نجد أنّ كما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة فقد اختلفت كذلك المعايير التي تحكم عملية الحوكمة وذلك من وجهة النظر التي حكمت كل جهة. سنتطرق إليها في هذا المبحث بشكل عام وبشيء من التفصيل لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، إضافة للحديث عن مبادئ ومحددات الحوكمة في شركات التأمين عامةً وفي سورية خاصةً .

١-٢-١ المحددات حوكمة الشركات

حتى تستفيد الدول والمنظمات من مزايا تطبيق حوكمة الشركات، يجب عليها مراعاة مجموعة من المحددات التي تضمن التطبيق السليم والفعال لمبادئ حوكمة الشركات، والتي يمكن تصنيفها لمجموعتين من المحددات كالآتي:

المحددات الخارجية^١:

إن وجود مثل هذه المحددات يتضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تساعد على حسن إدارة المؤسسة، وتتمثل بالآتي:

- المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة، مثل: القوانين والتشريعات، والإجراءات المنظمة لسوق العمل مع الشركات.

- كفاءة وجود القطاع المالي الذي يوفر الأموال اللازمة لقيام المشروعات وكفاءة الأجهزة الرقابية في إحكام الرقابة على المشروعات.

- وجود بعض المؤسسات ذات التنظيم، مثل الجمعيات المعنية والشركات العاملة في السوق المالية.

- وجود مؤسسات خاصة بالمهن الحرة، مثل المكاتب، المحاماة والمكاتب الاستثمارية العامة.

المحددات الداخلية: وتتمثل بالآتي^٢:

تشير هذه المحددات إلى توفير الإجراءات التي تتبعها المؤسسات لإدارة وتوجيه أعمالها، ومتابعة أدائها من قبل المساهمين وضمان حقوق مختلف أصحاب المصالح بناء على مجموعة القواعد والأسس التي تحدد أسلوب وشكل اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات والمهام داخل المؤسسة بين مختلف الأجزاء الفاعلة (الجمعية العامة- مجلس الإدارة- الإدارة التنفيذية)، لغرض التقليل من حدة التعارض الموجود بين هذه الأطراف.

١-٢-٢ آليات الحوكمة في شركات التأمين^٣

أكد الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين على مجموعة من الآليات التي على أساسها يتم تطبيق مفهوم الحوكمة في شركات التأمين، تنقسم هذه الآليات إلى مجموعتين:

- الآليات الخارجية للحوكمة في شركات التأمين.
- الآليات الداخلية للحوكمة في شركات التأمين.

^١ آسيا، زيتوني (٢٠١٥). دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين (دراسة حالة شركة أليانس الجزائرية (٢٠٠٧-٢٠١٤)).

رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر. بسكرة: الجزائر ص: ١٣.

^٢ عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٩). المنظور الإستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين. الدار الجامعية. الإسكندرية

مصر. ص: ٤٦.

^٣ بن فرحات، ساعد. (٢٠١١-٢٦ نيسان ٢٠١١). بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين مقارنة بين شركة التأمين وإعادة التأمين مداخلة مقدمة ضمن ندوة حول مقارنة بين مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية -جامعة فرحات عباس، سطيف. ص: ٩.

١ - الآليات الخارجية للحوكمة في شركات التأمين :

■ **المراجعة الخارجية :** يقوم المراجع الخارجي بإبداء الرأي حول ما إذا تم إعداد البيانات المتعلقة بالوضع المالية للشركة وفقاً للمعايير السلبية المتعارف عليها كما تمتد هذه المراجعة إلى تقارير الخبير الإكتواري .

■ **الخبير الإكتواري :** هو خبير في رياضيات التأمين وتسعير المخاطر التأمينية كافة ، إضافة إلى تكوين الاحتياطات الفنية المناسبة لشركات التأمين ، ظهور هذه الوظيفة مرتبط تاريخياً بظهور التأمين البحري للسفن التجارية في بريطانيا نظراً للنشاط التجاري الواسع بين هذا البلد ومستعمراتها في مختلف القارات . عرفت هذه المهنة تطورات هامة ابتداءً من الثمانيات لكي يشمل نشاطها دراسة وتحليل كافة المخاطر المصاحبة لقطاع الخدمات السلعية ، وهذه المخاطر الخطيرة والطويلة الأمد المتصلة بسياسات التسعير والاستثمار وإعادة التأمين المعتمدة .

وتعرف الجمعية الدولية للاكتواريين (I.A.A) **الإكتواري** بأنه : "هو مفكر متعدد المواصفات الإستراتيجية ، متمرس في النظريات والتطبيقات في علوم الرياضيات والإحصاء والاقتصاد ، حساب الاتصالات والعلوم المالية ، ولُقّب الإكتواري بالمهندس المالي ومهندس الرياضيات الاجتماعية، لأن تركيبته الفريدة التي يتحلى بها تُمكنه من تحليل وصفات عمل يستخدمها للتوجه نحو تنوع متنام من التحديات المالية والاجتماعية في العالم".

يمكن القول أن **الخبير الإكتواري** يملك من المواصفات ما يجعله عنصراً فعالاً وأساسياً في ممارسة الحوكمة في شركات التأمين نلخصها في العناصر التالية:

١-امتلاك المؤهلات العلمية والتقنية الكفيلة بتقديم النصائح والملاحظات في القبول والاختيار في أعمال أنظمة الرقابة والإشراف.

٢-استقلالية الخبير الإكتواري عن مختلف الأطراف ذات المصلحة في شركة التأمين.

٣-هو مسؤول أمام مجلس الإدارة وهيئات الإشراف على التأمين ، عن التقارير والمنشورات التي يقدمها ونتائج الدراسات والتحليل المقدمة.

٤-هو وسيط مهم لإضفاء الشفافية على بعض الجوانب التقنية المعقدة في حساب المخاطر والتعويضات التي يمكن أن تكون مصدر تلاعب وتحايل من طرف إدارة الشركة.

٢ - الآليات الداخلية للحوكمة في شركات التأمين :^١

■ **مجلس الإدارة :** يتكون مجلس الإدارة بشكل عام من مجموعتين من الأعضاء ، أعضاء من خارج الإدارة التنفيذية والذين يعرفون بالأعضاء المستقلين وأعضاء من داخل الإدارة التنفيذية وهو عامل مهم و آلية

^١ نفس المرجع ص:١٠-١١ .

من آليات حوكمة الشركات ، إذ أن مجلس الإدارة مؤهل بأن يمارس وظيفة الإشراف و المراقبة بحرية وطريقة مستقلة عن الإدارة. من الناحية التنظيمية ونظرا لكثرة المهام يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان متخصصة، كل لجنة تهتم بمهمة معينة منها : لجنة التدقيق ، لجنة المكافآت ، لجنة التعيينات ، لجنة أخلاقيات المهنة ، لجنة الحوكمة ، لجنة الموارد البشرية ، لجنة التنمية والإستراتيجية ، لجنة إدارة الأصول والخصوم.

نخص بالذكر هنا مهام لجنة الحوكمة:

- ١-التأكد من استقلالية وكفاءة وفعالية مجلس الإدارة في إدارة الشركة.
- ٢-الإشراف على المكافآت المتعلقة بالمدرء.
- ٣-وضع وتنفيذ طرقاً لتقييم الأداء و فعالية مدير المجلس وجميع لجان المجلس.
- ٤-الإشراف على الخطط المتعلقة بإدارة الشركة.
- ٥-تقديم توصيات إلى المجلس والخطوط التوجيهية لمبادئ حوكمة الشركات ومدونه لقواعد السلوك والأخلاق.
- ٦-عرض مقترحات حول التعديلات الواجبة على اللوائح التنظيمية للشركة.

■ المراجعة الداخلية كآلية داخلية للرقابة :

تعتبر هذه الوظيفة واحدة من أهم الوظائف الأساسية للإدارة السليمة للشركة وفقاً لمبادئ الحوكمة .ولقد أخذت اهتماماً كبيراً عقب الفضائح المالية التي هزت كثير من المؤسسات المالية ومن بينها مؤسسات تأمينية، لأنها هي المؤهلة للاكتشاف المبكر للأخطاء والانحرافات المتعمدة وغير المتعمدة وتصحيحها في أوانها.

من مهام المراجع الداخلي وفقاً لمبادئ الحوكمة مايلي:

- وضع وتنفيذ خطة لمراجعة الحسابات على أساس المخاطر بفحص وتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة شركة التأمين وكذلك الضوابط والأنظمة الداخلية للشركة ومدى التزام وامتثال جميع وحدات الشركة وجميع الموظفين لهذه الضوابط.
- ضمان أن جميع المجالات المتعلقة بالجانب التقني لشركة التأمين أنه تم مراجعته في الفترات المحددة لها.

-إصدار النتائج والتوصيات المتوصل إليها حول مدى الامتثال للقوانين والضوابط.

- إدارة المخاطر :

تتعرض شركات التأمين على غرار المؤسسات المالية الأخرى إلى العديد من المخاطر نتيجة لطبيعة النشاط الذي تمارسه والخدمات التي تقدمها للعملاء. في هذا الإطار لكي يضمن مجلس الإدارة فعالية هذه الوظيفة

يستعين بلجنة المخاطر بهدف تحسين الحوكمة في الشركة وضمان أكبر فعالية في تحديد المخاطر التي تتعرض لها الشركة، كل ذلك من أجل:

١- حماية مصالح أصحاب المصلحة.

٢- ضمان أن مجلس الإدارة يقوم بتعبئة جميع مجهوداته نحو الإستراتيجية التي من خلالها يتم تحقيق قيمة إضافية للشركة في إطار نظام رقابي فعال.

٣- ضمان تنفيذ الضوابط التنظيمية والرقابية على نحو كافٍ وفعال.

١-٢-٣ مبادئ ومعايير حوكمة الشركات

نتيجة لظهور الاهتمام الكبير بحوكمة الشركات ومالها من دور وتأثير إيجابي على الشركات والمؤسسات، فقد حرصت العديد من المؤسسات ذات الاختصاص والمنظمات الدولية على دراسة هذا المفهوم والتعمق بمعاييره وتفاصيله لتنفيذه وتطبيقه بشكل عملي، ومن هذه المؤسسات التي كان لها الدور الرائد في هذا المجال البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، و بنك التسويات الدولي الذي انبثق عنه (لجنة بازل والمنظمة الدولية للأوراق المالية) وأيضاً منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية^١. وسنعرض جزءاً من هذه المبادئ وفق الآتي :

أولاً: معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية

أصدرت لجنة بازل تقريراً حول الحوكمة في المصارف عام ١٩٩٩، ثم أصدرت نسخة معدلة عن هذا التقرير عام ٢٠٠٥، ثم وفي عام ٢٠٠٦ أصدرت لجنة بازل نسخة محدثة ومعدلة عن التقرير السابق وأهم ما جاء في هذه النسخة^٢:

١- يجب أن يكون أعضاء مجالس إدارة الشركات مؤهلين وقادرين على إدارة أعمال البنك ، ومسؤولين عن أداء وسلامة الموقف المالي وإيجاد إستراتيجية لعمل البنك أو قادرين على اتخاذ القرارات التصحيحية في جميع الحالات .

٢- على مجلس الإدارة مراقبة وإدارة الأهداف الإستراتيجية للبنك آخذين بعين الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين ،يضاف إلى ذلك مسؤوليتهم عن توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدون تقاريراً عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة.

٣- إيجاد هيكل إداري متكامل يشجع على المحاسبة وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا والمديرين والعاملين في البنك .

^١ خضير ،شادي عمر خضير.(٢٠١٩). أثر الالتزام بمعايير الحوكمة على الأداء المؤسسي للشركات العائلية دراسة مبدئية على الشركات

العائلية في محافظة غزة. رسالة ماجستير قسم إدارة الأعمال. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية .جامعة الأزهر . غزة :فلسطين.ص:٢٥٠.

^٢ الأرناؤوط ،إبراهيم صبري .(٢٠١٥). مرجع سابق ص٩-١٠.

٤- امتلاك المسؤولين في البنك المهارات والخبرات والمعلومات الضرورية والمهمة لإدارة البنك وفق السياسات والتوجهات الموضوعية من قبل مجلس الإدارة .

٥- استقلالية مراقبي الحسابات والرقابة الداخلية باعتبارهما جوهر الحوكمة في البنك ، لأن المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية مهمة جداً لسلامة البنك في الأجل الطويل .

٦- تطابق سياسات الأجور والمكافآت مع أهداف استراتيجية البنك في الأجل الطويل .

٧- مبدأ الشفافية مهم وضروري للحوكمة السليمة ، كما يعتبر الإفصاح العام ضرورياً للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق ويجب أن يكون الإفصاح في الوقت المناسب ومن خلال موقع البنك على الإنترنت وفي التقارير الدولية .

٨- على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ، هيكله عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها .

ثانياً: مبادئ مؤسسة التمويل الدولية

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في العام ٢٠٠٣ توجيهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في الشركات والمؤسسات على تنوعها سواء كانت مالية أو غير مالية وذلك على أربعة مستويات وفق الآتي ^١:

١- الممارسات المقبولة للحكم الجيد.

٢- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.

٣- إسهامات أساسية لترسيخ الحكم الجيد محلي.

٤- القيادة العليا.

ثالثاً: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

كان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) دوراً بارزاً في إرساء مجموعة من القواعد والمبادئ والإرشادات لمنظمات الأعمال والوثائق الاقتصادية حول حوكمة الشركات وقد غطت هذه المبادئ عدداً من الجوانب المالية والإدارية.

في عام ١٩٩٩ تمّ صدور مبادئ حوكمة الشركات لتكوّن أساساً تعتمدُ عليه الدول والمؤسسات لوضع نظام حوكمة خاص بها. وفي عام ٢٠٠٢ قام مجلس المنظمة بتطوير هذه المبادئ بالتعاون مع مُمثلين من البنك الدولي، بنك التسويات (BIS)، صندوق النقد الدولي كمراقبين في المجموعة، منتدى الاستقرار المالي (Financial Stability Forum) ولجنة (بازل) من أجل التقييم، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO) كمراقبين مؤقتين، وتمّ وضع مبادئ للحوكمة عام ٢٠٠٤ تتناسب ليس فقط ضمن دول المنظمة

^١ خضير ،شادي عمر خضير.(٢٠١٩). مرجع سابق.ص:٢٦.

وإنما تتعداها للدول غير الأعضاء ولتكون عوناً لهم من أجل تحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي الخاص بحوكمة الشركات في دولهم.^١

لقد استندت هذه المبادئ على تجارب الدول الأعضاء بالمنظمة و إسهامات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتجاهات المهنية ، وذلك بهدف مساعدة حكومات الدول الأعضاء وغيرالأعضاء في وضع إطار للحوكمة من أجل بناء نظام سليم للحوكمة و كان لمنظمة التعاون دور في إرساء مبادئ حوكمة الشركات ، وقد ركزت مبادئ حوكمة الشركات في البداية على إدارة كيانات الأسهم بكفاءة .وفي وقت لاحق ، تم توسيع هذا المفهوم ليشمل منظمات أخرى ، لهذا السبب هناك تركيز قوي على دور وحقوق المساهمين ، وشفافية المعلومات والأهمية الحاسمة لدى بعض تصرفات مدراء الشركات^٢. تضمنت الورقة الصادرة سنة ٢٠٠٤ م ستة مبادئ و تتمثل في الآتي:

المبدأ الأول : ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات:

ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات يعمل على تنمية أسواق تتسم بالشفافية و الكفاءة ، كما يتعين أن يتماشى مع حكم القانون ، وأن يشير بوضوح إلى تقسيم المسؤوليات بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.^٣ ويندرج تحت هذا المبدأ البنود الآتية:^٤

- ينبغي وضع إطار للحوكمة بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق وعلى الحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق وتشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية والفعالية.
- ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما متوافقة مع أحكام القانون وذات شفافية وقابلة للتنفيذ.
- ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما محدد بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.

^١ The Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD), **Principles of Corporate governance**, 2004, [www. Oecd. org](http://www.Oecd.org), pp17- 25.

^٢ Dima, F. C., & Brâncoveanu, C. (2013). **Corporate Governance—A Key Element of the Entity. Journal of Knowledge Management**, Economics and Information Technology, 3(6),pp :1-5.

^٣ John Sullivan, Executive Director, **Business Ethics: The Essential Component of Corporate Governance**. Center for International Private Enterprise, January 12, 2006, p:3

^٤ سليمان، محمد مصطفى. (٢٠٠٩). **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)**، الطبعة الأولى. الدار الجامعية. الإسكندرية: مصر ص: ٥١.

■ ينبغي أن يكون لدى الهيئات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية ، فضلاً عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وتتميز بالشفافية مع توفير الشرح الكافي لها.

المبدأ الثاني : حقوق المساهمين والوظائف الرئيسة لأصحاب حقوق الملكية:^١

تتركز حقوق المساهمين في المؤسسة على موضوعات أساسية مثل انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو الوسائل الأخرى للتأثير على تكوين مجلس الإدارة ، والموافقة على العمليات الاستثنائية وبعض الموضوعات الأساسية الأخرى كما يحدده قانون الشركات واللوائح الداخلية للشركة ويمكن النظر إلى هذا القسم باعتباره بياناً لمعظم الحقوق الأساسية للمساهمين التي تم الاعتراف بها قانوناً في جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وهناك حقوق إضافية مثل الموافقة على أو انتخاب المراجعين والتعيين المباشر لأعضاء مجلس الإدارة والقدرة على رهن الأسهم والموافقة على توزيعات الأرباح.

وبصفة عامة هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق المبدأ الثاني المتعلق بحقوق المساهمين والوظائف الرئيسة لأصحاب حقوق الملكية وهي:

أ- ينبغي أن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين الحق في:

-طرق مضمونة لتسجيل الملكية.

-إرسال أو تحويل الأسهم.

-الحصول على المعلومات المادية وذات الصلة بالمؤسسة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.

-المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.

-انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.

-نصيب في أرباح الشركة.

ب - ينبغي أن يكون للمساهمين الحق في المشاركة وأن يحصلوا على المعلومات الكافية عن القرارات

التي تتعلق بأي تغييرات أساسية في الشركة مثل:

-تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس أو ما يماثلها من المستندات النازمة للشركة.

-الترخيص بإصدار أسهم إضافية.

-العمليات الاستثنائية التي تؤدي إلى التأثير على الشركة.

^١ سليمان، محمد مصطفى. (٢٠٠٩). مرجع سابق ص: ٥٢-٥٥.

ج - ينبغي أن يكون للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين كما ينبغي أن يحاط المساهمون علماً بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بما في ذلك إجراءات التصويت.

و لتحقيق ذلك يجب مراعاة الآتي:

-ينبغي تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب فيما يتعلق بتاريخ ومكان وجدول أعمال الجمعية العامة، وكذلك المعلومات الكاملة وفي الوقت المناسب عن الموضوعات التي سيتم اتخاذ قرارات بشأنها في الاجتماع.

-ينبغي أن تتاح الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة إلى مجلس الإدارة بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بالتدقيق الخارجي السنوي ، ووضع البنود على جدول الأعمال الخاص بالجمعية العامة ، واقتراح قرارات في نطاق حدود معقولة.

د - ينبغي تسهيل المشاركة الفعالة للمساهمين في القرارات الرئيسية الخاصة بحوكمة الشركات مثل ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة ، وينبغي أن تكون لدى المساهمين القدرة على التعبير عن آرائهم فيما يتعلق بسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين في الشركة كما ينبغي أن يخضع القسم الخاص بتقديم أسهم لأعضاء مجلس الإدارة والعاملين كجزء من مكافآتهم لموافقة المساهمين.

هـ - ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت سواء شخصياً أو غيابياً مع إعطاء نفس الأثر للأصوات سواء تم الإدلاء بها حضورياً أو غيابياً.

ز -ينبغي الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن بعض المساهمين أن يحصلوا على درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكيتهم من الأسهم ، مع ضرورة التركيز على الآتي:

-ينبغي أن يتم بوضوح تحديد والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة السيطرة على الشركات في الأسواق المالية ، وكذلك العمليات الاستثنائية مثل الاندماجات وبيع حصص جوهريّة من أصول الشركات ، وذلك حتى يمكن للمستثمرين أن يفهموا حقوقهم و الملجأ القانوني لهم .وينبغي أن تتم العمليات بأسعار شفافة وفي ظل شروط عادية تحمي حقوق كافة المساهمين وفقاً لطبقاتهم.

-ينبغي عدم استخدام الوسائل المضادة للاستيلاء لحماية الإدارة ومجلس الإدارة من المساءلة.

ح - ينبغي تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية بما في ذلك المستثمرين المؤسسين .

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين^١:

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ، ومن بينهم صغار المساهمين أو المساهمين الأجانب ، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم وذلك وفق الآتي :

- يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.
- يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية.
- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

المبدأ الرابع : دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات^٢:

ينص المبدأ الرابع من مبادئ حوكمة الشركات على الآتي :

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقات متبادلة ، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة ، وفرص العمل ، واستدامة المنشآت السليمة مالياً.

هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق المبدأ الرابع المتعلق بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات وهي:

١. يجب احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تكون نتيجة لاتفاقات متبادلة ،أو تنشئها قوانين حقوق أصحاب المصالح (مثل قوانين العمل، والأعمال ، والقانون التجاري و قانون الإعسار) أو تنشأ هذه الحقوق عن طريق علاقات تعاقدية.

٢. عندما يكفل القانون حماية المصلحة ، ينبغي أن تكون لأصحاب المصلحة فرصة الحصول على تعويض فعال مقابل انتهاك حقوقهم.

٣. ينبغي السماح بوضع آليات لتعزيز الأداء من أجل مشاركة العاملين.

٤. عندما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركة ، ينبغي السماح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة ، وبالقدر الكافي ، والتي يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.

^١ حماد ، طارق عبد العال .(٢٠٠٤). حوكمة الشركات المفاهيم-المبادئ -التجارب: تطبيقات الحوكمة في المصارف. الدار الجامعية. الإسكندرية. ص:٤٤-٤٥.

^٢ قبلي،نبيل.(٢٠١٧).مرجع سابق.ص:٢٢.

٥. ينبغي لأصحاب المصالح ، بما في ذلك الأفراد العاملين وهيئات تمثيلهم ، أن يتمكنوا من الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية ، وينبغي عدم الإنقاص أو المس من حقوقهم إذا ما فعلوا ذلك.
٦. ينبغي أن يستكمل إطار حوكمة الشركات بإطار فعال وكفاء في حالات الإعسار ، وإطار فعال آخر لتنفيذ حقوق الدائنين.

المبدأ الخامس : الإفصاح والشفافية:^١

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي ، والأداء، وحقوق الملكية ، و حوكمة الشركات.ويندرج تحت هذا المبدأ:

- ١ - ينبغي أن يتضمن الإفصاح ، ولا يقتصر على المعلومات التالية :النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة، أهداف الشركة ، الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت ، سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين ، العمليات المتصلة بأطراف من الشركة ، عوامل المخاطرة المتوقعة، الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين ، هياكل وسياسات الحوكمة.
- ٢ - ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي.
- ٣ - ينبغي القيام بمراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع مستقل كفاء ، ومؤهل حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة في كافة النواحي المادية والهامة.
- ٤ - ينبغي على المراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين، وعليهم واجب بالنسبة للشركة هو أن يقوموا بممارسة كافة ما تقتضيه العناية والأصول المهنية في عملية المراجعة.
- ٥ - ينبغي في قنوات بث المعلومات أن توفر فرصة متساوية وفي التوقيت المناسب مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة.
- ٦ - ينبغي استكمال إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات أو المشورة عن طريق المحللين ، والسماسة ، ووكالات التقييم والتصنيف وغيرها ، والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون ، بعيداً عن أي تعارض هام في المصلحة.

^١ OECD Principles in Corporate Governance ,published by arrangement with the OECD,Paris ,2004 p:32.

المبدأ السادس : مسؤوليات مجلس الإدارة:^١

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين. وتحقيقاً لهذا المبدأ يتم تنفيذ الأهداف الآتية:

- ١- أ- ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكاملة وبحسن نية ،مع بذل العناية اللازمة وبما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين .
- ٢- إذا ما كانت قرارات مجلس الإدارة ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين بطرق مختلفة ،فإن على مجلس الإدارة أن يعامل كافة المساهمين معاملة عادلة .
- ٣- ينبغي على مجلس الإدارة أن يطبق معايير اخلاقية عالية ،وأن يأخذ في الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح في الشركة.
- ٤- ينبغي على مجلس الإدارة أن يقوم بوظائف رئيسة معينة تتضمن:
 - استعراض وتوجيه استراتيجية الشركة وخطط العمل الرئيسية، وسياسة المخاطر، والموازنات التقديرية ، وخطط العمل السنوية ، ووضع أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ ،وأداء الشركة ،مع الإشراف على المصروفات الرأسمالية الرئيسية وعمليات الاستحواذ والتخلي عن الاستثمار .
 - الإشراف على فعالية ممارسة الشركة لقواعد حوكمة الشركات وإجراء التغييرات إذا لزم الأمر .
 - اختيار كبار التنفيذيين بالشركة والإشراف عليهم ،وتحديد مكافآتهم ومراتبهم ،واستبدالهم إذا لزم الأمر ، مع الإشراف على تخطيط تداول المناصب .
 - مراعاة التناسب بين مكافآت كبار التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة ،ومصالح الشركة والمساهمين في الأجل الطويل.
 - ضمان الشفافية في عملية ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة التي يجب أن تتم بشكل رسمي .
 - الرقابة على أي تعارض محتمل في مصالح إدارة الشركة ، وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين ،بما في ذلك إساءة استخدام أصول الشركة ، وإساءة استغلال عمليات الأطراف ذات القرابة .
 - ضمان نزاهة حسابات الشركة ،ونظم إعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة ،مع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة ،وعلى وجه الخصوص وجود نظم لإدارة المخاطر ،والرقابة المالية ،ورقابة العمليات ،والالتزام بالقانون والمعايير ذات الصلة .
 - الإشراف على عمليات الإفصاح والاتصالات.
- ٥- الحكم بموضوعية واستقلالية على شؤون الشركة على النحو الآتي:

^١ نفس المرجع. 49-54p

- تكليف عدد من أعضاء مجلس الإدارة من غير موظفي الشركة ذوي القدرة على ممارسة الحكم المستقل، للقيام بالمهام التي يحتمل وجود تعارض في المصالح بها.
- الإفصاح عن لجان مجلس الإدارة، صلاحياتها، وإجراءات عملها.
- على أعضاء مجلس الإدارة تكريس أنفسهم للالتزام بمسؤولياتهم بطريقة فعّالة.
- ٦- سهولة الحصول على المعلومات الدقيقة، وذات الصلة وفي الوقت المناسب لإتمام مهامهم على أكمل وجه.

١-٢-٤ مبادئ الحوكمة في شركات التأمين^١

لكي لا تبقى الحوكمة في شركات التأمين على مستوى النقاش النظري و الفلسفي قامت العديد من الهيئات والمنظمات بوضع قائمة من المبادئ المجسدة لنظام الحوكمة لتكون دليلاً تطبيقياً لممارسة هذا النظام نوجز هذه المبادرات في القائمة التالية :

- مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCED).
- مبادئ الحوكمة الصادرة عن هيئات الرقابة على شركات التأمين والتعاونيات (ACAM*) الذي لخص أهم المبادئ في:
- أسس تنظيم وتشغيل السلطة وأسس الرقابة الداخلية والالتزام بالإضافة إلى الشفافية والرقابة الخارجية.
- مبادئ الحوكمة الصادرة عن معهد الحوكمة بالتعاون مع منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين. وفيما يلي أهم المبادئ المنصوص عليها من طرف هذه الهيئات وكل مبدأ ينقسم إلى مبادئ جزئية :

١-التحديد الدقيق للمسؤوليات و نظام الشركة (مجلس الإدارة ، المدير العام ، لجان الإدارة..)

٢-الرقابة الداخلية.

٣-الشفافية والرقابة الخارجية.

٤-الشفافية و الإفصاح.

٥-المساءلة.

تُعد مبادئ الحوكمة عوناً للشركات والهيئات والدول عامة لتوفير إرشادات ومقترحات على تشكيل إطار مناسب وفَعّال لحوكمة الشركات يعمل على زيادة التطور الاقتصادي وتنمية الأسواق ورفع مستوى الأداء ومعرفة كل طرف من الأطراف المؤثرين في عملية الحوكمة وواجباته ومسؤولياته وسلطاته وطبيعته علاقته مع باقي الأطراف،

^١ قبلي،نبيل.(٢٠١٧).مرجع سابق:ص:٦١.

ولكن الأهم هو مدى التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ والأنظمة ووضع نظام للحوكمة يتفق مع طبيعة الشركة ونظامها وظروفها الاقتصادية المحيطة بحيث تستطيع الشركات الالتزام بها والعمل على تطبيقها. ولكن لا يمكن الجزم بأن المبادئ التي أصدرتها الهيئات والمنظمات الدولية استطاعت أن تحمي المستثمر من الفساد الإداري كاملة، وتُبعد الحكومات عن الأزمات المالية ومن أوجه الضعف في المبادئ التي طرحتها المنظمات الدولية هو أن القواعد لا تُطبَّق على كافة الشركات بدرجة متساوية، فالإرشادات غالباً ما تُطبق على الشركات المُقيّدة في البورصة ولكنها لا تُطبق على الشركات المملوكة عائلياً التي تُسيطر على اقتصاديات الدول النامية خاصة.^١

ومما سبق يمكن القول أن اتفقت جميع الهيئات بمجموعة من المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات تمثلت بالآتي :

١-التحديد الدقيق للمسؤوليات ونظام الشركة.

٢-الرقابة الداخلية .

٣-الشفافية والرقابة الخارجية .

٤-الإفصاح .

٥-المساءلة .

١-٢-٥ حوكمة الشركات في سورية

قامت العديد من الدول المتقدمة بمحاولة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لحماية شركاتها من حالات الإفلاس والتعثر المالي، وعلى المستوى المحلي قامت هيئة الإشراف على التأمين في سورية بإصدار القرار رقم ١٢٧/م.إ لعام ٢٠٠٧ المتضمن معايير الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين السورية الخاضعة لرقابة وإشراف هيئة الإشراف، كما قامت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بإصدار القرار رقم (١٨)/م تاريخ ١/٩/٢٠٠٨ المتضمن نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات (قواعد حوكمة الشركات المساهمة)، كنظام استرشادي في العام ٢٠٠٨ وإلزامي للعام ٢٠٠٩ وفي ٨/٤/٢٠٠٩ صدر عن مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية القرار رقم (٤٨٩/م/ن/ب/٤) المتضمن اعتماد دليلين للحوكمة أحدهما دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية، والآخر دليل الحوكمة لدى المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية .

^١ سوليفيان جون وآخرون.(٢٠٠٣) ، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين .مركز المشروعات الدولية الخاصة. ص:٦.

وقد كان الهدف من إصدار هذه الأنظمة والأدلة الخاصة بحوكمة الشركات من قبل الجهات الرقابية المختلفة في الجمهورية العربية السورية (هيئة الأوراق والأسواق المالية، هيئة الإشراف على التأمين، مجلس النقد والتسليف) هو تعريف الشركات الخاضعة لرقابتها بأهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في السوق السورية، وذلك من أجل توفير المصداقية والثقة اللازمة في البيانات المنشورة في القوائم المالية بما يخدم أغراض المستثمرين والأطراف ذوي العلاقة.

وبالتالي يمكن تقديم حوكمة الشركات كأحد الحلول المطروحة لمساعدة الحكومة السورية في مواجهة الفساد والرشوة، وحالة الفوضى الإدارية والتنظيمية العارمة التي تتغلغل في مجتمعنا وعلى كافة المستويات.^١ وقد اتخذت سورية عدداً من الخطوات الإيجابية نحو التطبيق الفعال لمفهوم حوكمة الشركات، تمثلت في جميع القوانين التي تحكم سوق الأوراق المالية، وكذلك الهيئات والمؤسسات الرقابية التي تنظم أداء هذه السوق، أو التي تشرف على المؤسسات المالية السورية، وتراقب عملها، ممثلة بمصرف سورية المركزي، وهيئة الإشراف على التأمين في سورية.

ومما لا شك فيه أن الحوكمة أصبحت تحتل أهمية كبيرة على مستوى العالم الآن ولقد زاد الحديث مؤخراً عن حوكمة الشركات ودورها في تحسين أداء الاقتصاد والاستثماري والمالي وبرز ضرورة تطبيقها ومتابعة أنظمتها في أغلب الإدارات لضمان حقوق المساهمين والمستثمرين والجمهور.

ويعتبر مفهوم الحوكمة بشكل عام كمجموعة من الإجراءات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه الشركات والتحكم بها. بحيث يتضمن الإطار العام للحوكمة تحديد وتوزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في الشركة من مجلس إدارة ومدراء ومساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة، إضافة إلى أنه يعمل على بلورة وإرساء قواعد وإجراءات صناعة القرار في تلك الشركة.

تلتزم الشركات بقواعد الحوكمة المنصوص عليها في نظام ممارسات الإدارة السليمة الصادرة بالرقم ٣١/م تاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٨، ويأتي تطوير معايير حوكمة الشركات للوصول لأفضل ممارسات الحوكمة الرشيدة من أوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا في الشركات. وذلك من خلال المراجعة والتحسين في مستويات الإشراف والرقابة في عموم عمليات الشركات، وتعزيزاً لممارسات الحوكمة المؤسسية الرشيدة لتحسين نجاح الشركات وتعزيز تحقيق أهدافها وتطلعاتها وعلى رأسها اكتساب ثقة المساهمين الحاليين والمحتملين، وكافة الأطراف ذوي المصالح فضلاً عن إرساء أفضل ممارسات الإدارة الداعمة لمبادئ المحاسبة والمساءلة القائمة على أسس النزاهة والشفافية، والتزاماً بكافة متطلبات الإفصاح والشفافية بما يضمن حماية حقوق مختلف فئات المساهمين والمعاملة العادلة والمنصفة في الحقوق والواجبات تجاه جميع المساهمين ويوضح القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركات ومدى تقيدها بأحكام هذا النظام. وذلك موضح ضمن هذا التقرير بشكل يتمكن

^١ حوكمة الشركات في سورية، المركز الاقتصادي السوري، دمشق، سورية ٢٠٠٨ ص: ١٢.

منه المساهمين والجمهور على حد سواء من تقييم التزام الشركات بنظام الممارسات السليمة بصورة عامة . يعد تقرير الحوكمة من أهم منابر الشفافية والتواصل مع الجمهور ،ذلك أن الحوكمة تتجسد في مجموعة القواعد والإجراءات التي يتم بموجبها إدارة الشركات والرقابة عليها ، فضلاً عن أنها تنظم العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين ،تُعنى أيضاً بالمسؤولية الاجتماعية للشركة .^١

■ حوكمة شركات التأمين في سورية

بقيت المؤسسة العامة السورية للتأمين ولفترة طويلة من الزمن اللاعب الوحيد في سوق التأمين السوريّة دون أيّ منافسٍ على الإطلاق ،وهذا الاحتكار خلق الكثير من المشاكل والتشوهات في قطاع التأمين ، لكن الحكومة السورية استدركت ذلك من خلال إصدار المرسوم التشريعي رقم ٦٨ للعام ٢٠٠٤ الخاص بإنشاء هيئة الإشراف على التأمين ،ومن ثم المرسوم التشريعي رقم ٤٣ للعام ٢٠٠٥ الذي أجاز للقطاع الخاص إحداث شركات تأمين خاصة لتعمل إلى جانب المؤسسة العامة السورية للتأمين التي عُدّت بموجب المرسوم التشريعي رقم ٤٦ للعام ٢٠٠٧ مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي الإداري.

ويمكن اعتبار تلك المراسيم التشريعية بمثابة المفتاح الرئيسي الذي نظمَ عملَ قطاع التأمين ،وقضى على حالة الاحتكار التي سادت لعقود طويلة ،ممّا أدّى إلى تغييرٍ ملحوظ في بيئة العمل ،وساهم في تطور الفكر التأميني في سورية .^٢

يعمل سوق التأمين في سورية تحت إشراف هيئة حكومية هي هيئة الإشراف على التأمين ، وتتولى إصدار القرارات النازمة لعمله، واقتراح الأنظمة اللازمة لذلك (مما لا يقع ضمن صلاحياتها) ومراقبة أعمال السوق ، كما تدرج شركات التأمين وإعادة التأمين ضمن اتحاد مهني هو الاتحاد السوري لشركات التأمين ، ومن ضمن أعماله حالياً تنظيم إصدار وثائق التأمين الإلزامي للسيارات ، نيابة عن شركات التأمين وباسمها. ويعمل في السوق السورية، إضافة لشركات التأمين ثماني شركات لإدارة نفقات التأمين الصحي (Third Party) (TPA) Administration، مجموع رؤوس أموالها ٨١٦ مليون ليرة سورية، إلى جانب العشرات من وكلاء التأمين، وعدد من مقدمي الخدمات التأمينية الأخرى: مسوي خسائر، خبراء إكتواريون... إلخ. حدد المرسوم التشريعي رقم ٤٣/ لعام ٢٠٠٥ وتعليماته التنفيذية، إضافة إلى قرارات هيئة الإشراف على التأمين، الأسس النازمة لتأسيس الشركات ، وأهم تلك الأسس ألا يجوز لأي شخص طبيعي أن يمتلك أكثر من ٥% من رأسمال الشركة، كما لا يجوز لأي شخص اعتباري أن يمتلك أكثر من ٤٠% من رأس المال ، وألا تقل حصة

^١ تقرير حوكمة الشركات عن هيئة الأوراق والأسواق المالية،دمشق سورية ٢٠١٨ ، ص: ٥.

^٢ الشحادات،بأسل.(٢٠١٣).مرجع سابق.ص:٥٧.

المؤسسين عن ٢٥% من رأسمال الشركة ، كما يجب أن تُسدد قيمة مساهمة المواطنين السوريين بالعملة السورية ، أما مساهمات غير السوريين فتسدد بالقطع الأجنبي ، وتم تحديد الحد الأدنى لرأسمال الشركة في بمبلغ ٧٠٠ مليون ليرة سورية لشركة التأمين التي تمارس التأمينات العامة فقط ، و ٨٥٠ مليون ليرة سورية ، لشركة التأمين التي تمارس التأمينات العامة وتأمينات الحياة ، و ١٢٠٠ مليون ليرة سورية ، لشركة إعادة التأمين.^١

بالمقابل كان لابد من زيادة الاهتمام بضبط وإحكام الرقابة على عمل شركات التأمين ، والضغط عليها للارتقاء بالإفصاح والشفافية بينها وبين كافة الأطراف الأخرى ، خاصة وأنَّ قلةً قليلة من الناس يعرفون حقيقة التعقيدات التي تتسم بها أعمال هذه الشركات ، فضلاً عن ذلك فإنَّ شركات التأمين كما هو الحال في معظم قطاعات الأعمال الأخرى تحاول النأي بنفسها عن الخضوع للالتزامات والمدفوعات ، ولكن من خلال قواعد ومعايير حوكمة سليمة يتم إجبار هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها وإحقاق الحقوق لأصحابها.^٢

وفي سورية تمَّ قطعُ خطوة مهمة في طريق حوكمة قطاع التأمين وذلك من خلال معايير الحوكمة المؤسسية الصادرة عن هيئة التأمين السورية في عام ٢٠٠٧ والخاصة بشركات التأمين السورية ، والتي تضمنت /٢٢/ مادة تناولت أربعة أبواب :

١-مجلس الإدارة ٢-الرقابة الداخلية ٣-لجنة التدقيق ٤-المدقق الداخلي

ولضمان الفصل بين الإدارة والملكية أكدت المادة (٣) من نظام الحوكمة على ضرورة مراعاة العوامل التالية فيما يخصُّ مجالس إدارة شركات التأمين :

- يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين .
- يحظر الجمع بين منصبي الرئيس التنفيذي أو المدير العام ورئيس مجلس الإدارة .
- يجب أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من الأعضاء المستقلين (عضوان على الأقل).
- يتم تحديد وتسمية الأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلين في التقرير السنوي الذي يُقدِّمه مجلس الإدارة للهيئة العامة ، وتُخطر الهيئة مباشرة عند ترك أحد الأعضاء لمهامه .
- يجب أن تتوافر لدى أعضاء مجلس الإدارة المعرفة والخبرة الكافية بطبيعة الشركة وطبيعة العمل التأميني ومتطلباته ، أو أن يكونوا من ذوي الخبرة والاختصاص في أعمال الإدارة والقطاع الاقتصادي والمالي بشكل عام.
- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أو من يُمثِّله أن يكون عضواً أو ممثلاً في مجلس إدارة شركة سورية أخرى مشابهة في أعمالها أو مماثلة لها أو تنافسها.

^١ شركات التأمين السورية دراسة نقدية وتحليلية ، دراسة منشورة على موقع سيريا ديلي نيوز ، ٢٧ آذار /٢٠١٩. ص:٥٠. متاحة على الرابط : <http://syriadailynews.com/p/24/340> .

^٢ الشحادات، باسل.(٢٠١٣). مرجع سابق. ص:٥٧.

وتناولت المواد ٦، ٧ من المعايير مهام مجلس الإدارة وصلاحياته ، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية ،ومراجعة واعتماد السياسات والخطط الخاصة بمجالات عمل الشركة وفق الأهداف المُحدّدة من قبلها ، وتحديد الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف ، واختيار الإدارة التنفيذية المؤهلة والقادرة على إدارة شؤون الشركة بكفاءة عالية وتحديد مهامها وصلاحياتها وأسلوب مراقبة أدائها ، وأن يتبع معايير واضحة في اختيار المدير العام والإدارة التنفيذية ، على أن تستوفي هذه المعايير مُتطلّبات المرسوم رقم/٤٣ لعام ٢٠٠٥ وتعليماته التنفيذية والأنظمة والتعليمات التي تضعها الهيئة ، ووضع الهيكل التنظيمي والإداري للشركة والأنظمة المالية والإدارية والتعليمات الأساسية للعمل وتحديد الأمور التي تتطلّب موافقة المجلس أو رئيسه عليها ، وتحديد التعويضات الخاصة برئيس وأعضاء مجلس الإدارة ، ووضع الضوابط والإجراءات التي تضمن عدم تحقيق أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أي منفعة مادية له على حساب مصالح الشركة .كما نصّت المادة (٦) من معايير الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين بأنه يجب على مجلس الإدارة اعتماد السياسات والخطط الخاصة بالشركة ، والقيام بمراجعتها مرة على الأقل سنوياً.وطالب القرار أعضاء مجلس الإدارة في المادة (٧) منه باعتماد أسس خاصة لفحص ومراجعة العمليات التشغيلية في الشركة وذلك على النحو الآتي:

- ١- تطوير منتجات التأمين ،وتصميم وطرح المنتجات الجديدة الأكثر ملاءمة لوضع السوق والجمهور .
 - ٢- وضع الأسس الخاصة بمراجعة المطالبات ، والتأكد من صحة الأساليب المُتبّعة في سداد التعويضات.
 - ٣- تقييم مدى كفاية المُخصّصات الفنية.
 - ٤- تقييم سياسات إعادة التأمين التي تتبعها الشركة ،وتطويرها ، وإعداد تقرير سنوي عنها.
- أمّا المواد ٨،٩،١٠ من المعايير فقد تضمّنت مهام واختصاصات الإدارة التنفيذية إضافة إلى الشروط الواجب توافرها في مدير عام الشركة ونائبه ؛حيثُ بيّنت المادة (٨) من النظام أنّ الإدارة التنفيذية للشركة مسؤولة بشكلٍ خاصٍّ عمّا يلي:
- ١- الإشراف الكامل على أعمال الشركة وتوجيهها بشكلٍ يومي ، والقيام بكلّ ما يجب القيام به من نشاط في سبيل تحقيق الأهداف والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة .
 - ٢- توفير المعلومات لمجلس الإدارة ، ورفع تقارير شاملة ودقيقة تظهر الواقع الفعلي لتطوّر أعمال الشركة كما تظهر العقبات المحيطة إن وجدت ،وأن تقترح الطرق لحلّها.
 - ٣- الالتزام بأحكام المرسوم رقم /٤٣/ لعام ٢٠٠٥ والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الهيئة.
 - ٤- الالتزام بسلوك عملي واضح ومنسجم مع القيم والسلوك وأخلاق المهنة ، ووضع كامل الإمكانيات لتحقيق أهداف الشركة.
- وألزمت المعايير شركات التأمين بوضع نظام للرقابة الداخلية يتلاءم مع حجم الشركة وطبيعة الأنشطة التي تقوم بها ، وتتمّ مراجعة هذا النظام بشكلٍ دوري من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي ،وبوضع تقرير بنتيجة هذه المراجعة يُرفع لمجلس الإدارة وتُرَوّد الهيئة بنسخة منه.

كما طالبت معايير الحوكمة شركات التأمين بتشكيل لجنة تدقيق بقرار يصدر عن مجلس إدارة الشركة وحدد مهام هذه اللجنة بمايلي:^١

- أ- التأكد من مدى شمولية أنظمة التدقيق الخارجي لأعمال الشركة ، والتوصية بتعيين المدقق الخارجي على أن يكون من بين المدققين المعتمدين من قبل الهيئة.
 - ب- التأكد من دقة الإجراءات المالية والمحاسبية وسلامتها.
 - ت- التأكد من تقيد الشركة بالقوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات التي تخضع لها أعمال الشركة وأنشطتها، وبصفة خاصة قرارات وتعليمات هيئة الإشراف على التأمين ، وتقارير مدقي الحسابات الخارجيين، ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
 - ث- مراجعة البيانات المالية قبل عرضها على المجلس ، والإشراف على أعمال التدقيق الداخلي ودراسة تقرير المدقق الداخلي ، والاجتماع مع المدقق الخارجي والداخلي وأي موظف آخر عندما يكون هناك حاجة لذلك دون وجود أي ممثل عن الإدارة التنفيذية للشركة، إضافة إلى الموافقة على تعيين أو استقالة أو إقالة المدقق الداخلي ، ويكون للجنة صلاحية تحديد راتبه والتقييم السنوي له في إطار الأنظمة المعمول بها. وطالبت المعايير مجلس إدارة الشركة بتعيين مدقق داخلي مؤهل وله خبرة جيدة وممارسة عملية لاتقل عن ثلاث سنوات في عمل التدقيق ، ويُفضّل أن تكون لديه شهادة محاسبة قانوني ، على أن لا يكون له صلة بالمدقق الخارجي الذي تمّ اختياره من قبل الهيئة العامة ، وأن يعمل بصورة مُستقلة داخل الشركة ويرفع تقاريره وتوصياته مباشرة إلى مجلس الإدارة وإلى لجنة التدقيق .^٢
- وألزمت المعايير شركات التأمين السورية بالإفصاح عن العلاقة بين رئيس مجلس الإدارة ومديرها العام إن وجدت، وبين المدير العام وأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة، إضافة إلى الإفصاح عن الهيكل التنظيمي للشركة بما في ذلك هيكلية مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية، مع بيان مؤهلات وخبرات كل منهم ، ويجب الإفصاح عن سياسة المكافآت في الشركة لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية .^٣ كما طالبت المعايير جميع شركات التأمين السورية بتوفيق أوضاعها وفقاً لأحكام هذا النظام خلال مدة لا تتجاوز عاماً واحداً من تاريخ صدوره.^٤ والملاحظ أنّ ما ورد في معايير الحوكمة المؤسساتية لشركات التأمين السورية يتوافق مع أهم مبادئ وقواعد الحوكمة في شركات التأمين.

^١ راجع المادة /١٣/ من معايير الحوكمة المؤسساتية لشركات التأمين السورية الصادرة بقرار هيئة الإشراف على التأمين في سورية رقم /١٢٧/م.أ/لعام ٢٠٠٧.

^٢ راجع المادتين /١٤-١٥/ من معايير الحوكمة المؤسساتية لشركة التأمين السورية الصادرة بقرار هيئة الإشراف على التأمين في سورية رقم /١٢٧/م.إ/لعام ٢٠٠٧.

^٣ راجع المادة /٢٠/ من معايير الحوكمة المؤسساتية لشركة التأمين السورية الصادرة بقرار هيئة الإشراف على التأمين في سورية رقم /١٢٧/م.إ/لعام ٢٠٠٧.

^٤ راجع المادة /٢١/ من معايير الحوكمة المؤسساتية لشركة التأمين السورية الصادرة بقرار هيئة الإشراف على التأمين في سورية رقم /١٢٧/م.إ/لعام ٢٠٠٧.

الفصل الثاني : الأداء المالي في شركات التأمين:

مُقدِّمة

تأتي دراسة الأداء المالي للشركات عموماً، وشركات التأمين على وجه الخصوص، على درجة كبيرة من حيث الارتباط الوثيق بين أداء الشركات وقدرتها على انجاز الأهداف التي تسعى لتحقيقها، سواء من خلال مقدار العوائد المالية للشركة، و استخدامها الأمثل للموارد، وهو الأمر الذي يمكّن الشركة من التطور ومنافسة غيرها من الشركات.^١

وفي ضوء أهمية الأداء المالي للشركات، فإن الحاجة تظهر لدراسة أية عوامل من الممكن أن تؤثر في مستويات هذا الأداء .و انطلاقاً من أهمية قطاع التأمين والدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن واقع أهمية شركات التأمين في مواجهة المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها مختلف الشركات في شتى القطاعات، سنقوم بتسليط الضوء على الأداء المالي وتقييمه والعوامل المؤثرة به بشكل عام، ثم الأداء الخاص بشركات التأمين ولاسيما ملاءتها المالية التي تعكس الأداء الجيد للشركة وقدرتها على سداد الالتزامات في مواعيد استحقاقها المحددة.وفق المباحث الآتية:

المبحث الأول :ماهية الأداء المالي وتقييمه والعوامل المؤثرة به.

المبحث الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي في شركات التأمين .

^١ الخطيب، محمد محمود.(٢٠١٠). (الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة دارالحامد للنشر. عمان:الأردن.ص:٤٤.

المبحث الأول:

ماهية الأداء المالي وتقييمه والعوامل المؤثرة به:

مُقدِّمة:

يعكس الأداء قدرة الشركة على تحقيق أهدافها، ولا سيما طويلة الأمد منها التي تتمثل بأهداف الربح والنمو والبقاء والتكيف باستخدام الموارد المادية والبشرية بالكفاءة والفاعلية العاليتين وفي كل الظروف البيئية المتغيرة ، فالأداء مرآة الشركة في تحقيق الانتاجية العالية بشرط أن يكون ذلك مقروناً برضا الزبائن ، والاستثمار بحصة سوقية جيدة تستطيع من خلالها الشركة توفير عائد مالي مناسب ، والقيام بالمسؤوليات الأخلاقية و الإجتماعية تجاه البيئة التي تعمل فيها الشركة و المجتمع.

فطالما أن شركات الاعمال تعمل في بيئة غير مستقرة تتصف بشدة المنافسة ولا سيما في مجال تقانة المعلومات والاتصالات فإن كل ذلك يستوجب وقوف الشركة على مستوى أدائها للكشف عن امكاناتها وقدراتها، وقيمتها التنافسية وموقعها في السوق ، فنتائج الأداء تساعد في الكشف عن مدى ملائمة الخطط و الأهداف والسياسات والبرامج للموارد المتاحة ، وكذلك الكشف عن مستوى التنسيق بين مختلف الوظائف والنشاطات و العمليات ، وعلى مدى قدرة الموارد البشرية على القيام بالمهام المناطة بها على النحو اللازم.^١

لذلك سنتناول الباحثة في هذا المبحث الأداء المالي وتقييمه من حيث المفهوم والأهمية والعوامل المؤثرة بهما.

^١ الطراونة ،أنس مصلح ذياب.(٢٠١٥). العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. رسالة ماجستير. قسم المحاسبة والتمويل .كلية الأعمال.جامعة الشرق الأوسط.عمان:الأردن.ص:١١.

٢-١-١ مفهوم الأداء المالي وأهميته

تتبع أهمية الأداء المالي بتقديمه الصورة الحقيقية عن الوضع القائم في أي منشأة ، فبالتالي يساهم في إرشاد الإدارة للقيام بخطوات نحو ترشيد سياساتها و قراراتها و خططها ، والإشارة إلى مراكز القوة فيها لتتبنى الإدارة فيما بعد ، العمل على دعم وتعزيز هذه المراكز ، وتتلخص وتبتعد عن جوانب الضعف وتصوب الانحراف في مسار العمل بعد أن يكشف الأداء المالي مراكز الضعف والقصور في المنشأة ، وهذا كله يتيح لها مزيداً من القدرة التنافسية ويدعم مستوى الأداء ويحسنه.^١

تعددت آراء الباحثين بشأن تحديد المقصود بالأداء المالي ، منهم من ربط بين الأداء المالي بالقدرة على تحقيق الأهداف المالية ، أو بالعوائد المتحققة ، أو بالاستخدام الأمثل للموارد. وفي الآتي سنبيين ذلك :

يمكن تعريف الأداء المالي بأنه : يمثل قدرة الشركة على إنجاز أهدافها المالية وهو الركيزة الأساسية في دعم مختلف الأعمال التي تمارسها الشركة، ويعبر عن الأداء المالي للشركة من خلال مؤشرات مالية مثل الربحية والسيولة وغيرها.^٢

وفي تعريف آخر أن **الأداء المالي** هو ما تحققه الشركة من عائدات يتم عرضها بسجل محاسبي يستند الى قياس السياسات والعمليات المرتبطة بالجانب المالي للشركة ضمن فترة زمنية معينة ، وبالمقارنة مع شركات أخرى مشابهة.^٣

ويعرف أيضاً على أنه: مدى قدرة الشركة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة.^٤

■ أهمية الأداء المالي:

تتمثل أهمية الأداء المالي في تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي التقارير المالية، والذين لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي، من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة.

^١ دادن، عبد الغني.(٢٠٠٧). قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة

المالية. قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر. ص: ٣٤.

^٢ الخطيب ، محمد محمود (٢٠١٠). مرجع سابق. ص: ٤٥.

^٣ Laurence, M. (2011). **Measuring Financial Performance: A Critical Key to Managing Risk**, National Crop

Insurance Services, Inc. متاح على الرابط: https://msu.edu/~steind/financial_measures.pdf

^٤ بروهوم، فضل عبد الكريم محمد.(٢٠١٦). استخدام القيمة المضافة في تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين: رسالة

ماجستير . قسم المحاسبة والتمويل .كلية التجارة.الجامعة الإسلامية . غزة. ص: ٢٤.

^٥ الخطيب ، محمد محمود (٢٠١٠). مرجع سابق . ص: ٤٦.

وتزداد أهميته خاصة عند متابعة أعمال الشركات ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وتوجيهه نحو الاتجاه الصحيح، واستخلاص المعوقات واقتراح إجراءات التصحيحية ، وترشيد قرارات الاستثمارات حسب الأهداف العامة للشركة، للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

٢-١-٢ خصائص الأداء المالي^١

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها .
- أداة لتدرك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكلة التعسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل .
- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها .
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة .

٢-١-٣ العوامل المؤثرة على الأداء المالي^٢

يتأثر الأداء المالي بعوامل بيئية تمثل العوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة وغيرها ، وعوامل تنظيمية داخلية مثل الهيكل التنظيمي والحجم ، ويتحقق الأداء المالي الجيد من خلال تطوير القدرات التنظيمية التي تساهم في زيادة قدرة الشركة على التعامل الصحيح مع بيئة الصناعة ، وتساعد في ضمان تنفيذ العمليات بكفاءة وبالتالي كسب مزايا تنافسية تؤدي إلى تطوير الأداء المالي.

الأداء المالي يتأثر بالميزة التنافسية والمتمثلة في قدرة الشركة بالتميز في تقديم الخدمات وتقليل التكاليف وسرعة الاستجابة لرغبات وطلبات المستهلكين ، ولكي تتحقق الميزة التنافسية لابد من تحقيق توازن الشركة والمتمثل في الكفاءات الرئيسية التي تحقق التوازن بالإضافة إلى قوة السوق والبنية التحتية والتدفقات النقدية المتوازنة ، وحتى يتحقق ذلك لابد من توفير استراتيجيات المقدر التنظيمية من خلال البرامج ونشر الوعي التنظيمي والاستجابة له وتنفيذ العمليات من خلال تطوير المنتجات وإدارة الطلب والإنجاز والموقف الهيكلي بالتعامل مع المنافسون والبدائل والعملاء والمساهمون .

^١ الخطيب، محمد محمود (٢٠١٠). مرجع سابق. ص: ٤٥.

^٢ الحديثي، سري كريم ريشان (٢٠١٠). دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي لشركات الأدوية الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال. جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا. عمان: الأردن. ص: ٣٣ - ٣٤.

٢-١-٤ مقومات الأداء المالي الجيد^١

يمكن الحكم على جودة الأداء المالي من خلال العناصر التالية:

- ١ - الإدارة الاستراتيجية: خطة بعيدة المدى تركز على تحليل وضع الشركة من حيث طبيعة العمل والموقف التنافسي والموقع بالسوق وتحديد أهدافها المستقبلية.
- ٢ - الشفافية: البيئة التي تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة من خلال النشر في الوقت المناسب والانفتاح لكل الأطراف ذوي العلاقة، تعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- ٣ - إقرار مبدأ المساءلة الفعالة: وتعني إمكان تقييم وتقدير أعمال الإدارة التنفيذية والتأكد من قيامها بتنفيذ المهام التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل بقية الموظفين بالمؤسسة ، وذلك بتقديم تقارير دورية عن نتائج الأعمال ومدى التزامهم بتنفيذها .
- ٤ - وجود النظم المحاسبية: النظام المحاسبي نظام يهتم بكافة أعمال جمع وتسجيل وتصنيف وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة في شكل قوائم مالية إلى الأطراف المستفيدة منها من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار .

٢-١-٥ مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته^٢

لكي تقف أي إدارة على نقاط القوة والضعف وعلى الفرص المتاحة والمعوقات التي يمكن أن تواجهها كان لا بد لها من تقييم أداؤها وخاصة الأداء المالي باعتباره يزود الإدارة بمعلومات لسد الثغرات والمعوقات التي قد تظهر مستقبلاً.

ويقصد بتقييم الأداء المالي بتقديم حكماً ذو قيمة عن إدارة الموارد الطبيعية والمادية المتاحة، لإدارة المؤسسة، وبالطريقة التي تشبع رغبات أطرافها المختلفة، ويعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً.

وبتعريف آخر: "كذلك عند تقويم أي مشروع من الناحية الإدارية لابد أن يرافقه تقويم آخر هو التقييم المالي من أجل التأكد من احتياجات المشروع وإمكانية تغطية نفقاته، وتقدير الإيرادات السنوية المتوقعة، وعلى اعتبار أن عملية التقويم هنا تأخذ صفة مالية بحتة يطلق عليها عملية التقييم المالي".

^١ المطيري، مشعل جيز. (٢٠١١). تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية. رسالة ماجستير. قسم المحاسبة. كلية الأعمال. جامعة

الشرق الأوسط. عمان: الأردن. ص-ص: ١٦-١٧.

^٢ البشير، زيبيدي. (٢٠١٦). مرجع سابق. ص: ١٣٩.

من التعاريف السابقة تمّ التوصل إلى أنّ عملية التقييم تهدف أساساً إلى تحسين وتطوير الأداء المالي في الشركات، من خلال معرفة المعوقات والانحرافات ومظاهر الضعف التي تسفر عنها عملية التقييم، ومعرفة أسبابها من أجل الوصول إلى الطرق الكفيلة بعلاجها لمنع حدوثها في المستقبل.

■ أهمية تقييم الاداء المالي:

تتمثل أهمية تقييم الاداء المالي فيما يلي:

١. عملية تقييم الاداء المالي تساعد في تحديد المسؤولين عن الانحرافات بين الأداء المالي المخطط والأداء المالي المحقق.
٢. تقييم الأداء يظهر التطور الذي حققته الشركة خلال مسيرتها سواء نحو الأفضل أو نحو الأسوأ.
٣. نظام التقييم يوفر معلومات لمختلف المستويات الإدارية في الشركة، لأغراض التخطيط والرقابة، واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية.
٤. اكتشاف التغيرات التي لها تأثير في أنشطة الشركة، واكتشاف القرارات الخاطئة فوراً لاتخاذ الإجراء التصحيحية في الوقت المناسب.

٢-١-٦ أركان عملية تقييم الأداء^١

ترتكز عملية تقييم الأداء على الأركان الأساسية التالية:

١. وجود أهداف محددة مسبقاً (المعايير) :

من المؤكد أن عملية تقييم الأداء لا توجد إلا حيث توجد أهداف محددة مسبقاً ، وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط أو قرار حاكم .فاللوائح المالية وقوانين ربط الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضوابط وكذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية، أهداف محددة مسبقاً تتم على أساسها عملية تقييم الأداء.

٢. قياس الأداء الفعلي:

يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادةً بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات ، ويجب توفر عاملين مبررين للقيام بهذه الأعمال مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسباً ، لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير ، واتخاذ القرارات الخاصة بها.

٣. مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير:

يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء أكانت إيجابية أم سلبية ، ولتمكّن الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية.

^١ عاصي، أمارة محمد يحيى. (٢٠٠٩). تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية-دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار. رسالة ماجستير ،قسم إدارة الأعمال.كلية الاقتصاد.جامعة حلب .سورية. ص: ٧٦ .

٤. اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات:

إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقاً وقياس الأداء الفعلي ، ومقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط. لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، ومحددًا بوضوح نوع التصحيح المطلوب ، أخذًا في الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار.

٢-١-٧ خصائص عملية تقييم الأداء^١

تتصف عملية تقييم الأداء بمجموعة من الخصائص أهمها:

- ٣- تكون مرتبطة بأهداف الشركة ويتم استخدامها بصورة منتظمة ومستمرة.
- ٤- عملية تقييم الأداء تتعلق بالمستقبل .
- ٥- الوضوح والعدالة في تقييم الأداء.
- ٦- تعتبر وظيفة من الوظائف الإدارية حيث لا يمكن مباشرتها بصفة منفردة بذاتها لأن وجودها مرهون بوجود وظائف الإدارة الأخرى مثل التخطيط والرقابة.
- ٧- مراعاة مبدأ التكلفة والعائد حيث لا بد أن يحقق نظام تقييم الأداء عائداً أكبر من التكلفة.
- ٨- تتصف عملية تقييم الأداء بالمرونة بمعنى أن تكون المؤشرات المستخدمة مناسبة لنشاط الشركة.
- ٩- تعتبر عملية مستمرة وشاملة بحيث تشمل مراكز المسؤولية في الشركة وتشمل كل أوجه النشاط.

٢-١-٨ مؤشرات تقييم الأداء المالي

يوجد نوعين من المقاييس للأداء المالي مقاييس تقليدية تتمثل بالنسب المالية ومقاييس حديثة باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة سيتم التطرق لها وفق الآتي :

أولاً: مقاييس الأداء المالي التقليدية:

في مطلع القرن العشرين ظهرت إحدى أساليب التحليل المالي وتقييم الأداء متمثلةً بأسلوب النسب المالية أو المؤشرات ، كان ذلك بسبب ظهور فئة من المديرين المحترفين وفصل الملكية عن الإدارة في المشاريع، وبدأت أهمية نشر التقارير الدورية والنتائج المالية، مما ساهم بالاهتمام باستخراج مزيدٍ من المؤشرات المالية والنسب التي تفيد وتخدم جميع الأطراف^٢. وفي الآتي شرح وافٍ عن النسب المالية وتحليل الأداء بواسطتها.

^١ برهوم، فضل عبد الكريم محمد. (٢٠١٦). مرجع سابق ص: ٢٣.

^٢ Sinkey, J. (2008). Commercial bank financial management, (5th Ed. Newjersy: Prentice Hall.p:153.

■ تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية:

النسب المالية أداة مهمة في قياس الأداء والتحليل المالي، ويطلق على النسب المالية (المعدلات أو المؤشرات المالية)، ويمكن تعريفها بأنها: المعامل الناتج من تعبيرين رياضيين، أو أنها العلاقة بين متغيرين أحدهما البسط والآخر المقام. وهي تستخدم كمؤشر لتقييم الموقف المالي وكفاءة أداء الشركة، ويجب أن تساعد المحلل المالي على وضع حكم نوعي عن موقف الشركة من الناحية المالية وعن أدائها. وتختلف النسب المالية المطلوبة والمستخرجة من واقع البيانات المالية باختلاف القائم بالتحليل وهدفه من عملية تقييم الأداء، فمثلاً: المورد أو المقرض التجاري يهتم بنسب السيولة، والدائن طويل الأجل يهتم بمقدرة الشركة على تسديد الفوائد والأقساط، كما يهتم أصحاب رأس المال بنسب الربح في الحاضر والمستقبل ومدى قدرة الشركة على الاستمرار وزيادة معدلات النمو. ومما سبق يمكن القول أن النسب المالية هي علاقة بين متغيرين، يتم استخراجها من بنود القوائم المالية الأساسية (قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة توزيع الأرباح) وغيرها، بغرض تحديد اتجاهات ودلالات معينة. يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية التي يمكن للمحللين استخدامها كمؤشرات في تقييم أداء الشركات، وأوجه نشاطاتها المختلفة^١.

ويمكن تقسيم هذه النسب إلى خمس مجموعات رئيسية على النحو الآتي:^٢

١- مجموعة نسب السيولة

مجموعة من النسب المالية تهتم بتقييم الأداء من خلال دراسة وتحليل قدرة الإدارة في الوفاء بتسديد الالتزامات المستحقة على المنشأة في تاريخ استحقاقها، أي تقييم الأداء وفقاً للقدرة على التسديد، وبالتالي فإن مجموعة نسبها تعد مؤشرات صريحة لتحديد المدى الذي يمكن أن تتعرض له الشركة لمخاطر الإفلاس والناجمة عن عدم القدرة في تسديد ما عليها من إلتزامات مستحقة. ومن أبرز نسب السيولة هي:

١. نسبة التداول .

٢. نسبة التداول السريعة .

٣. نسبة السيولة المطلقة .

٤. الأهمية النسبية لمكونات الموجودات المتداولة من مجموعة الموجودات المتداولة .

٥. تحليل صافي رأس المال العامل . (رأس المال العامل = الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة).

٦. نسبة صافي رأس المال العامل إلى المطلوبات المتداولة.

^١ السنفي، عبد الله عبد الله . (٢٠١٣) . الإدارة المالية . ط: ٢. جامعة العلوم والتكنولوجيا. صنعاء. ص-ص: ١٦٩-١٧٠.

^٢ الزبيدي، حمزة محمود (٢٠٠٠). التحلي المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل).-الوراق للنشر والتوزيع . عمان: الأردن . ص-ص: ٦٥-٦٦.

٢- مجموعة نسب النشاط

هدفها ينحصر في قياس كفاءة وفاعلية الإدارة في استخدام ما لديها من استثمارات في الموجودات في خلق وتوليد المبيعات .وعادة ما تعكس نتائج هذه النسب عن حدود الاستثمار الاقتصادي لما يجب أن تستثمره إدارة المنشأة في موجوداتها المختلفة ،خصوصاً إذا تم مقارنة ذلك الاستثمار مع نتائج المنشآت المماثلة التي تنتمي لنفس القطاع الذي تعمل فيه المنشأة ،فالاستثمار بأكبر من الحدود الاقتصادية يعد استثماراً عاطلاً لا يدر عائد (ربحاً). مما يضعف من القوة الإيرادية للمنشأة في حين يشير الاستثمار المنخفض عن ضياع فرص تحقيق مبيعات إضافية وبالتالي ضياع فرص تحقيق أرباح إضافية .

وأبرز هذه النسب هي:

١ . نسبة المبيعات إلى الموجودات .

٢ . نسبة المبيعات إلى الموجودات المتدولة.

٣ . معدل دوران المخزون السلعي .

٤ . فترة البيع .

٥ . معدل دوران الحسابات المدينة.

٦ . فترة التحصيل.

٧ . معدل دوران النقدية .

٣- مجموعة نسب هيكل رأس المال^١

مجموعة من النسب تدخل في تقييم الأداء الخاص بصياغة هيكل رأس المال في المنشأة ،وتحديد المدى الذي ذهبت إليه المنشأة ،وفي الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة ،والجدوى الاقتصادية الناتجة من ذلك الاعتماد ، وأهم نسب هذه المجموعة هي:

١ . نسبة الرافعة المالية.

٢ . نسبة القروض إلى حقوق الملكية .

٣ . معدل تغطية الفوائد .

٤ . نسبة الموجودات إلى حقوق الملكية .

٥ . نسبة الموجودات الثابتة إلى حقوق الملكية .

٦ . نسبة الموجودات المتداولة إلى حقوق الملكية .

^١ نفس المرجع .ص:٦٧-٦٨.

٤ - مجموعة نسب الربحية

تعكس هذه المجموعة من النسب كفاءة وفاعلية أداء المنشأة في توليد الأرباح وتعظيم الربحية المتحققة من النشاط التشغيلي للمنشأة، ولهذا فإن نسب الربحية تعد مؤشراً دقيقاً على تحقيق الهدف الذي يبرر استمرار المنشأة في الحياة الاقتصادية، ومن أبرز نسب هذه المجموعة هي:

١. نسب مجمل الربح.
٢. نسبة هامش الربح .
٣. معدل العائد على حق الملكية .
٤. معدل العائد على الموجودات (الاستثمار).

٥ - مجموعة نسب السوق

أو ما تسمى بنسب التقييم أو إعادة الاستثمار وهي مجموعة من النسب ذات الأهمية الأكثر في تقييم أداء الإدارة الاستراتيجية والمرتبطة بتحقيق هدفها المركزي المرتبط بتعظيم القيمة السوقية للسهم العادي فيا، ومن هذه النسب هي:

١. نسب الربح لكل سهم عادي.
٢. السعر السوقي للسهم.(قيمة السهم).
٣. نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم.
٤. نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية .
٥. عائد التوزيعات للسهم .

■ مزايا ومحددات النسب المالية:^١

تلجأ الإدارة للنسب المالية بوصفها واحدة من المؤشرات المستخدمة من قبل المحللين ، بهدف التنبؤ بمدى قدرة الشركة على الاستمرار ، وبالإضافة الى سهولة حسابها ، للنسب المالية عديد من المزايا من أهمها ما يلي:

١. تحديد الصورة الحقيقية لوضع الشركة المالي.
٢. بيان مدى قدرة المنشأة على تسديد ديونها من الفوائد والاقتراض.
٣. إبداء الحكم على مدى كفاءة الإدارة.
٤. تحديد مكانة المنشأة في القطاع أو الصناعة المنتمية إليها.
٥. تقييم جدوى الاستثمار في الشركة.

^١ ملحم، عمر مازن دياب، (٢٠١٩). "العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي . رسالة ماجستير. قسم المحاسبة ، كلية الأعمال . جامعة الشرق الأوسط. عمان:الأردن. ص: ٥١.

وعلى الرغم من مزاياها فإن للنسب المالية مجموعة من المحددات كما يلي :

١- صعوبة تفسير النتائج على الرغم من سهولة احتساب النسب ، مما يحتاج التعرف على العلاقة القائمة بين

تأثيرات البيئة الخارجية من ناحية وهذه النسب من ناحية أخرى.

٢- تعرّض النسب المالية للتلاعب من قبل العاملين أو الإدارة في الشركة بواسطة تضخيم الأصول والغش في
جرد وتقييم المخزون... إلخ.

ثانياً: مقاييس الأداء المالي الحديثة:

تعاني معايير قياس وتقييم الأداء المالي، وفي مقدمتها النسب المالية، من عدم القدرة على الكشف عما إذا كانت جهود الإدارة قد ساهمت بالفعل في تعظيم ثروة الملاك أم لا، فمثلاً نسب الربحية لا تأخذ بعين الاعتبار تكلفة الأموال المستخدمة لتحقيق تلك الربح، ولا المخاطر التي تتعرض لها تلك الربحية، أي لا تأخذ في الحسبان معدل العائد الذي يطلبه الملاك، وعلى العكس فالقيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة تراعي كل هذه الاعتبارات.^١

■ تقييم الأداء المالي باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة

١ - القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):

هي التغير في صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية بعد الضرائب بعد استبعاد تكلفة رأس المال المستخدم في إنتاج هذا الدخل.^٢

وهي معيار فعال على نوعية السياسات الإدارية ومؤشر موثوق به فيما يتعلق بتحديد طريقة نمو القيمة ، لكونها تعتمد على مبادئ أساسيين في صنع القرار وهما:^٣

- يجب أن يكون الهدف الأساس لكل شركة هو زيادة قيمة الشركة وثروة المساهمين.
- قيمة كل شركة تعتمد على حقيقة أن الأرباح المتوقعة في المستقبل ستكون أقل من تكلفة رأس المال.

وتقوم القيمة الاقتصادية المضافة على فكرة أن المؤشرات المحاسبية التقليدية غير كافية عندما يتعلق الأمر بعملية خلق القيمة، ومن خلال مقارنة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مع المؤشرات التقليدية الأخرى نلاحظ بأنها تهتم بالربح الصافي وحسابها يتطلب إجراء مجموعة من التعديلات المحاسبية وحساب الربح التشغيلي بعد

^١ البشير، زيبيدي (٢٠١٦)، مرجع سابق، ص: ١٤٦.

^٢ المهدي، غدير محمود . (٢٠١٤) . استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية والقيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للسهم "دراسة حالة بنك فلسطين". رسالة ماجستير. قسم المحاسبة والتمويل .كلية التجارة . الجامعة الإسلامية. غزة: فلسطين . ص: ٤٤.

^٣ صيفي، حسنية. بن عمارة، نوال. (٢٠١٥). قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC40 خلال الفترة- (٢٠١٣-٢٠٠٨) .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة: الجزائر مجلة الباحث . العدد ١، ص: ٣.

الضرائب. كما يجب حساب متوسط التكلفة المرجحة لتكلفة رأس المال لتقدير حجم التكاليف وبالتالي يمكن حساب القيمة الاقتصادية المضافة على أنها الربح التشغيلي بعد الضرائب مطروح منها رأس المال ، وذلك وفق المعادلة الآتية:

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة} = \text{النتيجة التشغيلية بعد الضرائب} - (\text{المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال} \times \text{رأس المال المستثمر})$$

٢ - القيمة السوقية المضافة (MVA):^١

تتمثل هذه القيمة في الفرق بين القيمة الاقتصادية للشركة والقيمة الإجمالية للأموال المستثمرة ، من خلال الربط بين قيمة الشركة في السوق والقيمة المحاسبية لها، حيث تحسب لمجموعة من السنوات، وهي تمثل السلسلة التاريخية لمجموع القيم الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة وهدف العملية الإدارية القائمة على أساس القيمة في الشركة (قيمة حملة الأسهم) هو التأكد من ثراء المساهمين بقدر الإمكان ، لكن كيف يتم قياس ذلك؟ قدّم Bennet Stewart وشركته Stern & Stewart ، مقياساً سمي بالقيمة السوقية المضافة (MVA)، ويقول Stewart: "إن زيادة ثروة الملاك تكون فقط بزيادة الفرق بين القيمة الكلية للشركة وبين إجمالي رأس المال الذي تعهد به المستثمرون لها، حيث نسمي ذلك الفرق بالقيمة السوقية المضافة" وبينما القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) مقياساً سنوياً للأداء المالي ، فإن القيمة السوقية المضافة (MVA) هي قيمة سوقية محققة . حيث أن القيمة السوقية المضافة (MVA) مقياس تراكمي للقيمة التي حققتها الإدارة والتي تفوق رأس المال الأصلي المستثمر . وبالتالي فإن هناك ارتباط قوي بين كل من التغير في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة.

ويمكن احتساب القيمة السوقية المضافة بالمعادلة التالية:

$$MVA = \{(\text{الأسهم العادية المتبقية} \times \text{سعر السهم السوقية}) + (\text{القيمة السوقية للأسهم الممتازة}) + (\text{القيمة السوقية للديون})\} - (\text{القيمة الدفترية لرأس المال الإجمالي}).$$

ولذلك فإن معيار قياس الأداء الجيد للشركات الناجحة يكمن في تحقيق قيمة سوقية مضافة موجبة ، كونها مقياس جوهرية يلخص الأداء الإداري والتشغيلي للشركة وقدرتها على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين.

^١ برهوم، فضل عبد الكريم محمد. (٢٠١٦). مرجع سابق. ص: ٣٣.

٢-١-٩ معايير تقييم الأداء المالي^١

من المعروف عموماً أن هناك أربعة أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة للوصول إلى التقييم الموضوعي بشأنها، هذه المعايير هي :

١- المعايير المطلقة، المعايير النمطية :

ويعني المعيار المطلق، حالة متفق عليها بأنها تمثل الصيغة المثالية لحدث معين، وهي لذلك تمثل خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المنشآت وتقاس بها التقلبات الواقعية ويعتبر استخدام هذا النوع من المعايير قليلاً لابتعادها عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المنشآت، وهي لذلك قد تتفجع في بعضها وقد لا تكون مؤشراً جيداً في البعض الآخر ومثالها أن نسبة التداول مثلاً كمعيار مطلق ١:٢، ويمكن اللجوء إلى هذه النسب عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب التي تحققها الشركة.

٢- معايير الصناعة أو المعايير القطاعية :

وهي المعايير التي تصدرها الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأعراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط، وهي لذلك أكثر قرباً إلى الواقع من المعايير المطلقة لأنها تأخذ بالاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة أو القطاع المهني، ولكنها تنتقد أيضاً في أنها تعطي معايير موحدة لكافة المنشآت في ذلك القطاع أو الصناعة ولا تأخذ بالاعتبار الخصائص الخاصة بالمنشآت بشكل انفرادي. ومع ذلك تعتبر معايير الصناعة مؤشراً مهماً للمقارنة. ومن خلاله يمكن الحكم على أداء الشركة وجدوى سياساتها في ضوء الاختلافات بين قيمة كل نسبة والمعيار الصناعي المستخدم للمقارنة معها. ونظراً لصعوبة حساب المعيار الصناعي لذلك فإن توفره يتم من قبل جهات متخصصة تسعى لحسابه ولتقديمه لمختلف المنشآت، مثل بعض المنشآت المتخصصة بالتحليل المالي ولربما إدارة متخصصة في سوق الأوراق المالية أو غرفة التجارة أو اتحادات الصناعة وغيرها^٢.

٣- المعايير التاريخية :

وهي المعايير المستقاة من فعاليات المنشأة ذاتها للسنوات السابقة، ولذلك فإنها تساعد في قياس مدى التطور أو التراجع الذي حدث في نشاط المنشأة، وهي في الوقت الذي تأخذ واقع حال المنشأة وطبيعة الخصائص التي تميزها عن غيرها، إلا أنها تقشّر في مواجهة متطلبات الواقع المتجدد والمتطور باستمرار والذي يشير إلى وضع الصناعات المماثلة.

^١ محمد، منير شاكر. إسماعيل، إسماعيل. نور، عبد الناصر (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. ط ١. مطبعة الطليعة. عمان: الأردن. ص: ٨٤.

^٢ الزبيدي، حمزة محمود. (٢٠٠٠). مرجع سابق. ص: ٧١.

^٣ محمد، منير شاكر. إسماعيل، إسماعيل. نور، عبد الناصر (٢٠٠٠). مرجع سابق. ص: ٨٥.

٤ - المعايير الإدارية (معايير التخطيط) :

وهي المعايير المصممة من قبل إدارة المشروع و المبنية على الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المشروع المختلفة كالمبيعات والمشتريات (المواد) والأجور والتكاليف الصناعية غير المباشرة والتكاليف التسويقية والإدارية وكذلك المعايير التي تضعها الإدارة للإيرادات والأرباح (الدخل) وفقرات النشاط المختلفة ، وهذه المعايير تصمم بناء على الخبرات الفنية والخبرات السابقة للإدارة والتي تمثل مؤشراً للأداء والتقييم وتحديد الانحرافات . وإن هذه المعايير قد تشمل تفاصيل أخرى لأداء المنشأة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لأنشطتها في شتى المجالات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية ، وفي الوقت الذي تمثل هذه المعايير حالة واقعية لنشاط المشروع وتستند إلى خبراته السابقة وإمكانياته . فإنها تفتقد في أنها قد لا تمثل المعايير المثلى للمقارنة وتقييم الأداء لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المشاريع الممثلة الداخلية والخارجية. وبالتالي فإن هذه المعايير قد تخفق عند مقارنتها بالأداء العام للقطاع العام الذي تعمل ضمنه المنشأة والمنشآت الممثلة في الخارج. وعليه يمكننا القول أنه أفضل معيار لمقارنة الأداء في الشركات هو المعيار الصناعي من خلاله يمكن الحكم على أداء الشركة إذ أنه يمثل إطاراً عاماً لقياس الأداء والتحليل ويلفت النظر إلى الانحرافات عن المعدل العام للصناعة .

المبحث الثاني: شركات التأمين وقياس وتقييم الأداء المالي لها:

مُقدِّمة :

تحظى عملية تقييم أداء الشركات بشكل عام والأداء المالي لشركات التأمين بشكل خاص باهتمام بالغ من قبل المفكرين والاقتصاديين ، فهي تهدف إلى قياس مدى نجاح شركة التأمين في تحقيق أهدافها المالية ، لذلك فإن عملية تقييم الأداء تعتبر عملية لا بد منها وذلك للوقوف على الوضع المالي للشركة والذي يمكن من خلاله معرفة مدى قدرتها على مواجهة التزاماتها اتجاه مختلف الأطراف (المؤمن لهم ، الموردون ، السلطات ، المساهمون ، الدائنون) ولا يمكن أن يكون لعملية التقييم أن تعطي الصورة الحقيقية للشركة ما لم تتم وفق أسس وخطوات متعارف عليها ، وما لم تكن عملية إعداد القوائم المالية قد تمت وفق أسس النظام المحاسبي الخاص بشركات التأمين ، كما أن عملية التقييم لا تكون صحيحة ما لم تكن المؤشرات والنسب المحسوبة معبرة عن خصوصية نشاط الشركة ، لذلك تسعى مختلف الهيئات الدولية المهتمة بقطاع التأمين لتقديم بعض الأساليب المطورة لمعرفة مدى ملاءة شركات التأمين. ونظراً لخصوصية شركات التأمين وتميزها عن غيرها من المؤسسات بتحمل وإدارة المخاطر وما يقابلها من عمليات اكتتاب وما يصاحبها من عملية تسعير للمنتجات وتعبؤات وتكوين احتياطات بالإضافة إلى عملية توظيف استثماراتها ، فإن القيام بالعمليات السابقة بالشكل الأمثل من شأنه أن يساهم في الرفع من الملاءة المالية لشركة التأمين.^١

وهو ما نحاول إلقاء الضوء عليه من خلال هذا المبحث بالحديث عن شركات التأمين ووظائفها وطبيعة عملها و المؤشرات والنسب الخاصة بقياس أدائها والتعرف إلى الملاءة المالية الخاصة بها ومفهومها وأهميتها ثم التطرق إلى نظام هامش الملاءة المالية الخاص بشركات التأمين والصادر عن هيئة الإشراف على التأمين في سورية.

^١ قبلي ،نبيل (٢٠١٧). مرجع سابق.ص:٦٤.

٢-٢-١ شركات التأمين ووظائفها

تعريف شركات التأمين^١: تحصل شركات التأمين على الأموال لتعيد استثمارها في مقابل عائد شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية و صناديق الاستثمار ، هذا العائد يشارك فيه المؤمن له إما بطريقة مباشرة كما هو الحال في بعض وثائق التأمين على الحياة أو بصفة غير مباشرة من خلال دفع أقساط التأمين ، ويتم تصنيفها ضمن دائرة الشركات التجارية. و تقوم شركات التأمين بأربع وظائف ووظائف رئيسية هي:

١ - إدارة العمليات^٢:

شركة التأمين باعتبارها مؤسسة مالية تقوم بدور الوسيط الذي يتلقى أقساط التأمين ،ويقوم باستثمارها وخصم التكاليف ،والمبلغ الذي تدفع الشركة من مجموع الأقساط وعوائد الاستثمار في شكل تعويضات للمستفيدين ،لبيقى الربح الذي يحصل لملاك الشركة ،هذه هي المهمة الرئيسية لإدارة عمليات شركة التأمين ،وبالتالي فهي تقوم بالاكتتاب بالإضافة إلى العمل على تخفيض تكاليف العمليات والإسراع في تحصيل الأقساط .

أ.وظيفة الاكتتاب : فهي تتمثل في تقرير طلبات التأمين التي يمكن قبولها ،وقيمة الأقساط التي ينبغي دفعها ،وهذه الوظيفة التي من خلالها تستطيع الشركة توفير الحماية ضد سوء اختيار عملائها ، كما أن نجاح إدارة الاكتتاب في أداء وظيفتها يعود بالدرجة الأولى على نجاح الشركة فإذا كانت معايير قبول طلبات التأمين متشددة فقد لا تكفي الوثائق الصادرة لتحقيق التشغيل الاقتصادي للشركة ،والعكس إذا كانت المعايير متساهلة فقد يؤدي إلى تعرض الشركة لخسائر كبيرة .

ب.خفض التكاليف والإسراع في تحصيل الأقساط: يشير خبراء التأمين على أن شركات التأمين قد حققت نجاحاً فيما يتعلق بالتعامل مع تكاليف العمليات (التعويضات التي تدفع للمستفيدين)،كما أنها نجحت في تحقيق سرعة تحصيل الأقساط ،مما يساعد على سرعة الاستثمار فيها .

٢ - إدارة النشاط التسويقي :

عن طريق ثلاث قنوات تسويقية :

أ- التسويق المباشر: في هذه الحالة يكون الاتصال المباشر بين الراغب في التأمين والشركة المعنية .

ب- الوكلاء والمنتجون : إن الوكيل أو المنتج يمكن إظهار أهمية التأمين ،ومساعدة العميل على الاكتتاب في وثيقة أو أكثر لأن الوكلاء أو المنتجون يمثلون المصدر الرئيسي لعمليات التأمين ،وهذا باعتبار الخدمة التأمينية خدمة آجلة لا يعرف الكثيرون أهميتها الاقتصادية .

^١ هندي ، منير إبراهيم (٢٠٠٢) . إدارة الأسواق والمنشآت المالية . دار المعارف . الإسكندرية: مصر. ص: ١٠٠ .

^٢ جبرا، كمال محمود.(٢٠١٥). التأمين وإدارة المخاطر . الأكاديميون للنشر والتوزيع. ط١. ص: ٧٥-٧٦ .

ت - شركات التأمين الأخرى: وذلك عن طريق عمليات إعادة التأمين ويتم ذلك عندما تتنازل الشركة عن جزء من الخطر الذي قبلته شركة أخرى ، والتي تلتزم بتحمل جزء من التعويض ، وحصولها في المقابل عن جزء من (الخطر) قسط التأمين والذي يسمى بقسط إعادة التأمين ، وتسمى الشركة الأولى التي تعاقدت مع الوثيقة الأصلية بشركة التأمين المباشر ، والشركة الثانية يطلق عليها شركة إعادة التأمين .

٣ - تحديد قيمة قسط التأمين (تحديد احتمالات الخطر) :^١

يرتبط قسط التأمين ارتباطاً وثيقاً بعمل الخبير المختص في تقدير احتمالات وقوع الخطر أو الأخطار التي يغطيها التأمين ، ويعتمد في ذلك على الدراسة التاريخية لمعدلات وقوع المخاطر المؤمن ضدها ، وذلك إلى جانب ما يتم توقعه من متغيرات يكون لها تأثير في أحداث تلك المعدلات مستقبلاً ، لا تقتصر مهمة الخبير على تحديد احتمال وقوع الخطر ، وإنما عليه أيضاً أن يقوم بتقديرات بشأن التكاليف المحتملة .

٤ - إدارة الاستثمار (الأصول والخصوم):

تشمل على ما يلي :

أ - إدارة الخصوم :تعتبر المخصصات الجانب الأكبر من خصوم شركات التأمين بوجه عام ،حيث أن المبالغ التي تتوقع الشركة أن تدفعها للمستفيدين (المؤمن لهم) خلال الفترة التي يغطيها قسط التأمين وعادة ما تكون سنة ،يتم إضافتها إلى حساب المخصصات ،وفي حالة زيادة قيمة المدفوعات عن قيمة المخصصات يعتبر ذلك خسارة ،مما يؤدي إلى انخفاض حقوق الملكية بما يعادل تلك الزيادة ،والعكس في حالة انخفاض قيمة المدفوعات عن قيمة المخصصات يرتفع رصيد حقوق الملكية .

ب - إدارة الأصول : يمثل جانب الأصول في ميزانية شركات التأمين محفظة الاستثمارات ،فهي بمثابة خليط من أوراق مالية واستثمارات مالية واستثمارات عقارية ،ورهنات وقروض ،بالإضافة إلى استثمارات أخرى.

كما أن سياسة الاستثمار تعتمد على مبدئين ،يتمثل المبدأ الأول في استثمار أقساط التأمين فور استلامها والذي يؤثر في جانب الأصول بالزيادة في الاستثمارات ،كما يؤثر في جانب الخصوم بالزيادة في المخصصات والتي يخصم منها ما يدفع كتعويضات للمؤمن لهم ،أما المبدأ الثاني فهو اعتبار رأس لمال و الاحتياطات بمثابة الجزء الذي يمكن من خلاله تحقيق الحماية من أي خسائر قد تنجم عن انخفاض قيمة تلك الاستثمارات.

^١ نفس المرجع ص:٧٧-٧٨ .

٢-٢-٢ المبادئ الأساسية للاستثمار في شركات التأمين^١

يجب أن تركز سياسات الاستثمار في شركات التأمين على مجموعة من القواعد أو المبادئ الآتية :

١- **الضمان** : يتحقق عنصر أمان أو الضمان أولاً في عدم توظيف الأموال أو استثمارها في أوجه استثمارية شديدة المخاطرة أو تقوم على المضاربة ، وخاصة أن الأموال المستثمرة هي ملك لحملة وثائق التأمين وأن بقاء الشركة واستمرارها متوقف على مدى وفائها بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق ، وهي تقوم بتوظيف هذه الأموال لضمان تلبية هذه الالتزامات قبل النظر إلى أي هدف آخر واستثمارها أساساً

يوجد نوعان من الضمان هما الضمان الاسمي أو الشكلي ، و الضمان الحقيقي ، فالضمان الاسمي هو استرداد كمية الأموال المستثمرة نفسها في بداية المدة ، أما الضمان الحقيقي فيقصد به قدرة المستثمر على استرداد الأموال المستثمرة التي لها القوة الشرائية نفسها ، عند بداية الاستثمار وعند نهايته ، أي أن المقارنة ليست بين عدد من الوحدات النقدية وعدد مماثل تسترده بعد مدة ، لكن المقارنة بين كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من هذه الوحدات النقدية عند بداية الاستثمار وعند نهايته أي ضمان تساوي القوة الشرائية عند البداية والنهاية .

٢- **الربح وانتظام العائد** : إن الهدف الأساسي هو تحقيق عائد مناسب سواء كان ذلك العائد اجتماعياً أو اقتصادياً ، والغرض الأساسي لاستثمار الأموال في شركات التأمين هو الحصول على عائد يدعم المركز المالي لشركات التأمين لتكون قادرة على الوفاء بالتزامات تجاه حملة الوثائق مع ضمان انتظام العائد ؛ لذا فإن المعيار الأساسي لنجاح السياسة المتبعة من شركات التأمين في استثمار الأموال هي زيادة معدلات أرباح الاستثمار التي تتحقق للشركة ، مع التأكد من سلامة هذه الأموال خلال مراحل الاستثمار وعدم تعرضها للضياع .

٣- **التنوع** : لتقليل مخاطر الاستثمار لا بد من توزيع الأموال المستثمرة بين مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، أي أن يخصص قسم من هذه الأموال في الاستثمار قصير الأجل لتواجه الشركة الالتزامات الطارئة ، ويخصص جزء آخر من الأموال في استثمارات طويلة الأجل لتحقيق فائض في عائد الاستثمار وتغطية أي نقص في أرباح الاستثمارات قصيرة الأجل .

٤- **السيولة** : تراعي شركة التأمين جانب السيولة لضمان الوفاء بالتعهدات و التعويضات لحملة الوثائق ، ولتحقيق ذلك تقوم شركة التأمين بتوزيع استثماراتها بحسب طبيعة الالتزامات ؛ إذ توجد التزامات دورية قصيرة الأجل وهذه تتطلب وجود سيولة أو أموال تحت الطلب كحسابات جارية أو ودائع قصيرة الأجل بالبنوك

^١ رشيد كامل ، ميادة. (أيلول ٢٠١٦). الاستثمار في شركات التأمين وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق. مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد ٢٩ ص: ١٣.

، فضلاً عن تخصيص جزء من الأموال في أصول سهلة التحويل من دون تحمل خسائر ويجب أن لا تزيد هذه الأموال عن القدر الكافي وإلا انخفض عائد التأمين ولا تقل عن القدر المناسب لتغطية هذه الالتزامات ، لذا يكون من الأفضل أن توظف شركة التأمين جزءاً من أموالها في شكل سائل بحساباتها في البنوك سواء كانت حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب أو قصيرة الأجل ، كما أنه من الطبيعي أن توظف جزءاً من أموالها في شراء بعض الأصول السهلة التحويل إلى نقد سائل بسرعة من دون خسارة تُذكر ، كما يمكن أن توظف بقية أموالها أو تستثمرها في الأصول الاستثمارية المتوسطة أو طويلة الأجل بالقدر والوقت الذي يتفق و التزاماتها.

٢-٢-٣ مصادر الأموال في شركات التأمين

تتجمع لدى شركات التأمين أموال كبيرة ، نتيجة لوجود مصادر متعددة للأموال ، مثل رأس مال الشركة ، و الاحتياطات الرأسمالية ، و المخصصات الفنية (احتياطي حملة الوثائق) ، وجمع هذه المبالغ يكون رصيد للشركة يتطلب استثماره ، وكالاتي:^١

أ- **أموال المساهمين وحقوقهم** : تتمثل برأس المال المدفوع و الاحتياطات الرأسمالية التي تكونها شركات التأمين من الأرباح لتدعيم مركزها المالي أو لمواجهة أي ظروف غير متوقعة مستقبلاً مثل الكوارث. وتعد هذه الأموال هامش الأمان الأخير لحملة الوثائق للحصول على مستحقاتهم التأمينية وتمثل هذه الأموال نسبة ضئيلة جداً من حجم الأموال الموجه للاستثمارات في شركات التأمين.

ب- **أموال حقوق حملة الوثائق**: وتتمثل في الأموال المتجمعة من تحصيل أقساط التأمين وتنقسم على مجموعتين:

■ **حقوق حملة وثائق تأمينات الحياة** : يطلق عليها المخصصات الفنية لعمليات التأمين على الحياة وتكوين الأموال وتحتوي على مخصصات فنية ، ويعد هذا المخصص من أهم مصادر أموال التأمين على الحياة وهو مخصص طويل الأجل لطول مدة وثائق هذا النوع من التأمينات. وتتزايد أموال هذا المخصص من عام لآخر كلما زادت الإصدارات الجديدة في وثائق التأمين على الحياة ، وإلى جانب هذا المصدر الرئيسي توجد مخصصات للتعويضات تحت التسوية وأي مخصصات إضافية أخرى.

■ **أموال التأمينات العامة** : وتتمثل بالآتي:

- **مخصص الأخطار السارية** : يمثل المبالغ المحتجزة من أقساط وثائق التأمينات العامة المدفوعة مقدماً عن سنوات قادمة لتغطية الأخطار السارية مستقبلاً عن إصدارات هذا العام ، لأن شركة التأمين تصدر وثائق في أوقات مختلفة خلال السنة المالية الجارية بعضها يصدر خلال الشهر وبعضها الآخر في الشهر الثاني و هكذا،

^١قزاعط ،اسيل جميل نمر . (٢٠٠٩). تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو القطاع التأميني واستثماراته في فلسطين (دراسة تطبيقية على شركات التأمين في سوق فلسطين للأوراق المالية). رسالة ماجستير. كلية التجارة . الجامعة الإسلامية. غزة: فلسطين . ص: ٢٩-٢٧.

مما يوضح أن الأقساط السنوية التي تقتضيها الشركة لا تعود جميعها إلى السنة المالية الحالية بل يعود قسم منها إلى السنة اللاحقة، وهذه الأموال و إن كانت تعتبر أموالاً قصيرة الأجل بطبيعتها لأن غالبية وثائق التأمينات العامة ووثائق سنوية إلا أنها تزداد وتتراكم من عام لآخر. وبصورة خاصة كلما زادت الإصدارات الجديدة من وثائق التأمينات العامة فتتحول إلى مصدر للاستثمارات طويلة الأجل.

- مخصص التعويضات تحت التسوية^١ : يتمثل هذا المخصص في الأموال التي جرى احتجازها عن الحوادث التي وقعت خلال السنة الحالية ولكن لم تتم تسويتها أو لم تسدد بعد ، وتنشأ الحاجة إلى تكوين هذا المخصص بسبب وجود فاصل زمني بين تاريخ تحقق الخطر ونشوء الحق في التعويض من جانب والتاريخ الذي تكون من جانب فيه تسوية المطالبات ودفع التعويض فعلاً من جانب آخر ، ويجري تكوين هذا المخصص في تأمينات الحياة أو في التأمينات العامة وهو حق من حقوق حملة الوثائق ، ويطلق عليه في تأمينات الحياة مخصصات المطالبات تحت السداد وفي التأمينات العامة مخصص التعويضات تحت التسوية.

٢-٢-٤ استثمار أموال شركات التأمين وطبيعتها

يعد الاستثمار احد الأنشطة الرئيسية لشركات التأمين ، لدرجة أن تقييم أدائها قد يعتمد على ما تسفر عنه نتائج هذا النشاط وترجع هذه الحقيقة إلى ضخامة الأموال التي تتجمع لديها نتيجة لوجود أكثر من مصدر لحصولها على الأموال، حيث تسعى الشركات لامتلاك الاستثمارات على شكل أصول بغرض تنمية مواردها عن طريق التوظيفات المالية ، وتحقيق عوائد ومكاسب رأسمالية من جراء الاحتفاظ بالاستثمارات إلى حين ارتفاع قيمتها ، ثم إعادة بيعها ثانية ، تكون غالبية الاستثمارات في شكل سندات واسهم أو في صورة أصول ملموسة كما هو الحال بالنسبة للاستثمار في الأراضي والمباني أو الذهب^٢.

ويمكن تصنيف مجالات الاستثمار في شركات التأمين بالآتي^٣:

- ١- **الاستثمارات المالية :** هي توظيف الأموال بالأوراق المالية كالأسهم والسندات والقروض وغيرها، وتتضمن:
 - **الأسهم :** تعد استثمارات شركات التأمين أساسية في الأسهم لأنها تحقق عائداً أفضل من الاستثمارات الأخرى، فهناك الاستثمار في أسهم شركات خاصة واستثمار في أسهم شركات قطاع مختلط واستثمار في أسهم شركات أجنبية.

^١ طعمية ، ثناء محمد(٢٠٠٢). محاسبة شركات التأمين الاطار النظري و التطبيق العملي وفقا لأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين و إعادة التأمين. ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع. القاهرة.ص:٥٢.

^٢ بن ذهية، أوبا.(٢٠١٦). تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة شركة الوطنية للتأمين وكالة مستغانم - SAA. رسالة ماجستير. قسم مالية ومحاسبة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير. جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم:الجزائر.ص: ١٩.

^٣ التميمي، سري قاسم محمد(٢٠١٠). تقويم إدارة نشاط الاستثمار في شركات التأمين باستخدام منهج التحليل المالي. بحث تطبيقي في شركتي التأمين الوطنية والعراقية/العامة، بحث مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد:العراق ص: ١٠.

- **السندات** :تتضمن المحفظة الاستثمارية لشركات التأمين السندات الحكومية التي أصدرتها الحكومات لتمويل الإنفاق العام والتي تكون محدودة جداً بسبب قلة إصدارها.

- **القروض** :إذ تمنح الشركة القروض العقارية للمواطنين عن المشاريع التجارية ، لذا تعد من أهم استثمارات الشركة بعد الأسهم، ولضمان هذه القروض تقدم مقابلها رهوناً أخرى كالأوراق المالية، وغيرها لتضمن الشركة حقها.

- **الودائع لأجل في المصارف** :تحتاج شركة التأمين إلى الاحتفاظ بأموالها بشكل يساعد في الوفاء بالتزاماتها (قصيرة الأجل) لذا تفضل أن تكون نسبة هذه الأموال في شكل ودائع مصرفية مما يحقق عائداً بمستوى منخفض من المخاطر.

٢- **الاستثمارات العقارية** :يقصد بها كل ما هو ثابت على الأرض وقابل للبيع والشراء و التأجير ، وتقوم شركة التأمين باستثمار جزء من أموالها في شكل استثمارات عقارية ثابتة لغرض المتاجرة باستثمارات طويلة الأجل.^١

وتُصنّف استثمارات شركات التأمين حسب المدة الزمنية إلى :^٢

أ- **استثمارات قصيرة الأجل** :هي تلك التي يمكن تحويلها بسرعة وسهولة إلى نقدية سائلة وتقنياتها عادة بقصد المتاجرة فيها وبيعها خلال الدورة (أقل من سنة) .وتستخدم لتغطية احتياجات التأمينات العامة حيث يكون الاهتمام الرئيسي حول ما إذا كان مجموع الأقساط المحصلة أكثر من التعويضات المدفوعة للمؤمن لهم في نفس السنة.

ب- **استثمارات طويلة الأجل** :هي التي يصعب تحويلها إلى نقدية سائلة في فترة وجيزة وعادة ما بقصد الاحتفاظ بها لمدة سنة أو أكثر. حيث يقوم التأمين على الحياة بجمع المدخرات واستثمارها حيث تعتبر الأرباح والفوائد مصدر أساسي لتغطية التعويضات إذ يستثمر أمواله باستثمارات طويلة الأجل.

ويمكننا القول أنه في إطار استثمار أموال التأمين ، غالباً ما يتم التمييز بين استثمار رأس المال واستثمار الاحتياطيات الفنية ، إذ يشكل رأس المال حقوق المساهمين بالشركة ، بينما تعدّ الاحتياطيات الفنية حقوقاً لحملة الوثائق (المؤمن لهم) كونها تشكل جزءاً من أقساط التأمين ، وهو الأمر المتبع حالياً في سورية حيث صدر عن هيئة الإشراف على التأمين القرار ١٠٠/٣٧١ لعام ٢٠١٠ الذي تضمن الأسس الناظمة لاستثمار أموال التأمين بشقيها رأس المال و الاحتياطيات الفنية.

^١ طبابية ، سليمة (٢٠١٤). دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرار وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، دراسة حالة الشركات الجزائرية

للتأمين، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف. الجزائر. ص: ٤٢.

^٢ بن ذهبية، أوبا. (٢٠١٦). مرجع سابق. ص: ٢٠.

وسمح القرار باستثمار رأس المال في القنوات الآتية : السندات الحكومية ، شركات مالية وشركات استثمار ، صناديق استثمار تديرها شركات متخصصة ، شركات الاستثمار العقاري ، شركات الخدمة المعلوماتية ، شركات قابضة مالية ، وتكون الاستثمارات المذكورة في شركات سورية حصراً ، أملاً في تحقيق الاستفادة القصوى من فتح السوق التأمينية أمام القطاع الخاص ، كما نص القرار المذكور على استثمار الاحتياطيات الفنية في عدة قنوات أبرزها الأسهم والسندات^١.

٢-٢-٥ تقييم الأداء المالي لشركات التأمين

تعتبر أدوات التحليل المالي من نسب ومؤشرات توازن مالي من أكثر الأدوات استخداماً لتقييم الأداء المالي للشركات والتي يتم استخدامها كنظام إنذار في حالة وجود اختلالات في القيم اللازمة، ما يسمح للشركة بمواجهة مختلف الالتزامات، و يتم تقييم مدى ملاءمة الشركة وبالتالي فإن أي انحراف بالمعدلات المطبقة عن المعايير المحددة يعطي مؤشراً بوجود ثغرة في أداء الشركة وتقسم مقاييس الأداء إلى تقليدية وحديثة سنتطرق إليها وفق الآتي:

أولاً: تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بواسطة النسب المالية التقليدية:

يعد تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي من أهم الأنظمة التقليدية لقياس الملاءمة المالية لشركات التأمين، والذي يعطي صورة جيدة عن أداء الشركة في حال كانت النتائج المتضمنة في الحسابات الختامية للشركة معدة بشكل صحيح وفق المعايير المحاسبية المتعارف عليها. يعد هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال وذلك لأنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة وإدارة الأصول والخصوم^٢.

ويتميز كل نوع من أنواع الشركات بنسب حسب القطاع الذي تنشط فيه، وشركات التأمين كغيرها من الشركات الناشطة في القطاع المالي وإدارة المخاطر لها مجموعة من النسب الهامة نوجزها في الآتي^٣:

١- قياس الأقساط الصافية بها بالنسبة إلى إجمالي حقوق المساهمين:

صافي الأقساط المكتتب بها/إجمالي حقوق المساهمين.

إن الهدف من هذا القياس هو تبيان حجم الأقساط المكتتب بها الصافية كالتزام وما يقابلها من رأسمال واحتياطيات رأسمالية.

^١ شركات التأمين السورية بدراسة نقدية وتحليلية، مرجع سابق ص: ٦.

^٢ مطر ، محمد (٢٠٠٦). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ص: ٣١.

^٣ قبلي، نبيل (٢٠١٧) مرجع سابق ص-ص: ٩٢-٩٣.

٢- قياس التغير في الأقساط الصافية: يظهر هذا القياس في حجم الأقساط الصافية لسنة ما مقارنة بالسنة التي قبلها حيث أن الزيادة في حجم الأقساط المكتتب بها تتطلب زيادة في رأس المال و الاحتياطات.

صافي الأقساط للسنة الحالية/ صافي الأقساط للسنة السابقة

يحدد المعدل القياس المسموح به هو بين ٢٥-٣٥%.

٣- قياس حجم الأقساط الصافية بالنسبة لإجمالي الأقساط

حجم الأقساط الصافية/ إجمالي الأقساط

و هذا المعدل يظهر الاحتفاظ بالأقساط ومدى اعتماد الشركة على معيدي التأمين . وكلما تدنت النسبة عن المعدل العالمي تجد شركة التأمين نفسها مقيدة أكثر بشروط وقيود معيدي التأمين .

٤- قياس الاحتياطات الفنية بالنسبة إلى الموجودات المتداولة : وتحسب وفق المعادلة التالية:

الاحتياطات الفنية / الموجودات المتداولة

و هذا القياس يبين لنا مدى مقدرة شركة التأمين وجاهزيتها النقدية المتداولة في الوفاء السريع للمطالبات الفورية الكبيرة.

٥- قياس نتائج أعمال الاكتتاب لسنتين بالنسبة إلى الدخل من الاستثمار لهاتين السنتين

نتائج الاكتتاب لسنتين/ الدخل من الاستثمار

هذا القياس يبين نجاح الاكتتاب و قد اعتمدت نتائج سنتين كي لا يكون فيه التركيز على نتائج سنة حصلت فيها أحداث طارئة استثنائية . إن نتائج الاكتتاب الفنية عرضة لأن تكون سالبة نتيجة تجاوز الخسائر صافي الأقساط المحفوظ بها بينما تعتبر إيرادات الاستثمار من العوامل الموجبة.

٦- قياس الأرباح قبل الضريبة إلى متوسط حقوق المساهمين : وتحسب كما يلي:

الأرباح قبل الضريبة / متوسط حقوق المساهمين

وهذا القياس أشبه بمعدل العائد على استثمار رأس المال و هذا مقياس يهتم المستثمرين المساهمين .

٧- قياس الاحتياطات الفنية مضافاً إليها حقوق المساهمين بالنسبة إلى حجم صافي الأقساط

الاحتياطات الفنية + حقوق المساهمين / حجم صافي الأقساط

الهدف من هذا القياس هو تبيان وضع الشركة ومدى كفاية وملائمة احتياطاتها الفنية وحقوق مساهميها لمواجهة الأقساط المحفوظ بها أي التزاماتها.

٨- قياس الاحتياطات الفنية بالنسبة إلى حقوق المساهمين : وتحسب كما يلي:

يبين هذا القياس حجم الاحتياطات الفنية وما تمثله من ضمانات إضافية يمكن اللجوء إليها بالنسبة إلى رأس المال و احتياطاتها الإلزامية و الحرة.

ثانياً: تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بواسطة مقاييس الأداء الحديثة :

نظراً للسلبات ومقاط الضعف التي يسببها الاعتماد على النسب المالية السابقة ومؤشرات التوازن المالي، قامت الهيئات الدولية على دراسة نقاط الضعف للخروج بأنظمة أكثر تكاملاً، تعبر بصدق عن الوضعية المالية لشركات التأمين وتساعد على تحسين قدرها في مواجهة مختلف الالتزامات ومن بين أهم الأنظمة الحديثة للإنذار المالي نظام المعلومات التنظيمي لشركات التأمين IRIS. ونظامي الحد الأدنى لمستويات رأس المال المخاطر RBC و نظام مراقبة التحليل المالي FAST.

١ - مفهوم نظام IRIS لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين:

توصل اتحاد مراقبي التأمين بالولايات المتحدة الأمريكية (NAIC) National Association of Insurance Commissioners إلى وضع وتطبيق ما يطلق عليه نظام (IRIS) لتحليل بيانات القوائم المالية عن طريق الحاسب الآلي والذي يقوم على أساس تصنيف النسب المالية حسب فرع التأمين (تأمين الحياة، تأمين الممتلكات) ، وبدأ تطبيقه اعتباراً من سنة ١٩٧٣ ، بحيث يكون للشركات التي لا تحقق المستوى المطلوب وفقاً لهذا النظام الأولوية في فحص مراكزها المالية ^١.

يمكن تقسيم النسب التي استخدمت في نظام IRIS إلى أربع مجموعات كالآتي: ^٢

المجموعة الأولى: النسب العامة: وتتضمن أربع نسب وهي:

أ - إجمالي الأقساط المكتتبة إلى فائض حملة الوثائق. المدى المقبول لها أقل من ٩٠٠%.

ب - صافي الأقساط المكتتبة إلى فائض حملة وثائق التأمين. وال المدى المقبول لها أقل من ٣٠٠%.

ت - التغير في صافي الأقساط المكتتبة. وال المدى المقبول لهذه النسبة يتراوح بين ٣٣% و ٣٣%.

ث - فائض المساعدات إلى الفائض من حملة وثائق التأمين. وال المدى المقبول لها أقل من ١٥%.

المجموعة الثانية: معدلات الربح: وتضم ثلاث نسب وهي:

أ - التشغيل الكلي لمدة سنتين. المدى المقبول لها أقل من ١٠٠%.

^١ قبلي، نبيل (٢٠١٧). ص ٩٤.

^٢ Edgar P Balbin (21/5/2008). Insurance Regulatory Information System (IRIS) EISA, Cairo, Egypt p:10-25.

ب- العائد على لاستثمار. المدى المقبول لها بين من ٥% الى ١٠%.

ت- التغيير في فائض حملة الوثائق. وال المدى المقبول من ١٠% الى ٥٠%.

المجموعة الثالثة: نسب السيولة: وتضم نسبتي هما:

أ- المطلوبات إلى الأصول السائلة. وال المدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من ١٠٥%.

ب- العناصر العامة للموازنة إلى فائض حملة وثائق التأمين. وال المدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من ٤٠%.

المجموعة الرابعة: نسب الاحتياطي: وتضم ثلاثة نسب:

أ- تطور احتياطي فائض حملة الوثائق لسنة واحدة. والنسبة المقبولة لها: أقل من ٢٠%.

ب- تطور احتياطي فائض حملة الوثائق لستين. والنسبة المقبولة لها: أقل من ٢٠%.

ت- تقدير انخفاض الاحتياطي الحالي إلى فائض حملة الوثائق والنسبة المقبولة لها: أقل من ٢٥%.

٢- مفهوم نظامي RBC و FAST لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين:^١

نظرا للانتقادات التي واجهها نظام المعلومات لمنظمات التأمين IRIS صار لزاما وكان لابد من تطوير نظام آخر للإنذار المبكر من طرف اتحاد مراقبي التأمين NAIC حيث تم تصميم نظامين جديدين للملاءة المالية حديثا تحت وصاية الاتحاد وهما: نظام الحد الأدنى لمستويات رأس المال المخاطر RBC و نظام مراقبة التحليل المالي FAST.

- نظام رأس المال المخاطر RBC : هو طريقة لقياس الحد الأدنى لمبلغ رأس المال المناسب للشركة لدعم عملياتها التجارية الشاملة مع الأخذ بعين الاعتبار لحجمها والمخاطر التي تواجهها، فهو يتطلب من الشركة التي تواجه مخاطر أكبر مبلغاً أكبر من رأس المال المخصص والذي يمثل حاجزا يحد من إمكانية إعسار الشركة. ويعمل RBC كنظام إنذار يعطي للمنظمين سلطة قانونية واضحة للتدخل في الشؤون التجارية لشركة التأمين، حيث يحدد لهم هذا النظام الكفاية من رأس المال، في حين لا يزال هناك متسع من الوقت للمنظمين للرد بسرعة وفعالية للحد من التكاليف الإجمالية المرتبطة بالإعسار. كما هو الحال في سورية كما سنذكر لاحقاً بنظام هامش الملاءة المالية الخاص بشركات التأمين والصادر عن هيئة الإشراف على التأمين .

- نظام مراقبة التحليل المالي FAST : يعتبر نظام مراقبة التحليل المالي FAST بمثابة امتداد لنظام الملاءة المالية السابق IRIS ، حيث يتكون FAST من عدد أكبر من المعدلات المالية (٢٥معدل). هذا على الرغم من أن عددا من معدلات IRIS يشملها نظام FAST أيضاً، إلا أنه يختلف في قيمة النقاط التي تعطى لكل معدل وكذلك يختلف المدى المقبول لكل معدل في النظامين.

^١ قبلي، نبيل (٢٠١٧). مرجع سابق. ص: ٩٨-١٠١.

٢-٢-٦ المعايير الخارجية والمعايير الداخلية لتقييم أداء شركات التأمين^١

عند البحث عن معايير أو مقاييس لتقييم أداء شركة التأمين ومدى نجاحها تواجهنا صعوبات غير عادية لا تواجهنا عند البحث عن معايير لتقييم أداء شركة من شركات انتاج السلع الصناعية ، ذلك لان عدداً هاماً من العناصر التى تتكون منها معايير الأداء فى شركة التأمين أغلبها مبني على تقديرات عامة وغير عادية ويمكن القول بأن معايير أو مقاييس تقييم الأداء فى شركة التأمين قد تكون معايير خارجية أو معايير داخلية بالإضافة إلى المؤشرات التحليلية أي المؤشرات على شكل نسبة مئوية.

أولاً : المعايير الخارجية: نقصد بالمعايير الخارجية العوامل الخارجية التى يهتم بها جمهور المتعاملين ويبنى عليها حكمه على شركة التأمين ، وأهم هذه العوامل ما يلي:

١ - الخدمة الجيدة للعملاء : وأهمها السرعة والعدالة فى تسوية التعويضات.

٢ - تكلفة التأمين.

٣ - السمعة المالية العامة للشركة.

ثانياً: المعايير الداخلية: وحتى يمكن وضع معايير واقعية وأكثر تحديداً لقياس الأداء فى شركة التأمين ومدى تطورها وتقدمها ، نلجأ إلى تقييم العناصر الإدارية المختلفة فى الشركة وكيفية أدائها لوظائفها ومدى تطورها، وهذا ما نقصده بالمعايير الداخلية ، وأهمها ما يلي:

١ - الهيكل الوظيفي والكفاءات.

٢ - بحوث الانتاج والتطوير.

٣ - الاهتمام بعمليات الاكتتاب وإعادة التأمين.

٤ - الرقابة على التعويضات.

٥ - التسويق.

٦ - الاستثمارات.

٧ - التخطيط المالي

٨ - الكوادر وتدريبها.

وعلى سبيل المثال : يلاحظ أن التغيرات الكبيرة فى إدارة شركة التأمين عادة ما تتبعها مشاكل مالية أو أن تكون هذه التغيرات نتيجة لظهور مشاكل مالية معينة ، ولذلك فمن الأهمية التعرف على مدى تأثير التغيرات فى الإدارة والعاملين أيضاً (خاصة بالنسبة لأعضاء مجلس الادارة والمديرين وكبار التنفيذيين فى الشركة) ، وذلك بمقارنة بيانات الفترة السابقة بالنسبة للفترة الحالية.

^١ حمودة، إبراهيم أحمد عبد النبي. (٢٠٠٩/٤/٣٠). الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء فى شركات التأمين . مقالة منشورة .الركن الأخضر.

ص:٣. متاح على الرابط: http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=22349

٢-٢-٧ تأثير التضخم على شركات التأمين

يظهر تأثير عامل التضخم على السياسة الاستثمارية لشركات التأمين في عدة جوانب، أهمها:

أ- **حجم التدفقات النقدية الداخلية و الخارجية:** يؤثر التضخم على التدفقات النقدية الخارجية للمشروع والمتمثلة في تكلفة الاستثمار المبدئية والتي قد تحدث بمعدلات حقيقية تختلف عن تلك المُقدَّرة، وتكمن المشكلة في تقويم الأداء الفعلي للمشروع، حيث لا يمكن مقارنة الأداء الفعلي الذي يعكس زيادة مستويات الأسعار بمعدلات معينة تختلف عن المعدلات الموضوعة مسبقاً. فيما تتأثر التدفقات النقدية الداخلة للمشروع الاستثماري بمعدلات تضخم متباينة خلال العمر الانتاجي، وهذا يؤدي إلى اختلاف معدلات التضخم عما هو مقدر له.^١

ب- **نوع الضمان الذي تحتاجه شركة التأمين لاستثماراتها:** يتوقف نوع هذا الضمان على طبيعة التزام شركة التأمين. فإذا كان التزاماً نقدياً محدداً بعدد معين من الوحدات النقدية، كما في معظم وثائق تأمينات الأشخاص وبعض وثائق تأمينات الممتلكات، فإن الضمان الذي تحتاجه شركة التأمين في استثماراتها هو الضمان الإسمي، و الذي يعني ضمان استرداد نفس الوحدات النقدية المستثمرة. أما إذا كان التزام شركة التأمين لا يتحدد إلا عند تحقق الخطر ووفقاً للأسعار الجارية في ذلك الوقت. ولتفادي التأثير بارتفاع الأسعار وموجات التضخم، فإن الضمان الحقيقي - و الذي يقصد به استرداد نفس القوة الشرائية للوحدات النقدية المستثمرة - هو الضمان المناسب. و يعتبر الاستثمار العقاري، والاستثمار في الأسهم من القنوات الاستثمارية التي تحقق هذا النوع من الضمان.^٢

وبالتالي يشكل التضخم تحدياً كبيراً للتخطيط المالي، إذ يؤثر على أقساط التأمين المتحصلة من المؤمن لهم وعلى التعويضات المدفوعة، ولهذا إن شركات التأمين في احتسابها لسعر التأمين تأخذ بعين الاعتبار التضخم المتوقع خلال سنة التأمين والسنوات اللاحقة التي تكون فيها تسوية المطالبات بالتعويض.

٢-٢-٨ واقع سوق التأمين وتأثيرات الأزمة السورية

يعاني قطاع التأمين في سورية من العديد من نقاط الضعف، الأمر الذي يتطلب بذل جهود كبيرة، تتسم بالجدية والكفاءة، لتحسين أداء القطاع وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني وليلعب الدور المنوط به. هذا، ومن أبرز نقاط الضعف المتعلقة بأداء شركات التأمين، اقتصر حجم أعمالها على أرقام ضئيلة سنوياً، من دون التحرك لمواجهة هذا الأمر على مدار السنوات السابقة منذ تحرير القطاع، لتحقيق أية نقلات نوعية في حجم العمل وإجراء تحولات جذرية في سياساتها وأدائها ومنتجاتها، الأمر الذي أبقاها في موقف تنافسي ضعيف، وهذا ما يبرز جلياً باعتماد أغلب الشركات على التأمينات المضمونة التي لا تتطلب أي جهد في

^١ رمضان، زياد (٢٠٠٧). مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي، دار وائل للنشر، الأردن، ص: ١٧.

^٢ قبلي، نبيل (٢٠١٧). مرجع سابق، ص: ١١٠.

التسويق، مثل التأمين الإلزامي للسيارات، الذي يشغل المرتبة الأولى بين فروع التأمين في أغلب السنوات، وهذا دليل صارخ على سوء توزيع المحفظة التأمينية في السوق.

كما أن تركّز جلّ أقساط التأمين في فرعين فقط، (الإلزامي للسيارات والصحيّ) يُعدّ من أبرز مكامن الخطر على شركات التأمين، ذلك أنّ فرعي تأمين السيارات الإلزامي والصحيّ، من الفروع التي تتميز بسرعة سداد التعويضات فيها (معدل تكرار حوادث عالٍ) ونسب ربح منخفضة جداً، أي أنّ معدل الخسارة مرتفع، وغالباً ما يتجاوز ٩٠%.

يترافق ذلك أيضاً مع سيطرة الأفكار والممارسات الكلاسيكية على العمل في سوق التأمين رغم مضي أكثر من ١٣ عاماً على تحريره، إذ توصف أغلب الممارسات التأمينية بالتقليد الحرفي لمنتجات التأمين المعروفة في العالم، وقد بلغ هذا التقليد حدّ التخلي عن أبسط قواعد ومقومات العمل التأميني، رغم أن بنية الاقتصاد السوري تجعل منه بيئة ملائمة لعمل قطاع التأمين وتطوره، وقد كشف تحليل نتائج أعمال الشركات أن عملها يدور ضمن حلقة واحدة من الأعمال (الأخطار) التأمينية، بحيث تتنافس على رقم يكاد يكون ثابتاً من العقود، دون الولوع في تجارب جديدة ومنتجات تأمينية تستطيع لفت الانتباه ومن هنا يتضح سبب استمرارية هذه الشركات (من الناحية المالية) وماهية أرباحها رغم الأداء الذي يبتعد عن تحقيق القيمة المضافة المرجوة.^١

و خلال الأزمة طبقت بعض العقوبات على سوق التأمين تحديداً وهي عقوبات الاتحاد الأوروبي بما يتعلق بإعادة سوق التأمين . وتعتبر إعادة التأمين المفصل الحيوي في شركات التأمين وأصبح حجم المحفظة التأمينية وفق المتاح . وتأثر حجم المحفظة للشركات التي لديها إعادة بتوقف بعض المنتجات مثل الاستيراد والتصدير ، و بتأثر قطاع النقل أيضاً تأثر تأمين السيارات بسبب توقف استيراد السيارات وتوقف المشاريع الهندسية والانشائية وغيرهما وبالتالي يعد سوق التأمين تأثر سلباً خلال الأزمة والشئ الإيجابي الوحيد الذي استفاد منه هذا السوق هو الوعي الثقافي التأميني.

وبدأ المواطن يرى الأخطار ملموسة أكثر من قبل وبالتالي أخذ بالاحتياط خاصة التأمينات الشخصية مثل تأمين الحياة والتأمين الصحي. أما باقي منتجات التأمين جميعها تأثرت سلباً ونستطيع القول أن سوق التأمين هو أول من تأثر بالأزمة وهو أول من ينتعش بعد الأزمة.^٢

إنّ ما يميز الاقتصاد السوريّ، أنه اقتصاد واعد ومتنوع، إذ تتفوق سورية بالعديد من الصناعات والحرف والمحاصيل الزراعية، وتمتلك الكثير من المواد الأولية اللازمة للصناعات، وبخاصّة الغذائية والنسيجية منها،

^١ دراسة نقدية وتحليلية لقطاع التأمين السوري.مرجع سابق.ص: ١.

^٢ العش ، سامر (٢٠١٨/٤/١٢). واقع سوق التأمين وتأثيرات الأزمة السورية. مقال منشور. جريدة شبابنا ، متاح على الرابط:

. Shababna-sy.com

كما أن الخبرات السورية في هذه المجالات هي خبرات لا يستهان بها على مستوى العالم. لذا، فإن بنية الاقتصاد السوري تجعل منه بيئة ملائمة لعمل قطاع التأمين وتطوره.

إذن، لا بدّ لشركات التأمين السوريّة، كخطوة أولى وأهم، إحداث ذلك التغيير النوعي في منهج التفكير بهدف وجدوى وجودها في السوق السورية، ومن ثمّ الشجاعة في طرح مبادراتها ومنتجاتها الجديدة، والدخول في استثمارات حقيقية ذات عوائد كبيرة تعزز من موقفها الفني، التنافسي، والاجتماعي في السوق.

ولمن يعتقد بأن الأزمة هي السبب الوحيد لضعف الأرقام المحققة في قطاع التأمين بوساطة ضعف تطوير المنتجات أو طرح الجديد منها، فإننا لم نشهد قبل الأزمة إدخال ملموس لمنتجات جديدة، تواكب ثقافة المجتمع ومتطلباته، رغم توافر الظروف المناسبة لذلك حينئذ.

أمام هذا الواقع لسوق التأمين، هناك عدة مقترحات للحدّ من نقاط الضعف، وتفعيل دور التأمين ومساهمته في الاقتصاد، ومن أبرزها ، زيادة الحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين، بما لا يقل عن عشرة أضعاف، ووضع مُحفزات للاندماج بين الشركات، حيث تخلو التشريعات الحالية من المُحفزات (الضريبية وسواها) في حال اندماج الشركات، إضافة إلى تشريع بإمكانية الترخيص لشركات تأمين متخصصة بأنواع تأمين محددة (كتأمين الحياة والصحي) ، وتعديل الأنظمة الحالية المتضمنة أسس استثمار أموال شركات التأمين، بحيث تُلزم الشركات بتوزيع قنوات استثمار أموالها، وعدم الاستمرار بتركيز هذه الاستثمارات في المصارف، والبدء بطرح منتج تأمين الائتمان، وبخاصّة تأمين القروض المصرفية، وبدء العمل بالتأمين الزراعي^١.

إنّ التأمين هو عمل ينطلق ويتطور في مجتمعات تدرك المخاطر المحدقة بها، فهو يعمل ويتطور في ظلّ المخاطر، وطالما أن البيئة التشريعية مناسبة لعمله، والمرونة متوافرة فيها، وتبعاً لتركيبية الاقتصاد السوريّ، فإنّ مهمة الوصول إلى الدور القيادي والريادي للتأمين في الاقتصاد تقع على عاتق مكونات هذا القطاع كافة.

٢-٢-٩ الملاءة المالية لشركات التأمين^٢

▪ تعريف الملاءة المالية

في المفهوم الاقتصادي العام تعرف الملاءة المالية بمقدرة الأنشطة الاقتصادية على تجاوز مطلوباتها اعتماداً على موجوداتها ، فالمشروع الاقتصادي "الملئ" هو الذي تفوق موجوداته كافة التزاماته ، تحدد الملاءة المالية بمقدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها كاملة عند المطالبة بها، ومدى استعداد وجهوزية هذه الشركات لدفع مبالغ التعويضات الكبيرة فوراً دون أن تؤدي عملية السداد إلى تعثر وتوقف أو افلاس هذه الشركات.

^١ دراسة نقدية وتحليلية لقطاع التأمين السوري. مرجع سابق. ص: ٧.

^٢ أبو بكر، عيد أحمد، (٢٠١١) إدارة الأخطار لشركات التأمين (أخطار الاكتتاب ، أخطار الاستثمار)، دار صفاء. ط ١ عمان: الأردن ص: ٣١ .

الملاءة المالية لشركات التأمين من وجهة نظر الإدارة تعني قدرة الشركة على الامتثال للالتزامات مع ضمان القدرة على التعامل مع هذه الالتزامات في أي وقت ، وضمان توفر رأس المال لامتصاص الخسائر غير المتوقعة ، كما أن الملاءة مكفولة في جملة أمور كالتوفير أو الاحتياطات الفنية.

■ أهمية الملاءة

للملاءة في مجال التأمين أهمية خاصة تنبع من أن السلعة التي يتم التعامل عليها بيعاً وشراءً هي سلعة غير منظورة ، حيث هي وعد كتابي لشيء قد يتحقق في المستقبل المحدد زمنياً بمدة معينة ، وقد لا يتحقق خلالها ، وفي جميع الأحوال لا يمكن معرفة زمان حدوثه وعلى هذا يجب أن نعرف وضع ملاءة شركة التأمين أو إعادة التأمين عند التعاقد وأيضاً التحقق من استمرار هذه الملاءة في المستقبل.

الملاءة المالية لشركات التأمين من جهة نظر الإدارة تعني:

- الأقساط المحصلة من المتوقع أن تكفي لتسوية الخسائر المتوقعة ، ومقابلة كافة مصروفات التشغيل والعمليات.

- الاحتفاظ بأصول معترف بها تكفي لتغطية الالتزامات المطلوبة ، مع وجود هامش أمان يساوي على الأقل المتطلبات القانونية لصافي الثروة.

■ قواعد قياس الملاءة المالية لشركات التأمين في سورية

في عام ٢٠٠٥ صدر المرسوم التشريعي رقم ٤٣ الناظم لأعمال التأمين في سورية ، وقد نصّت المادة ١٨ منه : "على الشركة أن تحتفظ في أي وقت من الأوقات وطبقاً للأسس والانظمة والتعليمات التي تضعها الهيئة بهامش الملاءة الذي يضمن أن تزيد قيمة موجودات (أصول) الشركة على مجموعة التزاماتها"، وحتى عام ٢٠٠٨ لم تكن هناك أية قواعد لقياس ملاءة شركات التأمين السورية سوى اشتراط حدّ أدنى لرأس مال شركات التأمين . وبتاريخ ١٠/١١/٢٠٠٨ أصدرت هيئة الإشراف على التأمين في سورية نظام هامش الملاءة بموجب القرار رقم ١٠٠/٢١٠ م.إ. ، وقد حدّد هذا النظام قواعد عامة لحساب هامش الملاءة المطلوب لشركة التأمين وفقاً للمعادلة الآتية:^١

رأس المال المتوفر

هامش الملاءة = رأس المال المطلوب

وألزم النظام شركات التأمين بأن لا يقل هامش الملاءة المالية لديها في أي وقت من الأوقات عن (١٥٠%)، ويتم حساب هذا الهامش استناداً للبيانات والجداول الملحقة بهذا النظام.^٢

^١ راجع المادة ٢/من نظام هامش الملاءة لشركات التأمين السورية
^٢ راجع المادة ٣/من نظام هامش الملاءة المالية لشركات التأمين السوريّة .

وفي الواقع أن الهامش ارتفع وسطياً لكافة الشركات إلى ٣٦٠% عام ٢٠١٦ و ٣٣٤% عام ٢٠١٧، وهي نسب عالية جداً، تدل عملياً على انخفاض مستوى الخطر، وقد تكون النسبة العالية من هامش الملاءة مؤشراً إيجابياً حتى حدود معينة، إلا أن النسب المحققة في السوق السورية هي نسب عالية جداً، تدل على عدم فعالية النشاط التأميني والاستثماري، إذ إن ضعف نشاط شركات التأمين في هذين المجالين يجعلها بمنأى عن المخاطر التي تسبب انخفاض هامش الملاءة إلى الحدود الطبيعية والمعيارية له.^١

ويَتكوّن رأس المال المُتوقَّر في الشركة من العناصر الآتية^٢ :

أ- رأس المال الأساسي المدفوع : وهو عبارة عن رأس المال المدفوع مضافاً إليه الاحتياطيّات المُعلنة (الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، احتياطيّات أُخرى) والأرباح المدوّرة، ويُطرح منها الخسائر المدوّرة والنقص في الاحتياطيّات والاحتياطيّات الفنيّة .

ب- رأس المال الإضافي .

ت- الاحتياطيّات الحرّة والأرباح المدوّرة وأيّ من البنود الواردة في المُلحق رقم (٢) من هذا القرار . ويُحدّد رأس المال المطلوب بالنسبة لكل نوعٍ من أنواع المخاطر التالية^٣ :

١- مخاطر الموجودات .

٢- المخاطر الاكتتابية

٣- مخاطر إعادة التأمين

٤- مخاطر تأمين الحياة .

وفق النسب التي تضمّنتها الملاحق المرفقة بهذا النظام ، والتي يُشكّل مجموعها رأس المال المطلوب وذلك كما يلي :

١- الملحق رقم ٣/ ويتم بموجبه حساب رأس المال المطلوب مقابل مخاطر الموجودات .

٢- الملحق رقم ٤/ يتم بموجبه حساب رأس المال المطلوب مقابل الالتزامات الاكتتابية .

٣- الملحق رقم ٥/ يتم بموجبه حساب رأس المال المطلوب مقابل مخاطر معيدي التأمين .

٤- الملحق رقم ٦/ يتم بموجبه حساب رأس المال المطلوب مقابل مخاطر تأمين الحياة .

^١ دراسة نقدية وتحليلية لقطاع التأمين السوري، مرجع سابق، ص: ٢١.

^٢ راجع المادة ٤/ من نظام هامش الملاءة لشركات التأمين السوريّة والملحق رقم (٢) من ملاحق النظام .

^٣ راجع المادة ٢/ من نظم هامش الملاءة لشركات التأمين السوريّة .

وقد ألزمت الهيئة أن يكون الملحق رقم ١/ المتضمن هامش الملاءة للشركة مُؤشراً من مدير عام الشركة، ومُصادقاً عليه من قبل كل من مُدقق حسابات الشركة، والاكتواري المعتمد لدى الشركة. كما اعتبر النظام في مادته العاشرة جميع الملاحق المرفقة به من الرقم (١ حتى ٦) جزءاً لا يتجزأ من هذا النظام وتُعتمد كوثائق مطلوبة لحساب هامش الملاءة .

ويُحقّ لهيئة الإشراف على التأمين أن تطلب من شركة التأمين تزويدها بهامش الملاءة المتوفر لديها في أيّ وقتٍ من الأوقات ، فضلاً عن أنّ الهيئة ألزمت شركات التأمين السوريّة بتزويدها بحساب هامش الملاءة المتوفر لديها مرفقاً بالحسابات الختامية بتاريخ ١٥/ تموز و ١٥/ كانون الثاني من كل عام ، أو أيّ وقت آخر تُطلب فيه الهيئة هذا الحساب .

ووفقاً لقيمة هامش الملاءة المُتاح لدى شركة التأمين تتدخّل سلطة الإشراف ممثلة بهيئة الإشراف على التأمين في معالجة هامش الملاءة لدى الشركة ، ويتم ذلك وفق أحد الاحتمالات التالية :^١

١- إذا كان هامش الملاءة المُتاح (الفعلي) أعلى من هامش الملاءة المطلوب المُحدّد في المادة الثالثة من نظام هامش الملاءة لشركات التأمين السوريّة فليس هناك أي تدخّل لهيئة الإشراف.

٢- إذا كان هامش الملاءة المُتاح (الفعلي) ولأيّ من الأسباب أقل من ٧٥% من هامش الملاءة المطلوب المُحدّد في المادة الثالثة من نظام هامش الملاءة لشركات التأمين السوريّة ، فإنّه يتوجّب على الشركة أن تقوم فوراً بإعلام الهيئة بالإجراءات التصحيحيّة التي ستأخذها لرفع هامش ملاءتها إلى الحد المطلوب ، وتلتزم الشركة في هذه الحالة بحساب هامش الملاءة لديها كل ثلاثة أشهر لتقدّمه للهيئة خلال الأسبوع الأول من الشهر الذي يلي نهاية الربع السنوي السابق .

٣- إذا انخفض هامش الملاءة المُتاح (الفعلي) ما بين ٥٠% إلى ٧٥% من هامش الملاءة المطلوب المُحدّد في المادة الثالثة من نظام هامش الملاءة لشركات التأمين السوريّة ، يُحقّ لهيئة الإشراف إلزام الشركة باتخاذ إجراء أو أكثر من الإجراءات التالية (أو جميعها):

أ- زيادة رأس مال الشركة .

ب- وضع خطة لتخفيض التكاليف .

ت- التوقّف عن قبول اكتتابات جديدة .

ث- بيع بعض الموجودات (أراضي، عقارات..)

٤- إذا انخفض هامش الملاءة المُتاح الفعلي إلى ما دون ٥٠% من هامش الملاءة المطلوب المُحدّد في المادة الثالثة من نظام هامش الملاءة لشركات التأمين السوريّة يُحقّ للهيئة تعيين مستشار مفوض لإدارة

^١ راجع المواد ٧/ ٨- ٩/ من نظام هامش الملاءة لشركات التأمين السوريّة .

الشركة أو طلب إلغاء الترخيص الممنوح لها ،وتُحدّد الهيئة الإجراءات اللازمة في كل ما يتصل بهذين الإجرائين . وألزم النظام شركات التأمين السورية في المادة العاشرة منه أن تُطبّق مؤشّرات الملاءة الآتية خلال السنوات الأربع التي تلي تاريخ بدء مزاولتها للعمل بالنسبة لكل شركة ،وذلك كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (١): مؤشّرات الملاءة المالية الصّادرة بموجب نظام هامش الملاءة لشركات التأمين السّوريّة :

رقم المؤشر	المؤشر	المعدل النمطي
(١)	$\frac{\text{الأقساط الإجمالية الصافية}}{100 \times}$ إجمالي حقوق المساهمين	يجب ألا تزيد النسبة عن (٢٥٠%)
(٢)	$\frac{\text{حجم أقساط إعادة التأمين الصادرة}}{100 \times}$ الأقساط الإجمالية الصافية	يجب ألا تزيد النسبة عن (٧٥%)
(٣)	$\frac{\text{الاحتياطيات الفنية}}{100 \times}$ الموجودات المتداولة	يجب ألا تزيد النسبة عن (١٠٠%)

المصدر: نظام هامش الملاءة لشركات التأمين السّوريّة.

ولابدّ من الإشارة إلى أنّه لا يدخل في حساب المؤشّر الثاني تأمين السيّارات بشقيه الإلزامي والتكميلي ،ويُستثنى

من حجم الأقساط المُعتمدة أقساط وثائق الواجهة الـ (fronting) الموافق عليها من قبل الهيئة .

كما طالب النظام شركات التأمين أن تُرسل حسابات المؤشّرات الثلاثة المذكورة أعلاه إلى هيئة الإشراف مع

الحسابات السنوية للهيئة ،وتتولّى الهيئة وضع الإجراءات التي على الشركة اتخاذها عند عدم تحقق هذه

المؤشّرات جميعها أو أيّ منها .

الفصل الثالث :

مساهمة آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين

مُقدِّمة:

يأتي هذا الفصل من أجل التعرف على دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين وتماشياً مع الإطار النظري لمتغيرات الدراسة (مبادئ الحوكمة، الأداء المالي) وذلك بداية بدراسة ميدانية تمثلت بإستبيان للتعرف إلى مدى التزام شركات التأمين السورية بمبادئ الحوكمة ثم بإجراء الدراسة التطبيقية على كافة شركات التأمين السورية باستثناء المؤسسة العامة السورية للتأمين نظراً لطبيعة عملها من خلال دراسة الملاءة المالية في هذه الشركات، وفقاً للمؤشرات المحلية الصادرة عن هيئة الإشراف على التأمين في سورية. ، حيث قُسم هذا الفصل إلى المباحث الرئيسة الآتية :

المبحث الأول : الدراسة الميدانية .

المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية .

المبحث الثالث :اختبار الفرضيات .

المبحث الأول

الدراسة الميدانية

٣-١-١ منهجية الدراسة الميدانية والأساليب الإحصائية المستخدمة :

من أجل التعرف على دور آليات ومبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين وتماشياً مع الإطار النظري لمتغيرات الدراسة (مبادئ الحوكمة ، الأداء المالي)، تم وضع الاستبيان للتعرف إلى مدى التزام شركات التأمين السورية بمبادئ الحوكمة ، حيث تم توجيه هذا الاستبيان إلى رؤساء وأعضاء مجالس إدارة شركات التأمين السورية والمديرين العامين والمديرين الماليين ومديري الحسابات والمدققين الخارجيين والمدققين الداخليين في هذه الشركات . وقد تم استخدام جداول التقاطعات crosstabs لوصف العينة ، و كذلك اختبار الموثوقية Reliability ، واختبار one-sample kolmogorov-Smirnov Test لقياس الثبات والاتساق الداخلي للاستبيان. و سنقوم بدايةً بعرض مجتمع وعينة الدراسة ثم منهج الدراسة والأدوات المستخدمة وأخيراً سنتناول الاستبيان ومحاوره .

وتتمت هذه الدراسة استناداً إلى الآتي :

- مجتمع وعينة الدراسة.

- ثبات الأداة (الاستبيان).

١. مجتمع وعينة الدراسة :

يتكوّن مجتمعُ الدراسة من شركات التأمين السورية البالغ عددها ١٣ شركة منها شركة واحدة عامة وهي المؤسسة

العامة السورية للتأمين وسبع شركات مساهمة مغفلة عامة وخمس شركات مساهمة مغفلة خاصة ، وذلك حتى

تاريخ ٢٠١٩/٦/٣٠. وفق ما هو موضح في الجدول الآتي :

جدول رقم (٢): شركات التأمين السوريّة

متسلسل	اسم الشركة	رأس المال (مليون ل.س)	الشكل القانوني	تاريخ الترخيص	تاريخ المزاولة
١	المؤسسة العامة السورية للتأمين	٢٠٠٠	مؤسسة حكومية	تأسست ١٩٥٢ باسم الضمان السورية وتغير إلى المؤسسة العامة السورية للتأمين ١٩٧٧	
٢	الشركة المتحدة للتأمين	١,٠٦٢	مساهمة عامة	٢٠٠٦/٠٢/٠٦	٢٠٠٦/٠٦/٠٤
٣	الشركة السورية العربية للتأمين	١,٠٠٠	مساهمة خاصة	٢٠٠٦/٠٤/٠٥	٢٠٠٦/٠٦/٢١
٤	الشركة السوريّة الدولية للتأمين (أروب)	١,٢١٠	مساهمة عامة	٢٠٠٦/٠٢/٠٦	٢٠٠٦/٠٧/٠٦
٥	الشركة السورية الوطنية للتأمين	١,٥٠٠	مساهمة عامة	٢٠٠٦/٠٢/٠٦	٢٠٠٦/٠٨/٠٦
٦	شركة التأمين العربية سورية	١,١٥٥	مساهمة خاصة	٢٠٠٦/٠٦/١٢	٢٠٠٦/١٠/١٠
٧	الشركة السوريّة الكويتيّة للتأمين	١,٠٦٢	مساهمة عامة	٢٠٠٦/٠٢/٠٦	٢٠٠٦/١٠/١٠
٨	شركة الثقة السورية للتأمين	٨٥٠	مساهمة خاصة	٢٠٠٦/٠٤/٠٤	٢٠٠٦/١٠/١٩
٩	شركة المشرق العربي للتأمين (أورينت)	٨٥٠	مساهمة عامة	٢٠٠٦/٠٤/٥٠	٢٠٠٦/١١/١٢
١٠	شركة أدونيس للتأمين سورية (أدير)	١,٢٥٠	مساهمة خاصة	٢٠٠٧/٠٧/٢١	٢٠٠٨/٠٢/٠٧
١١	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين (سوليدارتي)	١,٠٠٠	مساهمة عامة	٢٠٠٦/٠٦/٢٥	٢٠٠٨/٠٢/١٣
١٢	شركة العقيلة للتأمين التكافلي	٢,٣٥٠	مساهمة عامة	٢٠٠٦/١٢/٢٨	٢٠٠٨/٠٣/٢٧
١٣	الشركة الإسلامية السوريّة للتأمين	١٠٠٠	مساهمة خاصة	٢٠٠٧/١٢/٢٧	٢٠٠٨/١٠/٠٨

الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على تقرير قطاع التأمين السوري النصف الأول لعام ٢٠١٩ الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين

لقد تم اختيار عينة عشوائية مؤلفة من ٩٨ شخص موزعة على الطبقات التالية : رؤساء أو أعضاء مجالس إدارة الشركات والمديرين العامين والمديرين الماليين ومديري الحسابات والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين .

والجدول الآتي يضمُّ المجتمع الإحصائي والعينة المختارة منه وكذلك الاستبيانات المُستردة والقابلة للتحليل الإحصائي :

جدول رقم (٣): الاستبيانات الموزعة والمستردة ونسبة الاسترداد

المجتمع الإحصائي	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المُستردة	نسبة الاسترداد
شركات التأمين السورية	٩٨	٧٧	٧٨,٥%

الجدول من إعداد الباحثة

يُلاحظ من الجدول السابق أنَّ عدد الاستبيانات الموزَّعة بلغ ٩٨ استبياناً وعدد المُستردَّ منها والقابل للتحليل ٧٧ استبياناً أي بنسبة ٧٨,٥، وهي نسبة مقبولة لتحليل البيانات في مثل هذه الدراسة. والجدول الآتي يُوضِّح تَوَزُّع الاستبيانات المُستردة (العينة الخاضعة للتحليل).

جدول رقم (٤): توزع عينة البحث على طبقات المجتمع

الموقع الوظيفي	التكرارات	النسبة
مجلس الإدارة (رئيس أو عضو مجلس إدارة)	٤	٥,٢%
المديرين العامين	٥	٦,٥%
المديرين الماليين ومديري الحسابات	٢٣	٢٩,٩%
المدققين الداخليين والخارجيين	٢٢	٢٨,٦%
أخرى	٢٣	٢٩,٩%
الإجمالي	٧٧	١٠٠%

الجدول من إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

واستناداً إلى الجدول السابق يُلاحظ أنَّه تمَّ توزيع العينة بحيث تضمُّ سبع طبقاتٍ أساسية : الأولى مجلس الإدارة ويضم رؤساء وأعضاء مجلس الإدارة وقد حازت على ٥,٢% من العينة تقريباً ، والثانية المديرين العامين وقد حصلوا على ٦,٥% من العينة ، والثالثة المديرين الماليين ومديري الحسابات وقد حصلوا على ٢٩,٩% من العينة ، والرابعة تضم المدققين الداخليين والخارجيين بنسبة ٢٨,٦% ، والخامسة باقي المواقع الوظيفية وقد حازت على ٢٩,٩% من العينة .

٢. أدوات التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان

من أجل القيام بالتحليل الإحصائي تم الاعتماد على أدوات التحليل الإحصائي المناسب والتي يتم الحصول على نتائجها من خلال برنامج spss و باستخدام الأدوات الإحصائية التالية:

أ- اختبار ثبات الاستبيان : لاختبار مدى توافر الثبات على أسئلة الاستبيان تم إجراء اختبار Reliability الموثوقية، وتعدُّ القيمة المقبولة إحصائياً لهذا الاختبار ٦٠%.

ب- الأساليب الإحصائية الوصفية : تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكلٍ عامٍّ للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه ، وتحليل إجابات عينة الدراسة . وقد تضمَّنت الأساليب الإحصائية الوصفية استخدام :

- **التكرارات والنسب المئوية** : من خلالها يمكن معرفة تكرارات الإجابات والنسب المئوية والحصول على الأشكال البيانية .

- الوسط الحسابي : من أجل معرفة الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة.
 - الانحراف المعياري : من أجل معرفة مدى تشتت الإجابات لدى أفراد العينة عن وسطها الحسابي .
٣. أداة الدراسة :

تمثلت أداة الدراسة في استمارة الاستبيان التي تمّ تصميمها بعد الاطلاع على الدراسات السابقة و بالاعتماد على الجوانب التي تمّ التطرق لها في الجانب النظري للأطروحة .

وقد مرّت استمارة الاستبيان بعدة مراحل حتّى وصلت إلى مرحلتها النهائية ،ويمكن إنجازها فيما يلي :

أ- مرحلة إعداد استمارة الاستبيان :وتضمّنت هذه المرحلة الحصول على بعض الأفكار والعبارات من قراءة الدراسات السابقة ، ومن الجانب النظري للأطروحة ، وقد تم تقسيم استمارة الاستبيان إلى جزأين تضمنا الأسئلة المتخصصة المرتبطة بالمتغيرات التي تعكس مبادئ حوكمة الشركة وذلك على النحو الآتي :

الجزء الأول : ويتضمّن المعلومات العامة المُتمثّلة بالوصف الديموغرافي لعينة الدراسة،و وفقاً للجنس والمؤهل العلمي والتخصص الأكاديمي والموقع الوظيفي وعدد سنوات الخبرة العملية .

الجزء الثاني : ويتضمّن أسئلة مُوجّهة لمعرفة مدى التزام شركات التأمين السورية بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات ،وتتمّ تقسيمه إلى عدة محاور أساسية على النحو الآتي :

المحور الأول : مُكوّن من سبعة أسئلة تتناول مدى توافر الإطار الفعّال لحوكمة الشركات .

المحور الثاني : مُكوّن من ثمانية أسئلة مُوجّهة للتعرف إلى الملاءة المالية لشركات التأمين .

المحور الثالث : يضمّ خمسة أسئلة مُوجّهة للتعرف إلى مدى تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين .

المحور الرابع : يضمّ خمسة أسئلة مُوجّهة للتعرف إلى مدى تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين .

المحور الخامس : يضمّ خمسة أسئلة مُوجّهة للتعرف إلى مدى تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح .

المحور السادس : يضمّ ستة أسئلة مُوجّهة للتعرف إلى مدى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية

المحور السابع : يضمّ ستة أسئلة مُوجّهة للتعرف إلى مدى تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة .

ولتحقيق أغراض البحث ،واختبار تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ، فقد تمّ تصميم أغلب الأسئلة بطريقة الخيارات المتعددة باستخدام خمسة خيارات (مقياس ليكرت)، وتمّ إعطاء كلّ خيار من الخيارات قيمة متزايدة تصاعدياً ووفقاً لدرجة موافقة الفرد كما هو موضح في الجدول الآتي :

جدول رقم (٥) قيم إجابات الاستبيان

الإجابات	موافق جداً	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق أبداً
القيمة	٥	٤	٣	٢	١

الجدول من إعداد الباحثة

واعتمدت الباحثة على وضع القيمة (٣) لاختبار الفرضيات حولها ، وأخذ بمستوى دلالة قدره (٠,٠٥) أي ما يعادل مستوى ثقة (٩٥ %) لكافة الاختبارات المُطبَّقة على العيّنة .

ب- مرحلة التأكد من سلامة وصحة استمارة الاستبيان : بعد الانتهاء من إعداد الاستمارة بصورتها الأولية تمّ تحكيمها من قبل أصحاب الخبرة من أعضاء الهيئة التدريسية الأكاديميين والمُتخصّصين ، والذين قاموا بدورهم بتقديم النصّح والإرشاد وإجراء التعديلات اللازمة ، ومن ثمّ قامت الباحثة بصياغة الأسئلة في صورتها النهائية مع مراعاة الدقة والوضوح في عرضها . وتمّ اختبار الاستبيان من خلال توزيعه على عددٍ مُحدّدٍ من المبحوثين ، فكانت نتائج الاختبار مُشجّعة ، ممّا يدلّ على توافر حدّ مقبول من التناسق والمقدرة على جمع البيانات اللازمة للدراسة .

٤. ثبات الأداة (الاستبيان):

يُقصد بثبات الاستبيان أن يعطي الاستبيان النتيجة نفسها لو تمّ إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط ، وبعبارة أخرى فإنّ ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان ، وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تمّ إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية مُعيّنة ، وللتأكد من ذلك تمّ إجراء اختبار الموثوقية Reliability فتيين أنّ معامل Alpha يساوي (٠,٩٧٠١) والمعلوم أنّ المعدّل المقبول في الدراسات الاجتماعية هو ٦٠%، وبإجراء اختبار kolmogorov-Smirnov Z وجدت الباحثة أنّ مستوى الدلالة المحسوب للإجابات عن جميع الأسئلة هو دائماً أكبر من مستوى الدلالة المُتخذ (٠,٠٥) وهذا يدلّ على أنّ جميع الإجابات لجميع الأسئلة تخضع للتوزيع الطبيعي .

٣-١-٢ تحليل نتائج الدراسة الميدانية :

يتم تحليل البيانات المُستخرجة من استمارة الاستبيان وفقاً للأجزاء الرئيسة التي تضمّنها الاستبيان على النحو الآتي:

أولاً: وصف العينة حسب بعض متغيرات الدراسة :

فيما يأتي عرض لعينة الدراسة وفقاً للخصائص والسمات الشخصية :

١- توزّع عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي :

يبين الجدول الآتي توزّع عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي :

جدول رقم (٦):توزع عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي

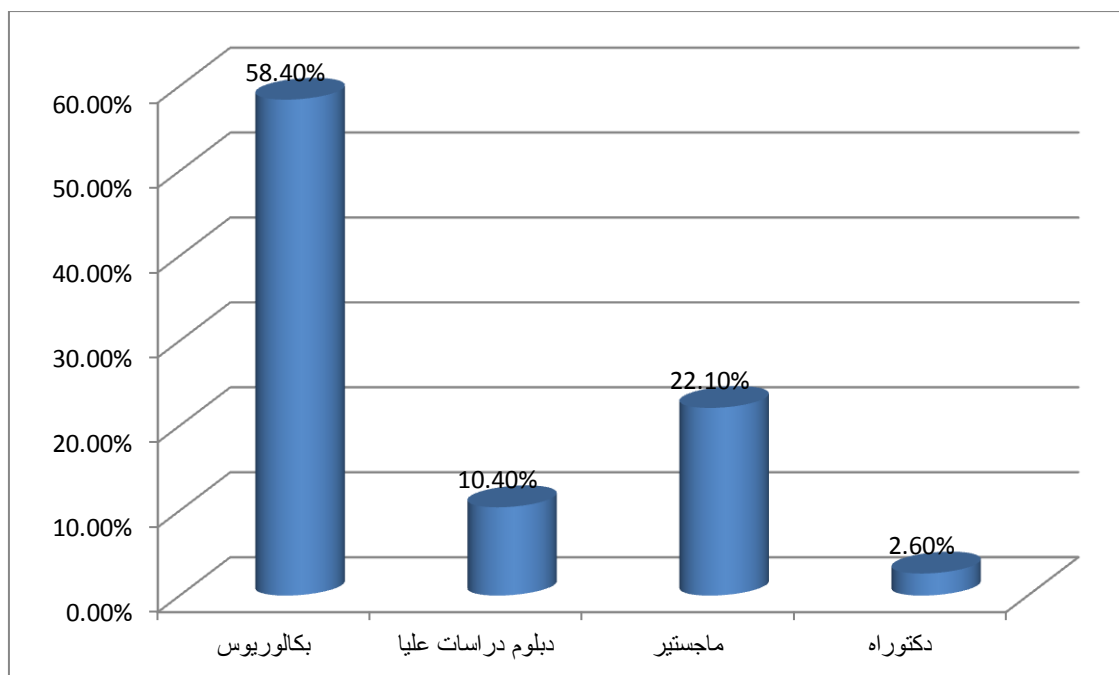
المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة
بكالوريوس	٤٥	%٥٨,٤
دبلوم دراسات عليا	٨	%١٠,٤
ماجستير	١٧	%٢٢,١
دكتوراه	٢	%٢,٦
أخرى	٥	%٦,٥
الإجمالي	٧٧	%١٠٠

الجدول من إعداد الباحث استناداً لمخرجات برنامج spss

وبقراءة الجدول أعلاه نلاحظ أنَّ غالبية أفراد العينة هم من الحاصلين على شهادة البكالوريوس، حيث بلغت نسبتهم %٥٨,٤، ثم الحاصلين على شهادة الماجستير بنسبة %٢٢,١، يليهم الحاصلون على شهادة الدبلوم بنسبة %١٠,٤، أمّا الحاصلون على شهادة الدكتوراه فنسبتهم %٢,٦. وبذلك فإن غالبية أفراد العينة من المؤهلين تأهيلاً أكاديمياً ملائماً لتفهم الاسئلة والإجابة عليها، وهذا أمر مطمئن لا سيّما أن المستوى العلمي العالي مؤشر إيجابي على قدرات وكفاءات أفراد العينة .

وببين الشكل الآتي نسبة توزيع عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي :

شكل رقم (١) :نسب توزيع عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي



وبين لنا الجدول الآتي توضيح التخصص الأكاديمي مقارنة بالمؤهل العلمي :

جدول رقم (٧) توزيع أفراد العينة وفقاً للمؤهل العلمي والتخصص الأكاديمي

التخصص الأكاديمي						المؤهل العلمي
الإجمالي	أخرى	اقتصاد	إدارة أعمال	علوم مالية ومصرفية	محاسبة	
٤٥	٢	٣	١٢	٢	٢٦	بكالوريوس
٨	٠	٠	٢	١	٥	دبلوم دراسات عليا
١٧	١	١	١	٦	٨	ماجستير
٢	٠	٠	١	٠	١	دكتوراه
٥	٣	١	١	٠	٠	أخرى
٧٧	٦	٥	١٧	٩	٤٠	الإجمالي

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

وعند توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي والموقع الوظيفي في الجدول رقم (٨) يتبين أن غالبية حملة البكالوريوس هم من المدققين الداخليين وغالبية حملة الدبلوم هم مديري حسابات وغالبية حملة الماجستير من المديرين الماليين أما حملة الدكتوراه فهم موزعون بين رؤساء مجالس إدارة ومديرين عاميين .

جدول رقم (٨) توزيع أفراد العينة وفقاً للمؤهل العلمي والموقع الوظيفي

المؤهل العلمي	الموقع الوظيفي						
	رئيس أو عضو مجلس إدارة	مدير عام	مدير مالي	مدير حسابات	مدقق داخلي	مدقق خارجي	أخرى
بكالوريوس	٣	٤	٦	٢	١٠	٥	١٥
دبلوم دراسات عليا	٠	٠	٠	٦	٢	٠	٠
ماجستير	٠	٠	٧	٢	٠	٥	٣
دكتوراه	١	١	٠	٠	٠	٠	٠
أخرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥
الإجمالي	٤	٥	١٣	١٠	١٢	١٠	٢٣
الإجمالي	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

ولمعرفة سنوات الخبرة مقارنة مع المؤهل العلمي يمكن مشاهدة ذلك في الجدول الآتي :

جدول رقم (٩) :توزيع عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي وسنوات الخبرة

المؤهل العلمي	سنوات الخبرة				
	أقل من ٥	من ٥ وأقل من ١٠	من ١٠ وأقل من ٢٠	٢٠ وأقل من ٣٠	من ٣٠ فأكثر
بكالوريوس	١٠	١٨	٩	٥	٣
دبلوم دراسات عليا	٢	١	٤	١	٠
ماجستير	٤	٦	٤	٣	٠
دكتوراه	٠	٠	٢	٠	٠
أخرى	٠	٤	١	٠	٠
الإجمالي	١٦	٢٩	٢٠	٩	٣
الإجمالي	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

نلاحظ من الجدول السابق أن سنوات الخبرة لغالبية حاملي البكالوريوس هي ٥ سنوات وأقل من ١٠ بواقع (١٨)

مشاهدة وغالبية حاملي دبلوم دراسات عليا بسنوات خبرة ١٠ وأقل من عشرين سنة بواقع (٤) مشاهدات وحاملي

الماجستير غالبية منهم ٥ وأقل من ١٠ سنوات خبرة بواقع (٦) مشاهدات وبالنسبة للدكتوراه مشاهدتين تتراوح سنوات

خبرتهم بين ١٠ سنوات وأقل من ٢٠ سنة خبرة.

٢ - توزيع عينة البحث وفقاً للتخصص الأكاديمي:

يبين الجدول الآتي توزع عينة البحث وفقاً للتخصص الأكاديمي

جدول رقم (١٠): توزيع عينة البحث وفقاً للتخصص الأكاديمي

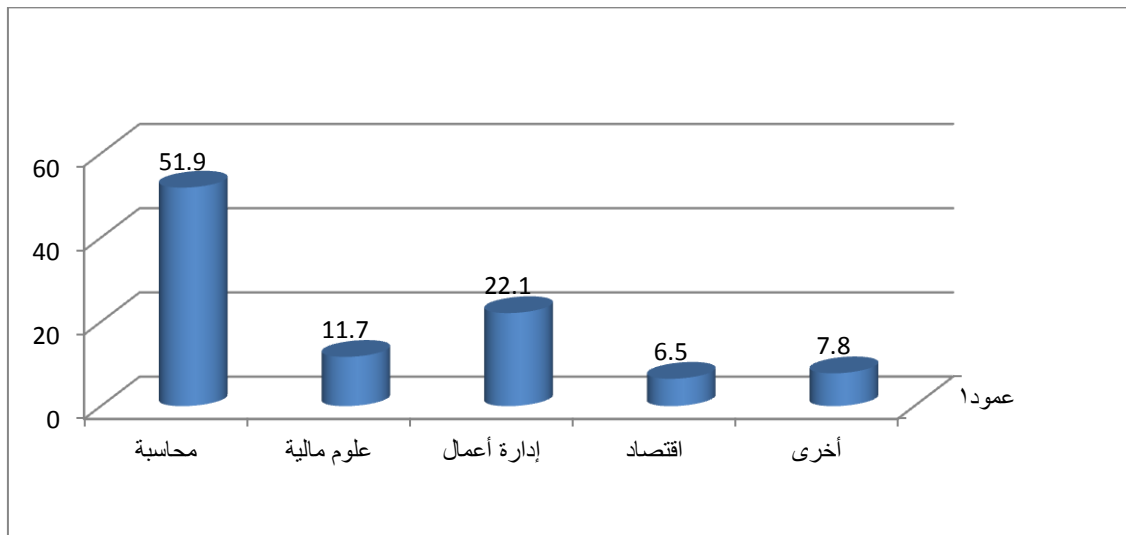
النسبة	التكرارات	التخصص الأكاديمي
٥١,٩	٤٠	محاسبة
١١,٧	٩	علوم مالية ومصرفية
٢٢,١	١٧	إدارة أعمال
٦,٥	٥	اقتصاد
٧,٨	٦	أخرى
%١٠٠	٧٧	الإجمالي

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

يبين الجدول أعلاه توزع عينة البحث من حيث التخصص الأكاديمي. حيث يُظهر أن المختصين بالمحاسبة يشكلون النسبة الأكبر في العينة بواقع ٥١,٩ %؛ حيث بلغ عددهم ٤٠ فرداً، ويليه المختصون بإدارة الأعمال بواقع ٢٢,١ % والمختصون بالعلوم المالية والمصرفية بنسبة ١١,٧ % ثم اختصاصيو الاقتصاد بنسبة ٦,٥ % أما باقي الاختصاصات الأخرى فلا يتجاوز عدد المشاهدات ٦ أفراد فقط من كامل العينة بنسبة ٧,٨ %.

وبين الشكل الآتي نسب توزع عينة البحث وفقاً للتخصص الأكاديمي:

شكل رقم (٢) : نسب توزيع عينة البحث وفقاً للتخصص الأكاديمي



ويمكن قراءة الموقع الوظيفي لكل تخصص أكاديمي من الجدول الآتي :

جدول رقم (١١):توزيع أفراد العينة وفقاً للتخصص الأكاديمي والموقع الوظيفي

التخصص الأكاديمي	الموقع الوظيفي						
	رئيس أو عضو مجلس إدارة	مدير عام	مدير مالي	مدير حسابات	مدقق داخلي	مدقق خارجي	أخرى
محاسبة	٢	٠	٥	٨	١١	٧	٧
علوم مالية	٠	١	٥	١	٠	١	١
إدارة أعمال	١	٤	٢	١	١	٢	٦
اقتصاد	١	٠	١	٠	٠	٠	٣
أخرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦
الإجمالي	٤	٥	١٣	١٠	١٢	١٠	٢٣

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الموقع الوظيفي لغالبية المختصين في المحاسبة كان موقع مدقق داخلي ثم مدير حسابات فمدير مالي ثم مدقق خارجي ، كما لوحظ أن المختصين بإدارة الأعمال يمارسون أعمالاً قيادية .

أما سنوات الخبرة لكل تخصص أكاديمي فيمكن مشاهدتها من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم (١٢):توزيع عينة البحث وفقاً للتخصص الأكاديمي وسنوات الخبرة

التخصص الأكاديمي	سنوات الخبرة					
	أقل من ٥	٥ وأقل من ١٠	١٠ وأقل من ٢٠	٢٠ وأقل من ٣٠	٣٠ سنة فأكثر	الإجمالي
محاسبة	٤	١٧	١٢	٥	٢	٤٠
علوم مالية ومصرفية	٣	٣	٣	٠	٠	٩
إدارة أعمال	٥	٥	٣	٣	١	١٧
اقتصاد	٢	١	١	١	٠	٥
أخرى	٢	٣	١	٠	٠	٦
الإجمالي	١٦	٢٩	٢٠	٩	٣	٧٧

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

نلاحظ من الجدول السابق ان سنوات الخبرة لغالبية تخصص المحاسبة تتراوح بين ٥ وأقل من ١٠ سنوات بواقع (١٧) مشاهدة ثم العلوم المالية والمصرفية تتساوى فيها المشاهدات عند سنوات الخبرة أقل من ٥ سنوات ، ٥ وأقل من ١٠ سنوات، ١٠ سنوات وأقل من ٢٠ ، بواقع (٣) مشاهدات لكل فئة ، ثم إدارة الأعمال (٥) مشاهدات لكل من

أقل من ٥ سنوات خبرة ، ٥ سنوات وأقل من ١٠ ، ويأتي تخصص الاقتصاد أخيراً بواقع مشاهدين لسنوات خبرة أقل من ٥ سنوات.

٣- توزيع عينة البحث وفقاً للموقع الوظيفي:

جدول رقم (١٣): توزيع عينة البحث وفقاً للموقع الوظيفي

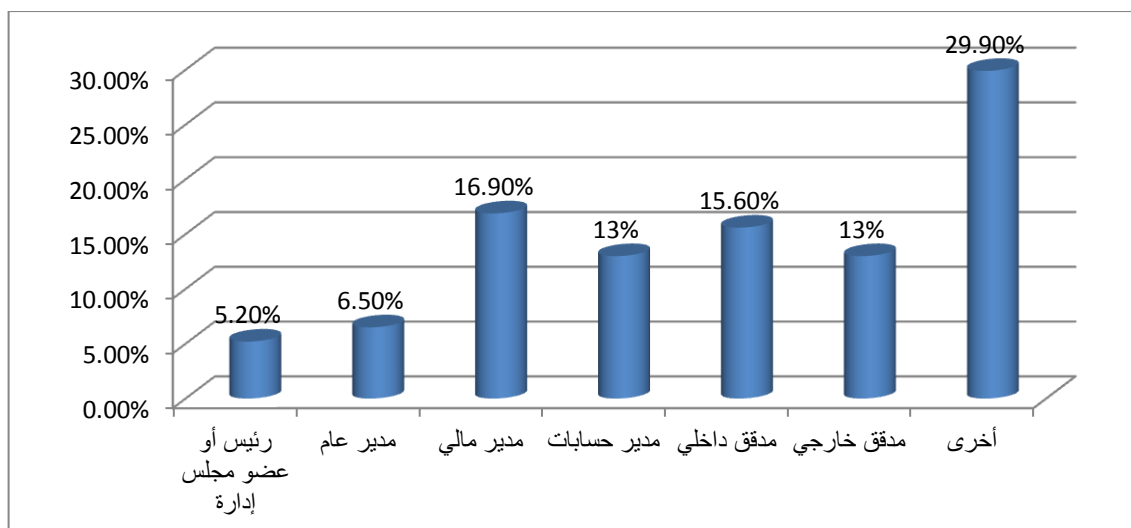
النسبة	التكرارات	الموقع الوظيفي
٥,٢%	٤	رئيس أو عضو مجلس إدارة
٦,٥%	٥	مدير عام
١٦,٩%	١٣	مدير مالي
١٣%	١٠	مدير حسابات
١٥,٦%	١٢	مدقق داخلي
١٣%	١٠	مدقق خارجي
٢٩,٩%	٢٣	أخرى
١٠٠%	٧٧	الإجمالي

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن الموقع الوظيفي للعدد الأكبر من أفراد العينة البالغ (٢٣) تَمَثَّل برؤساء أقسام في شركات التأمين، أو مدراء فروع في هذه الشركات وغيرها ،ثم تلاهم المدراء الماليون بواقع (١٣) مشاهدة ثم المدققون الداخليون حيث بلغ عدد لمشاهدات (١٢) مشاهدة أما فيما يتعلق بالمدراء العاميين بلغ عدد المشاهدات (٥) وجاء في المرتبة الأخيرة رؤساء أعضاء مجلس الإدارة بواقع (٤) مشاهدات .

وبين الشكل التالي توزيع عينة البحث وفقاً للموقع لوظيفي :

شكل رقم (٣) :نسب توزيع عينة البحث وفقاً للموقع الوظيفي



وعند مقاطعة الموقع الوظيفي مع سنوات الخبرة، يمكن ملاحظة أن غالبية أفراد العينة هم من المدراء الماليين الأفراد الذين لديهم خبرة من ٥ إلى ١٠ سنوات، ثم المدراء العاميين من فئة ٢٠ إلى ٣٠ سنة .

وذلك كما يظهر في الجدول الآتي:

جدول رقم (١٤): توزيع أفراد العينة وفقاً للموقع الوظيفي وسنوات الخبرة

سنوات الخبرة						الموقع الوظيفي
الإجمالي	٣٠ سنة فأكثر	٢٠ وأقل من ٣٠	١٠ وأقل من ٢٠	٥ وأقل من ١٠	أقل من ٥	
٤	٠	١	٢	١	٠	رئيس أو عضو مجلس إدارة
٥	٠	٥	٠	٠	٠	مدير عام
١٣	٢	٠	٤	٧	٠	مدير مالي
١٠	٠	٠	٤	٤	٢	مدير حسابات
١٢	١	٢	٤	٤	١	مدقق داخلي
١٠	٠	١	٤	١	٤	مدقق خارجي
٢٣	٠	٠	٢	١٢	٩	أخرى
٧٧	٣	٩	٢٠	٢٩	١٦	الإجمالي

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

٤ - توزيع عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة:

يبين الجدول التالي توزيع عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة :

جدول رقم (١٥): توزيع عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة

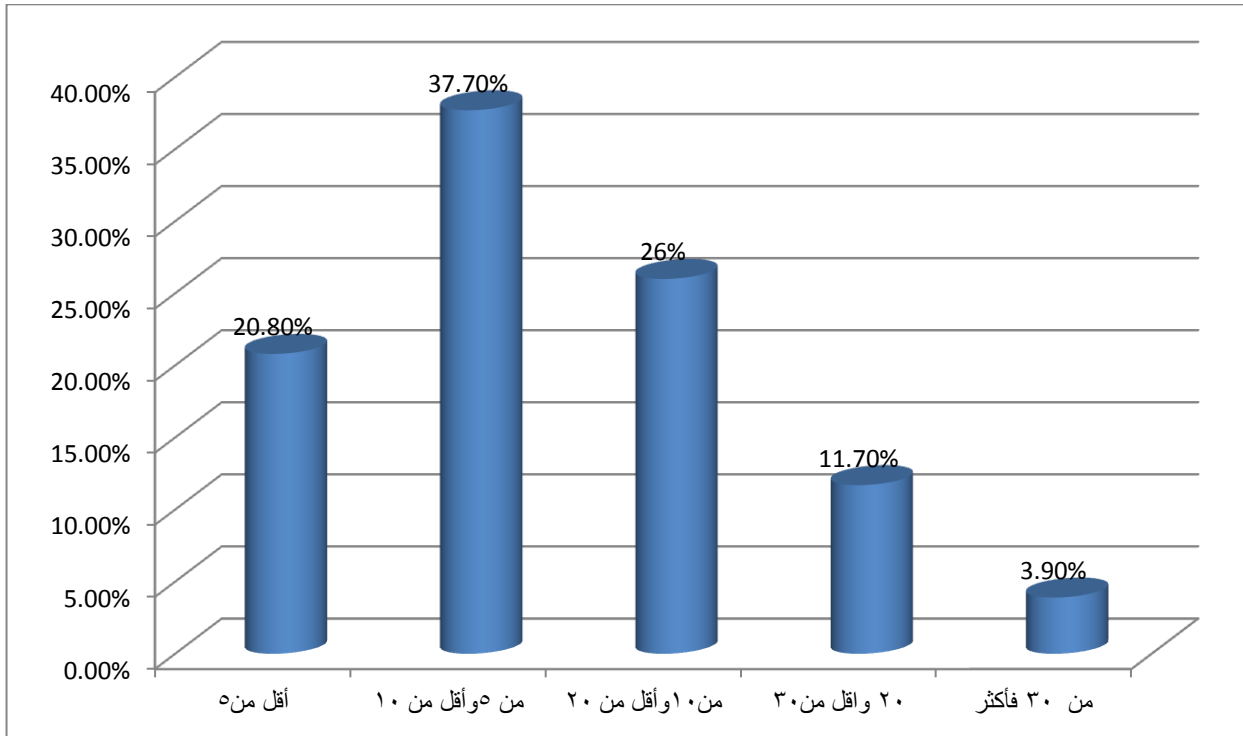
سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من ٥	١٦	٢٠,٨%
٥ وأقل من ١٠	٢٩	٣٧,٧%
١٠ وأقل من ٢٠	٢٠	٢٦%
٢٠ وأقل من ٣٠	٩	١١,٧%
٣٠ سنة فأكثر	٣	٣,٩%
الإجمالي	٧٧	١٠٠%

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

من الجدول الموضح أعلاه يتبين توزيع عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة حيث كانت أكثر المشاهدات من فئة ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات خبرة ، ثم الأفراد من فئة ١٠ سنوات وأقل من ٢٠ سنة خبرة ، ويليهما الأفراد الذين تقل خبرتهم عن خمس سنوات، ثم من تقع خبرتهم بين عشرين وأقل من ثلاثين سنة خبرة وجاء أخيراً الأفراد ذوو الخبرة التي تتجاوز ثلاثين سنة خبرة .

والشكل التالي يبين توزيع عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة :

شكل رقم (٤) نسب توزع عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة



ثانياً: مدى التزام شركات التأمين السورية بمبادئ حوكمة الشركات

قامت الباحثة بتحليل إجابات عينة الدراسة عن الأسئلة المطروحة بالاستبيان للتعرف على مدى التزام شركات التأمين السورية بمبادئ حوكمة الشركات من خلال :

أ- تحليل إجابة عينة الدراسة للتأكد من مدى التزام شركات التأمين السورية بمبادئ حوكمة الشركات: لقد تم إجراء التحليل من خلال سبع محاور تنقسم إلى محور توافر إطار فعّال للحوكمة، ومحور يُمثّل الملاءة المالية لشركات التأمين في سورية، وخمس محاور تمثل مبادئ لحوكمة وهي كالآتي:

المحور الأول: مدى توافر الإطار الفعال لحوكمة الشركات

تهدف فقرات الأسئلة الواردة في هذا المحور للتعرف إلى مواقف أفراد العينة حول مدى التزام شركات التأمين السوريّة بمبدأ توافر الإطار الفعّال لحوكمة الشركات ،والنتائج التي تمّ التوصل إليها يظهرها الجدول الآتي :

جدول رقم (١٦): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور توافر الإطار الفعال لحوكمة الشركات

التسلسل	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تضمن التشريعات والقوانين والأنظمة والقرارات والتعليمات أساساً "متكاملاً" للإشراف والرقابة على نشاط شركات التأمين في سورية .	٣,٨١	٠,٨٨٩
٢	تعمل القوانين والأنظمة والقرارات و التعليمات ذات العلاقة على تعزيز نزاهة وشفافية وفعالية هيئة الإشراف على التأمين في سورية .	٣,٨٣	٠,٧٣٣
٣	تَمَنَح الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية في هيئة الإشراف على التأمين في سورية السلطة الكافية للقيام بواجباتها .	٣,٧٠	٠,٩٧٤
٤	تصدر قرارات الجهات الإشرافية و التنظيمية والتنفيذية في الوقت المناسب وشفافية .	٣,٦٥	٠,٩٤٣
٥	تتمتع الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية بالنزاهة والموضوعية .	٣,٨٢	٠,٨٢٣
٦	يتم توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات المسؤولة عن شركات التأمين بشكل واضح بما يخدم المصلحة العامة .	٣,٧٣	١,٠٠٨
٧	تعدد الجهات التي تصدر قوانين وأنظمة ترتبط بحوكمة الشركات يوفر بيئة ملائمة لحوكمة جيدة	٣,٥٢	١,٠٩٦
إجمالي المحور الأول		٣,٧٢٢	٠,٩٢٣

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

كما قامت الباحثة بحساب التكرارات النسبية والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على فقرات محور توافر الإطار الفعّال لحوكمة الشركات وفق ما هو موضّح في الجدول في الملحق رقم (١).

من الجدول (١٦) والجدول في الملحق (١) المتعلّقين بمدى توافر الإطار الفعّال لحوكمة الشركات في بيئة شركات التأمين السُوريّة، يُلاحظ أن الغالبية العظمى من إجابات مفردات عينة الدراسة تركّزت ما بين موافق و موافق بشدة وبلغ الوسط الحسابي لإجمالي الإجابات (٣,٧٢٢) وهو أعلى من وسط أداة القياس البالغ (٣) وبانحراف معياري بلغ (٠,٩٢٣) ممّا يشير إلى انسجام واضح في إجابات المُستجوبين واتفقهم بشكل كبير حول تحقق هذا المبدأ، وهذا يدل على توافر الإطار الفعّال لحوكمة الشركات في بيئة شركات التأمين السُوريّة متمثلاً بوجود قوانين وأنظمة ذات شفافية وقابلة للتنفيذ بما يتناسب مع حوكمة الشركات، وتكون ذات تأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي وعلى نزاهة الأسواق وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والعدالة.

جدول رقم (١٧): وسطي إجابات أفراد العينة على فقرات محور الإطار الفعّال لحوكمة الشركات

التسلسل	اسم الشركة	وسطي الإجابات
١	المؤسسة العامة السُوريّة للتأمين	٣,٤٩
٢	الشركة المتحدة للتأمين	٣,٥١
٣	الشركة السُوريّة الدولية للتأمين (أروب)	٣,٨٢
٤	الشركة السُوريّة الوطنية للتأمين	٣,٩٣
٥	الشركة السُوريّة الكويتية للتأمين	٣,٩٦
٦	شركة المشرق العربي للتأمين	٢,٩٧
٧	شركة العقيلة للتأمين التكافلي	٤,٢٤
٨	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين (سوليدراتي)	٣,٥٤
٩	الشركة السُوريّة العربيّة للتأمين	٣,٧٧
١٠	شركة الثقة السُوريّة للتأمين	٣,٧٣
١١	شركة التأمين العربية سورية	٢,٨٢
١٢	شركة أدونيس للتأمين سورية (أدير)	٣,٧١
١٣	الشركة الإسلامية السُوريّة للتأمين	٣,٥٥

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

المحور الثاني: الملاءمة المالية لشركات التأمين

تهدف فقرات الأسئلة الواردة في هذا المحور للتعرف إلى مواقف أفراد العينة حول الملاءمة المالية لشركات التأمين السُوريّة والنتائج التي تم التوصل إليها يظهرها الجدول الآتي :

جدول رقم (١٨): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الملاءة المالية لشركات التأمين

التسلسل	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تحظى الملاءة المالية لشركات التأمين السورية بمكانة هامة في التشريع المنظم لقطاع التأمين .	٣,٨٣	٠,٩٥١
٢	تحقق الملاءة المالية لشركات التأمين الصحة المالية والقدرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين .	٣,٩٠	٠,٨٢١
٣	هناك عدة مؤشرات يُعتمد عليها لمعرفة الملاءة المالية للشركات وتحديد وضعها المالي .	٣,٩٤	٠,٨١٧
٤	كل زيادة في راس المال العامل للشركة يزيد الثقة في مقدرة الأصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل وبالتالي تعزيز المركز المالي للشركة .	٣,٩٤	٠,٨٦٤
٥	كلما زادت المردودية المالية والاقتصادية للشركة زادت قدرتها على توليد أرباح جديدة على مكافأة المساهمين .	٣,٩٦	٠,٨٠٢
٦	تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله الشركة لتحليل مركزها المالي والاستفادة منها بمقارنتها مع نسب نموذجية موضوعة من طرف الشركة أو من طرف قطاع التأمين .	٣,٩٢	٠,٨٠٧
٧	امتلاك الشركة احتياطات فنية مناسبة يعتبر هامش أمان جيد يعكس قوة الملاءة المالية للشركة .	٣,٩٩	٠,٨٠٣
٨	تعد عمليات إعادة التأمين أحد المحاور المهمة في تحقيق ملاءة مالية جيدة لشركات التأمين وذلك بتخفيض مستوى الأخطار التي تواجهها الشركة .	٣,٩٥	٠,٨٨٧
إجمالي المحور الثاني		٣,٩٣	٠,٨٤٤

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

كما قامت الباحثة بحساب التكرارات النسبية والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على فقرات محور الملاءة المالية لشركات التأمين وفق ما هو موضح في الجدول في الملحق رقم (٢).

من الجدول (١٨) والجدول في الملحق (٢) المتعلقين بمدى توافر الملاءة المالية لشركات التأمين السُوريّة، يُلاحظ أن الغالبية العظمى من إجابات مفردات عيّنة الدراسة تركزت ما بين موافق و موافق بشدة وبلغ الوسط الحسابي لإجمالي الإجابات (٣,٩٣) وهو أعلى من وسط أداة القياس البالغ (٣) وانحراف معياري بلغ

(٠,٨٤٤) مما يشير إلى انسجام واضح في إجابات المستجوبين واتفقهم بشكل كبير حول تحقق هذا المحور. وهذا يعني أن الملاءة المالية في بيئة شركات التأمين السُوريّة جيّدة وتحظى بمكانة هامة في التشريع المُنظم لقطاع التأمين، من خلال العديد من المؤشرات والنسب لمعرفة الملاءة الماليّة للشركات وتحديد وضعها المالي وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين ،وأيضاً امتلاك الشركات احتياطيّات فنيّة مناسبة يُعتبر هامش أمان جيّد يعكس قوّة الملاءة الماليّة.

المحور الثالث : حماية حقوق المساهمين

تهدف فقرات الأسئلة الواردة في هذا المحور للتعرف إلى مواقف أفراد العينة حول مدى التزام شركات التأمين السورية بمبدأ حماية حقوق المساهمين ،والنتائج التي تمّ التوصل إليها يظهرها الجدول الآتي :

جدول رقم(١٩):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور حماية حقوق المساهمين

التسلسل	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	من حق المساهمين الحصول على إسناد بالأسهم التي يملكونها وحق التصرف بها .	٤,٢٩	٠,٧٤١
٢	يتمتع المساهمون بحق الافضلية في الاكتتاب في أية إصدارات جديدة من الأسهم للشركة قبل طرحها على المستثمرين .	٤,٠٨	٠,٧٢١
٣	يحق للمساهم الإطلاع على دفاتر الشركة وطلب الاستيضاح من الشركة بما لا يضر مصالحها .	٣,٩١	٠,٩٨٩
٤	يشارك المساهمون في القرارات المتعلقة بالتغييرات الجوهرية في الشركة مثل تعديل النظام الأساسي أو الدمج أو طرح اسهم جديدة أو بيع نسبة كبيرة من أصول الشركة .	٣,٧٠	١,٠١٤
٥	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت بالحضور شخصياً أو غائباً في اجتماعات الجمعية العامة بشكل عادل .	٣,٩٦	٠,٨٠٢
	إجمالي المحور الثالث	٣,٩٨	٠,٨٥٣

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

كما قامت الباحثة بحساب التكرارات النسبية والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على فقرات محورحماية حقوق المساهمين وفق ما هو موضّح في الجدول في الملحق رقم (٣) .

من الجدول (١٩)والجدول في الملحق (٣)المُتعلّقين بمدى توافر حماية حقوق المساهمين لشركات التأمين السُوريّة ،يُلاحظ أن الغالبية العظمى من إجابات مفردات عيّنة الدراسة تركزت ما بين موافق و موافق بشدة وبلغ

الوسط الحسابي لإجمالي الإجابات (٣,٩٨) وهو أعلى من وسط أداة القياس البالغ (٣) وبانحراف معياري بلغ (٠,٨٥٣) مما يشير إلى انسجام واضح في إجابات المستجوبين واتفقهم بشكل كبير حول تحقق هذا المبدأ. وبالتالي يتوافر مبدأ حماية حقوق المساهمين في شركات التأمين السورية بضمان أساليب تسجيل الملكية والمشاركة في التصويت، والحصول على نصيب من أرباح الشركة وانتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة، والحصول على المعلومات التي تخص القرارات الجوهرية في الشركة مثل: تعديل نظام إصدار أسهم إضافية وتقديم التسهيلات المناسبة لممارسة المساهمين لحقوقهم وحمايتهم .

جدول رقم (٢٠): وسطي إجابات أفراد العينة على فقرات محور حماية حقوق المساهمين

التسلسل	اسم الشركة	وسطي الإجابات
١	المؤسسة العامة السورية للتأمين	٤,٣٤
٢	الشركة المتحدة للتأمين	٣,٩٢
٣	الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب)	٣,٧١
٤	الشركة السورية الوطنية للتأمين	٤,٢٠
٥	الشركة السورية الكويتية للتأمين	٣,٩٤
٦	شركة المشرق العربي للتأمين	٤,٠٨
٧	شركة العقيلة للتأمين التكافلي	٤,١٤
٨	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين (سوليدراتي)	٤,٥٠
٩	الشركة السورية العربية للتأمين	٤,١٠
١٠	شركة الثقة السورية للتأمين	٣,٩٧
١١	شركة التأمين العربية سورية	٢,٨٩
١٢	شركة أدونيس للتأمين سورية (أدير)	٣,٣٢
١٣	الشركة الإسلامية السورية للتأمين	٣,٥٠

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

المحور الرابع: المعاملة المتساوية للمساهمين

تهدف فقرات الأسئلة الواردة في هذا المحور للتعرف إلى مواقف أفراد العينة حول مدى التزام شركات التأمين السورية بمبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين، والنتائج التي تم التوصل إليها يظورها الجدول الآتي :

جدول رقم (٢١): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور المعاملة المتساوية للمساهمين

التسلسل	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	يتم منح الحقوق لحملة الأسهم من نفس الفئة ويعاملون معاملة متكافئة	٣,٩٧	٠,٧٩٤
٢	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية مع توفير وسائل تعويضية فعالة.	٣,٦٨	٠,٧٦٨
٣	يتم منع الاتجار أو التداول لحساب المظلمين على المعلومات الداخلية، وسوء استخدام المعاملات الشخصية والتعاملات الداخلية .	٣,٩٦	٠,٨٥٦
٤	تتوفر قنوات نشر المعلومات للمساهمين بشكل متساوي وفي الوقت المناسب .	٣,٨٣	٠,٨١٨
٥	يعامل مجلس الإدارة كافة المساهمين بعدالة.	٣,٩١	٠,٧٩٨
	إجمالي المحور الرابع	٣,٨٧	٠,٨٠٦

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

كما قامت الباحثة بحساب التكرارات النسبية والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على فقرات محور المعاملة المتساوية للمساهمين وفق ما هو موضح في الجدول في الملحق رقم (٤).

من الجدول (٢١) والجدول في الملحق (٤) المتعلقين بمبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين في بيئة شركات التأمين السُوريّة، يُلاحظ أن الغالبية العظمى من إجابات مفردات عينة الدراسة تركّزت ما بين موافق و لا أعلم إذ بلغ الوسط الحسابي لإجمالي الإجابات (٣,٨٧)، وهو أعلى من وسط أداة القياس البالغ (٣) وانحراف معياري بلغ (٠,٨٠٦) مما يشير إلى انسجام واضح في إجابات المستجوبين واتفاقهم بشكل كبير حول تحقق هذا المبدأ، أي يتوافر مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين في شركات التأمين السُوريّة من خلال إتاحة الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال في حال انتهاك حقوقهم ومنح الحقوق لحملة الأسهم من نفس الفئة ويعاملون معاملة متكافئة، وحماية حقوق مساهمي الأقلية من الإساءة أو الاستغلال وإلغاء جميع العوائق التي تعرقل عملية التصويت وتوفير قنوات نشر المعلومات للمساهمين بشكلٍ متساوٍ وفي الوقت المناسب.

جدول رقم (٢٢): وسطي إجابات أفراد العينة على فقرات محور المعاملة المتساوية للمساهمين

التسلسل	اسم الشركة	وسطي الإجابات
١	المؤسسة العامة السُّوريّة للتأمين	٣,٨٩
٢	الشركة المتحدة للتأمين	٣,٠٨
٣	الشركة السُّوريّة الدوليّة للتأمين (أروب)	٣,٧٤
٤	الشركة السُّوريّة الوطنيّة للتأمين	٣,٩٧
٥	الشركة السُّوريّة الكويتيّة للتأمين	٣,٧٤
٦	شركة المشرق العربي للتأمين	٣,٥٦
٧	شركة العقيلة للتأمين التكافلي	٣,٦٦
٨	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين (سوليدراتي)	٤,٦٠
٩	الشركة السُّوريّة العربيّة للتأمين	٤,٠٨
١٠	شركة الثقة السُّوريّة للتأمين	٤,٣١
١١	شركة التأمين العربية سورية	٢,٧٥
١٢	شركة أدونيس للتأمين سورية (أدير)	٣,٦٠
١٣	الشركة الإسلامية السُّوريّة للتأمين	٤,٠٠

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

المحور الخامس: دور أصحاب المصالح .

تهدف فقرات الأسئلة الواردة في هذا المحور للتعرف إلى مواقف أفراد العينة حول مدى التزام شركات التأمين السورية بمبدأ دور أصحاب المصالح، والنتائج التي تم التوصل إليها يظهرها الجدول الآتي :

جدول رقم (٢٣): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور دور أصحاب المصالح

التسلسل	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	يتم احترام حقوق أصحاب المصلحة التي تحميها القوانين ذات العلاقة من قبل مجلس الإدارة .	٤,٠٤	٠,٦٧٧
٢	تتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح بالحصول على تعويضات فعلية مناسبة عن الخسائر التي قد تلحق بهم نتيجة الإخلال بأي من حقوقهم .	٣,٨٨	٠,٧٠٧
٣	يتم تزويد أصحاب المصالح بالمعلومات اللازمة والكافية والموثوقة على أساس منتظم في الوقت المناسب	٣,٧٤	٠,٧٥٠
٤	يستطيع أصحاب المصالح الاتصال بحرية بمجلس الإدارة لإبصار مخاوفهم تجاه الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية .	٣,٦٠	٠,٨٩٢
٥	يتم حماية حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو الناتجة عن اتفاقات متبادلة والحصول على تعويض في حال انتهاك حقوقهم .	٣,٦٨	٠,٧٦٨
إجمالي المحور الخامس		٣,٧٨	٠,٧٥٨

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

كما قامت الباحثة بحساب التكرارات النسبية والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على فقرات محور دور أصحاب المصالح وفق ما هو موضح في الجدول في الملحق رقم (٥).

من الجدول (٢٣) والجدول في الملحق (٥) المتعلقين بدور أصحاب المصالح في بيئة شركات التأمين السورية، يُلاحظ أن الغالبية العظمى من إجابات مفردات عينة الدراسة تركّزت ما بين لا أعلم و موافق وبلغ الوسط الحسابي لإجمالي الإجابات (٣,٧٨) وهو أعلى من وسط أداة القياس البالغ (٣) وبانحراف معياري بلغ (٠,٧٥٨) مما يشير إلى انسجام واضح في إجابات المستجوبين واتفاقهم بشكل كبير حول تحقق هذا المبدأ، إذا يتوافر مبدأ دور أصحاب المصالح في شركات التأمين السورية وذلك باحترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تنشأ نتيجة الاتفاقات المتبادلة وحصولهم على تعويض فعّال إذا انتهكت حقوقهم والسماح لهم بالحصول على المعلومات المناسبة وفي الوقت اللازم ، والاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم ومخاوفهم بشأن أية ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية.

جدول رقم (٢٤): وسطي إجابات أفراد العينة على فقرات محور دور أصحاب المصالح

الترتيب	اسم الشركة	وسطي الإجابات
١	المؤسسة العامة السورية للتأمين	٣,٦٩
٢	الشركة المتحدة للتأمين	٣,٥٦
٣	الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب)	٣,٩١
٤	الشركة السورية الوطنية للتأمين	٤,١٧
٥	الشركة السورية الكويتية للتأمين	٤,٠٢
٦	شركة المشرق العربي للتأمين	٣,٦٨
٧	شركة العقيلة للتأمين التكافلي	٣,٦٠
٨	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين (سوليدراتي)	٣,٧٢
٩	الشركة السورية العربية للتأمين	٣,٨٥
١٠	شركة الثقة السورية للتأمين	٣,٩٧
١١	شركة التأمين العربية سورية	٤,٦١
١٢	شركة أدونيس للتأمين سورية (أدير)	٣,٦٠
١٣	الشركة الإسلامية السورية للتأمين	٣,٤٩

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

المحور السادس: الإفصاح والشفافية

تهدف فقرات الأسئلة الواردة في هذا المحور للتعرف إلى مواقف أفراد العينة حول مدى التزام شركات التأمين

السورية بمبدأ الإفصاح والشفافية ،والنتائج التي تم التوصل إليها يظهرها الجدول الآتي :

جدول رقم (٢٥): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الإفصاح والشفافية

التسلسل	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تقوم الشركة بالإفصاح عن الهيكل التنظيمي للشركة بما في ذلك هيكلية مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية مع بيان مؤهلات وخبرات كل منهم .	٣,٧٨	٠,٨٦٨
٢	يتم الإفصاح عن سياسة المكافآت في الشركة لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية .	٣,٧٣	٠,٨٥٣
٣	يتم الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية و أوجه استثمار الشركات .	٣,٨٦	٠,٧٥٦
٤	تعد المعلومات ويفصح عنها وفقاً للمعايير المحاسبية والمالية عالية الجودة ويراعى الإفصاح المالي وغير المالي .	٣,٩٠	٠,٨٣٦
٥	تتم المراجعة السنوية من خلال مراجع حسابات مستقل كفاء ومؤهل ويكون المراجعون الخارجيون مسؤولون أمام المساهمين وأمام الشركة لممارسة العناية المهنية عند قيامهم بعملية المراجعة .	٣,٩٤	٠,٧٨٤
٦	على مجلس الإدارة الإفصاح في التقرير السنوي عن أسماء أعضاء لجنة التدقيق ونشاطاتها وعدد اجتماعاتها التي عقدت خلال العام والمشاركين في هذه الاجتماعات .	٣,٩٤	٠,٧٨٤
	إجمالي المحور السادس	٣,٨٦	٠,٨١٤

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

كما قامت الباحثة بحساب التكرارات النسبية والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على فقرات محور الإفصاح والشفافية وفق ما هو موضح في الجدول في الملحق رقم (٦).

من الجدول (٢٥) والجدول في الملحق (٦) المتعلقين بمدى التزام شركات التأمين السورية بمبدأ الإفصاح والشفافية، يُلاحظ أن الغالبية العظمى من إجابات مفردات عينة الدراسة تركّزت ما بين لا أعلم و موافق وبلغ الوسط الحسابي لإجمالي الإجابات (٣,٨٦) وهو أعلى من وسط أداة القياس البالغ (٣) وانحراف معياري بلغ (٠,٨١٤) مما يشير إلى انسجام واضح في إجابات المستجوبين واتفاقهم بشكل كبير حول تحقق هذا المبدأ، وهذا تأكيد على توافر مبدأ الإفصاح والشفافية في شركات التأمين السورية وذلك بالإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة المعلومات الهامة والمتعلقة بالشركات بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركات، وفقاً لأعلى المعايير المحاسبية والمالية وغير المالية للإفصاح والمراجعة و بحيث يتوجب

على قنوات نقل المعلومات أن تتيح إمكانية وصول مستخدمي المعلومات إليها بصورة عادلة وبتكاليف قليلة وفي التوقيت المناسب .

جدول رقم (٢٦): وسطي إجابات أفراد العينة على فقرات محور الإفصاح والشفافية

التسلسل	اسم الشركة	وسطي الإجابات
١	المؤسسة العامة السورية للتأمين	٣,٦٩
٢	الشركة المتحدة للتأمين	٣,٤٧
٣	الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب)	٤,٠٢
٤	الشركة السورية الوطنية للتأمين	٣,٨٦
٥	الشركة السورية الكويتية للتأمين	٣,٧٦
٦	شركة المشرق العربي للتأمين	٤,٠٧
٧	شركة العقيلة للتأمين التكافلي	٣,٩٣
٨	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين (سوليدراتي)	٣,٩٧
٩	الشركة السورية العربية للتأمين	٣,٩٢
١٠	شركة الثقة السورية للتأمين	٤,٠٧
١١	شركة التأمين العربية سورية	٢,٩٠
١٢	شركة أدونيس للتأمين سورية (أدير)	٤,١٠
١٣	الشركة الإسلامية السورية للتأمين	٣,٤٥

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

المحور السابع: مسؤوليات مجلس الإدارة .

تهدف فقرات الأسئلة الواردة في هذا المحور للتعرف إلى مواقف أفراد العينة حول مدى التزام شركات التأمين السورية بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، والنتائج التي تم التوصل إليها يظهرها الجدول الآتي :

جدول رقم (٢٧): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور مسؤوليات مجلس الإدارة

التسلسل	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	يعمل مجلس الإدارة على اساس من المعلومات الكاملة والإطلاع التام وبذل العناية اللازمة لتحقيق مصلحة الشركة والمساهمين .	٣,٩٦	٠,٧٨٥
٢	يقوم مجلس الإدارة بتحديد الأهداف الرئيسية والفرعية ومراجعة واعتماد السياسات والخطط الخاصة بمجال عمل الشركة وفق الأهداف المحددة من قبلها .	٣,٩٥	٠,٧٠٥
٣	يختار مجلس الإدارة ،الإدارة التنفيذية المؤهلة والقادرة على إدارة شؤون الشركة بكفاءة عالية وتحديد مهامها وصلاحياتها وأسلوب مراقبة أدائها .	٣,٩٠	٠,٨٣٦
٤	يضع مجلس الإدارة المعايير اللازمة لاختيار المدير العام ونائبه مع وجوب الالتزام بمتطلبات هيئة الإشراف على التأمين والشروط المطلوب استيفائها والمحددة من قبلها .	٣,٩٢	٠,٨٥٥
٥	يعمل المجلس على ضمان أمانة وسلامة التقارير ونظم المحاسبة في الشركة وضمان المراجعة المستقلة ،والالتزام بالقوانين والمعايير اللازمة .	٣,٨٨	٠,٦٦٨
٦	يعمل مجلس الإدارة على مراجعة سياسة وأنظمة المخاطر (مخاطر الائتتاب ،مخاطر إدارة المطالبات ،مخاطر إعادة التأمين،المخاطر المرتبطة بحساب الاحتياطات الفنية .)	٣,٨٢	٠,٨٣٩
إجمالي المحور السابع		٣,٩١	٠,٧٨١

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

كما قامت الباحثة بحساب التكرارات النسبية والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على فقرات محور مسؤوليات مجلس الإدارة وفق ما هو موضح في الجدول في الملحق رقم (٧).

من الجدول (٢٧) والجدول في الملحق (٧) المتعلقين بمسؤوليات مجلس الإدارة في بيئة شركات التأمين السُّوريّة، يُلاحظ أن الغالبية العظمى من إجابات مفردات عينة الدراسة تركزت ما بين لا أعلم و موافق وبلغ الوسط الحسابي لإجمالي الإجابات (٣,٩١) وهو أعلى من وسط أداة القياس البالغ (٣) وانحراف معياري بلغ

(٠,٧٨١) مما يشير إلى انسجام واضح في إجابات المستجوبين واتفقهم بشكل كبير حول تحقيق هذه المنفعة، وبناءً على ذلك يتوافر مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في شركات التأمين السورية بالعمل بحسن نية ورعاية مصلحة الشركة والمساهمين ومعاملتهم معاملة متساوية، والالتزام بالمعايير الأخلاقية والقانونية، ورعاية مصالح وحقوق أصحاب المصالح، ووضع استراتيجية الشركة وأهدافها، والمتابعة والإشراف على فعالية ممارسة حوكمة الشركات وإجراء التعديلات عند الحاجة، والإشراف على عمليات الإفصاح ونزاهة وسلامة التقارير المالية وحسابات الشركة واختيار وتحديد المكافآت والرواتب بحيث تكون متناسبة بين جميع الأطراف في الشركة والأطراف التي لها علاقة معها والحكم بموضوعية واستقلالية على شؤون الشركة .

جدول رقم (٢٨): وسطي إجابات أفراد العينة على فقرات محور مسؤوليات مجلس الإدارة

التسلسل	اسم الشركة	وسطي الإجابات
١	المؤسسة العامة السورية للتأمين	٣,٩٠
٢	الشركة المتحدة للتأمين	٣,٨٧
٣	الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب)	٣,٥٧
٤	الشركة السورية الوطنية للتأمين	٣,٨٨
٥	الشركة السورية الكويتية للتأمين	٣,٧٩
٦	شركة المشرق العربي للتأمين	٣,٨٧
٧	شركة العقيلة للتأمين التكافلي	٤,٢٩
٨	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين (سوليدراتي)	٣,٩٣
٩	الشركة السورية العربية للتأمين	٣,٩٤
١٠	شركة الثقة السورية للتأمين	٤,٢٤
١١	شركة التأمين العربية سورية	٢,٧٣
١٢	شركة أدونيس للتأمين سورية (أدير)	٣,٨٠
١٣	الشركة الإسلامية السورية للتأمين	٣,٧٤

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

ب- قياس مدى التزام شركات التأمين السورية بمبادئ حوكمة الشركات :

يُبين الجدول الآتي مدى التزام شركات التأمين السورية بمبادئ حوكمة الشركات وهي:

توافر الإطار الفعّال لحوكمة الشركات _ حماية حقوق المساهمين _ المعاملة المتساوية للمساهمين _ دور أصحاب المصالح _ الإفصاح والشفافية _ مسؤوليات مجلس الإدارة .

جدول رقم (٢٩) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمدى التزام شركات التأمين السورية بمبادئ الحوكمة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المبدأ
٦	٠,٩٢٣	٣,٧٢	توافر الإطار الفعال لحوكمة الشركات
١	٠,٨٥٣	٣,٩٨	حماية حقوق المساهمين
٣	٠,٨٠٦	٣,٨٧	المعاملة المتساوية للمساهمين
٥	٠,٧٥٨	٣,٧٨	دور أصحاب المصالح
٤	٠,٨١٤	٣,٨٦	الإفصاح والشفافية
٢	٠,٧٨١	٣,٩١	مسؤوليات مجلس الإدارة
	٠,٨٢٣	٣,٨٥	الكلية

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

يبين الجدول السابق أن مبدأ حماية حقوق المساهمين قد احتل الترتيب الأول مقارنة بالمبادئ الأخرى بمتوسط حسابي (٣,٩٨) ، و بانحراف معياري بلغ (٠,٨٥٣)، تلاه مسؤوليات مجلس الإدارة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٩١) وبانحراف معياري (٠,٧٨١) ، بينما احتلّ توافر الإطار الفعال لحوكمة الشركات المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (٣,٧٢) وبانحراف معياري بلغ (٠,٩٢٣) .

وقد بلغ المتوسط الحسابي للالتزام الكلي بمبادئ حوكمة الشركات (٣,٨٥) والانحراف المعياري منخفض مما يدل على اتساق آراء أفراد العينة حول جميع المحاور . وفي ضوء ما سبق نجد الباحثة أن شركات التأمين السوريّة تلتزم بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بمستوى جيد وبالتالي فإن الآراء التي عبر عنها أفراد العينة تؤكد مدى التزام شركات التأمين السوريّة وتدعمها بشكل أكيد .

المبحث الثاني:

الدراسة التطبيقية:

((دراسة الملاءة المالية في شركات التأمين السورية))

٣-٢-١ مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات التأمين السورية الواردة في الجدول رقم (١) عدا شركة واحدة هي المؤسسة العامة السورية للتأمين تم استبعادها نظراً لطبيعة عملها المختلفة.

٣-٢-٢ فترة الدراسة:

تتناول الدراسة بحث أثر التزام شركات التأمين السورية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الملاءة المالية في هذه الشركات ،ولذلك تمت الدراسة خلال فترتين ،تتمثل الأولى بفترة ما قبل تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين السورية الصادرة في عام ٢٠٠٧، والمتمثلة بعامي (٢٠٠٦، ٢٠٠٧) أما الثانية فتتمثل بفترة ما بعد تطبيق معايير الحوكمة أي الأعوام (٢٠١٢، ٢٠١١، ٢٠١٠، ٢٠٠٩، ٢٠٠٨).

٣-٢-٣ مصادر جمع البيانات :

تم الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية في الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء الدراسة التطبيقية وتمثلت بالقوائم المالية لشركات التأمين ومرفقاتها ،من واقع التقارير الختامية لهذه الشركات ،والمنشورة على الموقع الإلكتروني لهيئة الإشراف والتأمين في الجمهورية العربية السورية.

٣-٢-٤ آلية دراسة وتقييم الملاءة المالية في شركات التأمين السورية :

تم الاعتماد من أجل تقييم دور حوكمة الشركات في تدعيم المركز المالي لشركات التأمين السورية على دراسة الملاءة المالية في شركات التأمين السورية في فترتي قبل وبعد صدور معايير الحوكمة المؤسسية في شركات التأمين السورية من خلال مؤشرات الملاءة المالية المطلوبة بموجب نظام الملاءة لشركات التأمين السورية الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين في سورية .

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع الخطوات التالية :

- ١- حساب قيم الملاءة المالية في فترة ما قبل وما بعد الحوكمة وفقاً لكل مؤشر من مؤشرات الملاءة المالية المستخدمة في الدراسة وذلك لكل شركات التأمين السورية من واقع القوائم المالية لهذه الشركات .
- ٢- حساب المتوسط الحسابي لقيم الملاءة المالية في فترة ما قبل وما بعد الحوكمة وفقاً لكل مؤشر من مؤشرات الملاءة المالية المستخدمة في الدراسة.
- ٣- إجراء اختبار Independent Sample T-Test للتعرف إلى ما إذا كان هناك فرق حقيقي بين المتوسطات الحسابية لقيم كل مؤشر قبل وبعد تطبيق مبادئ الحوكمة .

٣-٢-٥ دراسة الملاءة المالية لشركات التأمين السورية :

تم إجراء الدراسة من خلال المؤشرات (النسب):

$$١ - \text{المؤشر الأول} = \frac{\text{الأقساط الإجمالية الصافية}}{١٠٠ \times}$$

إجمالي حقوق المساهمين

ونقيس هذه النسبة علاقة إجمالي الاكتتابات المعرضة للخطر (الأقساط الإجمالية) بحقوق المساهمين ،وينبغي ألا تزيد هذه النسبة عن ٢٥٠% ، وذلك وفقاً لنظام الملاءة الخاص بشركات التأمين السورية ، إذ أنه كلما زادت هذه النسبة زاد تعرض شركة التأمين للخطر .

وقد قامت الباحثة بحساب قيم المؤشر الأول والوسط الحسابي لقيمه لشركات التأمين السورية من واقع القوائم المالية لهذه الشركات خلال فترتين ،تتمثل الفترة الأولى بالسنوات (٢٠٠٦،٢٠٠٧) ، أي الفترة التي تسبق تطبيق مبادئ الحوكمة من قبل هذه الشركات ، والفترة الثانية متمثلة بالأعوام التالية لبدء تطبيق مبادئ الحوكمة في هذه الشركات أي الأعوام (٢٠١٢،٢٠١١،٢٠١٠،٢٠٠٩،٢٠٠٨) ، كما هو موضح في الجدول الآتي :

جدول رقم (٣٠) قيم المؤشر الأول للملاءمة المالية لشركات التأمين السورية وفق نظام هامش الملاءمة الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين في سورية

التسلسل	اسم الشركة	قيم المؤشر قبل الحوكمة (%)		قيم المؤشر بعد الحوكمة (%)					وسطي القيم قبل الحوكمة (%)	وسطي القيم بعد الحوكمة (%)
		٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢		
١	الشركة المتحدة للتأمين	١٧,٣٢	٧٣,٨٥	١٠٠,٢٩	١٠٦,٤٦	١٠٤,٣٤	١٠٥,٢	١٠٧,٣٣	٤٥,٥٨٥	١٠٤,٧٢٤
٢	الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب)	٦,٢٢	٣٩,٩٢	٦٤,٣٤	٥٦,٧١	٩٤,٠٧	٩٢,٧٣	٩٥,١٢	٢٣,٠٧	٨٠,٥٩٤
٣	الشركة السورية الوطنية للتأمين	٩,١٣	٨٦,٥٦	١٨٣,٥٥	٩٥,٣٦	١٠٨,٢٥	١٠٩,٧	١١٢,٥٤	٤٧,٨٤٥	١٢١,٨٨
٤	الشركة السورية الكويتية للتأمين	٠,٠٥	٨٢,٤١	٩٤,١٢	٨٤,٩٨	٨٣,٥٣	٨٢,١٢	٨٥,١٥	٤١,٢٣	٨٥,٩٨
٥	شركة المشرق العربي للتأمين	٠	١٦,٥٥	٤٩,٢٢	٥٩,٣٩	٧١,٧٦	٧٢,١٣	٧٤,٦٢	٨,٢٧٥	٦٥,٤٢٤
٦	شركة العقيلة للتأمين التكافلي	—	٠	٠,٧٣	٢٤,٢٦	٤٢,٩٤	٤٥,٨٦	٥٣,٣٤	٠	٣٣,٤٢٦
٧	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين (سوليدراتي)	—	٠	١٣,٦٤	٢٤,٧٣	٤٩,٦٣	٥٢,٣٦	٥٤,٢٢	٠	٣٨,٩١٦
٨	الشركة السورية العربية للتأمين	١٢,٢	٤٨,٣٣	٧٩,٢٤	٧٤,٨٤	٧٧,٦٨	٧٨,٦٥	٧٩,٢٢	٣٠,٢٦٥	٧٧,٩٢٦
٩	شركة الثقة السورية للتأمين	٠	١٤,٦٤	٦٠,٣٤	٧٢,٧٣	٨٨,١٨	٨٨,٢٢	٨٩,٦٧	٧,٣٢	٧٩,٨٢٣
١٠	شركة التأمين العربية سورية	١,٥٨	١٨,٩٦	٤٣,٠٤	٤٧,٢٧	٦٤,٧٦	٦٥,٢٢	٦٧,٥٠	١٠,٢٧	٥٧,٥٥٨
١١	شركة أدونيس للتأمين سورية (أدير)	—	٠	٥,٣٢	٢٨,٤٧	٢٩,٧٦	٣١,٢٢	٣٤,٢	٠	٢٥,٧٩٤
١٢	الشركة الإسلامية السورية للتأمين	—	—	٠,٩	٤٦,٠٦	٤٩,٠١	٤٩,٦٦	٥٠,٦٥	—	٣٩,٢٥٦

الجدول من إعداد الباحثة استناداً للبيانات المالية الواردة في القوائم المالية الختامية لشركات التأمين السورية .

ملاحظة : يجب ألا تزيد هذه النسبة عن ٢٥٠%

في الشركات المساهمة المغفلة العامة ، يُلاحظ أن قبل تطبيق الحوكمة _ ولا سيما في السنة الأولى لبدء مزاوله هذه الشركات نشاطها (سنة التأسيس)-كانت قيم المؤشر في ثلاثة منها (شركة المشرق العربي للتأمين ،شركة العقيلة للتأمين التكافلي ،شركة الاتحاد العربي للتأمين سوليدراتي)هي صفر ، وذلك بسبب عدم وجود أية اكتتابات في هذه الشركات في هذه السنة أما في الشركات الأربعة الأخرى (المتحدة للتأمين،السورية الدولية للتأمين ،الوطنية للتأمين،والشركة الكويتية للتأمين)، نلاحظ أن قيمة المؤشر في سنة التأسيس مخفضة ،وذلك بسبب الأقساط الإجمالية المنخفضة لهذه الشركات في سنة التأسيس ،وفي العام التالي أي في ٢٠٠٧ ارتفعت قيم

المؤشر في الشركات الأربعة بشكل ملحوظ . وذلك بسبب ارتفاع الأقساط الإجمالية في هذا العام بشكل كبير مقارنة بعام التأسيس وقد برزت هذه الزيادة على وجه الخصوص في الشركة السورية الكويتية للتأمين ، وذلك بسبب ازدياد الأقساط الإجمالية بشكل كبير في هذه الشركة، وقد تباينت قيم المؤشر للشركات بالارتفاع والانخفاض بعد تطبيق الحوكمة حسب كل شركة وتبعاً لتغير الأقساط الإجمالية لكل شركة ، ويلاحظ التغير الكبير لقيمة المؤشر للشركة السورية الوطنية للتأمين إذ ارتفعت قيمة المؤشر من (٨٦,٥٦%) في عام ٢٠٠٧ إلى (١٨٣,٥٥%) في عام ٢٠٠٨ ، وذلك بسبب الارتفاع الكبير في الأقساط الإجمالية وهذا الارتفاع مرده في تلك الفترة إلى ارتفاع الأقساط الإجمالية لفرع السيارات ، ثم عادت وانخفضت قيمة المؤشر بشكل كبير في ٢٠٠٩ وذلك بسبب انخفاض أقساط السيارات عما كانت عليه في ٢٠٠٨ ، أما شركات (المشرق، العقيلة، والاتحاد التعاوني سوليراتي) أخذت في الزيادة المضطردة من عام ٢٠٠٩-٢٠١٢ بسبب الازدياد المستمر في الأقساط الإجمالية لهذه الشركات.

وبدراسة قيم المؤشر في الشركات المساهمة المغفلة الخاصة يُلاحظ تطور قيم المؤشر في هذه الشركات يشبه إلى حد كبير تطور قيم المؤشر في الشركات المساهمة المغفلة العامة لاسيما من حيث قيم المؤشر في التأسيس ، إذ كانت إما صفراً كما هو الحال في شركتي (الثقة و أدونيس) وذلك بسبب عدم وجود أية اكتتابات في هذه الشركات في عام التأسيس ، أو ذات قيم منخفضة كما هو الحال في (الشركة السورية العربية للتأمين وشركة التأمين العربية - سورية) ، في حين أن قيم المؤشر في شركات (السورية العربية للتأمين ، الثقة ، التأمين العربية - سورية) اخذت بالارتفاع في عام ٢٠٠٧ بعد أن كانت منخفضة في الشركات الثلاث في عام ٢٠٠٦ . وبعد تطبيق الحوكمة يلاحظ ازدياد قيم المؤشر في اغلبية الشركات وتذبذب القيم في بعض الشركات وذلك تبعاً لتغير الأقساط الإجمالية في هذه الشركات ويلاحظ أن نسبة الازدياد كانت أقل ما يمكن في شركة أدونيس للتأمين - سورية (أدير).

وبمقارنة الأوساط الحسابية لقيم المؤشر الأول قبل وبعد الحوكمة نجد أن قيم الأوساط بعد تطبيق مبادئ الحوكمة في شركات التأمين السورية كافة عدا الشركة الإسلامية السورية للتأمين هي أكبر من قيم الأوساط المقابلة لها قبل الحوكمة ، وهذا أمر إيجابي يدل على تطور عمل هذه الشركات بعد تطبيق مبادئ الحوكمة لاسيما من حيث زيادة الأقساط الإجمالية في هذه الشركات، أما في الشركة الإسلامية السورية للتأمين فلا يوجد لهذه الشركة وسط حسابي للقيم قبل الحوكمة مقابل للوسط الحسابي بعد الحوكمة ، لذلك قمنا باستبعاد هذه الشركة عند إجراء الاختبار الإحصائي الخاص بالفروق بين قيم الأوساط الحسابية قبل وبعد الحوكمة لهذا المؤشر وللتعرف إلى ما إذا كان هناك فرق حقيقي بين الأوساط الحسابية لقيم المؤشر الأول قبل وبعد الحوكمة قمنا بإجراء اختبار

Independent Sample T-Test على قيم هذه الأوساط فظهرت نتيجة الاختبار وفق ماهو موضح في الجدول الآتي :

جدول رقم (٣١): نتائج اختبار Independent Sample T-Test للأوساط الحسابية لقيم المؤشر الأول قبل وبعد الحوكمة

البيان	الأوساط الحسابية لقيم المؤشر الأول قبل الحوكمة	الأوساط الحسابية لقيم المؤشر الأول بعد الحوكمة
الوسط الحسابي	٢٩,٤٤ %	٧٠,١٩ %
التباين	١٥٢٥,٥٦	١٥٦١,٣٨
عدد لملاحظات	١١	١١
درجات الحرية (df)	٢٠	
مستوى المعنوية المحسوب	٠,٠١٤٣	

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

يُلاحظ من الجدول السابق أن متوسط الأوساط الحسابية لقيم المؤشر الأول قبل تطبيق مبادئ الحوكمة لكل شركات التأمين السوريّة يساوي ٢٩,٤٤ % ، ومتوسط الاوساط الحسابية لقيم المؤشر الأول بعد الحوكمة يساوي ٧٠,١٩ %، وأن قيمة مستوى المعنوية المحسوب هو ٠,٠١٤٣ ، وهي أصغر من مستوى المعنوية المحدد ب(٠,٠٥)، وبالتالي فإن هذا يؤكد وجود فرق حقيقي بين قيم المؤشر الأول للملاءة المالية في شركات التأمين السوريّة قبل وبعد تطبيق مبادئ الحوكمة .

٢- المؤشر الثاني:

المؤشر الثاني = حجم أقساط إعادة التأمين الصادر × ١٠٠

لأقساط الإجمالية الصافية

تقيس هذه النسبة مدى اعتماد شركة التأمين على إعادة التأمين ،حيث إنه من المفروض أن تتبع الشركة سياسة إعادة تناسب ظروفها ووضعها المالي بعد دراسة معمّقة للأقساط المكتتب بها ، وبما لا يتعارض مع التعليمات الصادرة بخصوص إعادة التأمين من قبل هيئة الإشراف على التأمين في سورية ،وقد نص نظام الملاءة الخاص بشركات التأمين السورية على أنه يجب ألا تزيد قيمة هذا المؤشر عن (٧٥ %) ، وبحيث لا يدخل في حساب هذا المؤشر تأمين السيارات بشقيه الإلزامي والتكميلي ،كما يستثنى من حجم الأقساط المعتمدة أقساط وثائق الواجهة ال (Fronting) الموافق عليها من قبل هيئة الإشراف على التأمين في سورية .

وقد قامت الباحثة بحساب قيم المؤشر الثاني لشركات التأمين السوريّة من واقع القوائم الماليّة لهذه الشركات خلال فترتي قبل و بعد تطبيق مبادئ الحوكمة ومن ثم حساب الوسط الحسابي لقيم المؤشر الثاني قبل و بعد تطبيق مبادئ الحوكمة وذلك لكل شركة من شركات التأمين السورية على حدة كما هو موضح في الجدول الآتي :

جدول رقم (٣٢) قيم المؤشر الثاني للملاءة المالية لشركات التأمين السورية وفق نظام هامش الملاءة الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين في سورية

التسلسل	اسم الشركة	قيم المؤشر قبل الحوكمة (%)		قيم المؤشر بعد الحوكمة (%)					وسطي القيم قبل الحوكمة (%)	وسطي القيم بعد الحوكمة (%)
		٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢		
١	الشركة المتحدة للتأمين	٧١,٤٩	٧٢,٤٦	٧٦,٧٠	٧٤,١٠	٧٢,٦٠	٧٣,٥٠	٧١,٢٤	٧١,٩٧٥	٧٣,٦٢٨
٢	الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب)	٩٠,٥١	٨٥,٢٦	٧٢,٩١	٦٧,٨١	٦٨,٢٠	٦٧,٩١	٦٨,٨٦	٨٧,٨٨٥	٦٩,١٣٨
٣	الشركة السورية الوطنية للتأمين	١٩,٩	٤٩,٩	٥٤	٤٧,٦٠	٥٠	٤٩,٣٢	٥٠,٦٤	٣٤,٤٥	٥٠,٣١٢
٤	الشركة السورية الكويتية للتأمين	٥,٩	٧٧,٨٣	٨٣,٤٢	٧٢,١٨	٧١,٧٢	٧٣,٠٤	٧٤,٦٧	٤١,٨٦٥	٧٥,٠٠٦
٥	شركة المشرق العربي للتأمين	-	٨٥,٦٧	٧٥,٩٣	٧٢,٤٢	٧٠,٦٩	٧٤,٦٥	٧٥,٢٣	٨٥,٦٧	٧٣,٧٨٤
٦	شركة العقيلة للتأمين التكافلي	-	-	٨٨,٨٨	٨٤,٢٢	٨٨,٣٥	٨٧,٢٥	٨٨,٧٨	-	٨٧,٤٩٦
٧	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين (سوليديراتي)	-	-	٥١,٥٠	٣٨,٤٠	٣٢,٢٠	٤٠,٦٤	٥٢,٨٥	-	٤٣,١١٨
٨	الشركة السورية العربية للتأمين	٨٥,٢١	٨٨,٨٣	٨٥,٣٦	٨٠,٥٢	٥٤,٠٩	٥٦,٨٧	٥٧,٠٣	٨٧,٠٢	٦٦,٧٧٤
٩	شركة الثقة السورية للتأمين	-	٨٣,٤٣	٦٨,٧٢	٦٤,٨٥	٨٦,٢٥	٧٧,٥٠	٧٥,٢٥	٨٣,٤٣	٧٣,٩١٤
١٠	شركة التأمين العربية سورية	٧١,٨٢	٧٨,٣٤	٨٢,٣٧	٧٥,٢٠	٧١,٢٩	٧٢,٥٠	٧٥,٠٦	٧٥,٠٨	٧٥,٢٨٤
١١	شركة أدونيس للتأمين سورية (أدير)	-	-	٨٤,٢٦	٨٧,٢٣	٧٩,٦٣	٨٤,٤٣	٨٣,٠٢	-	٨٣,٧١٤
١٢	الشركة الإسلامية السورية للتأمين	-	-	٩٩	٨٥,٩٧	٦٥,٣٤	٦٧,٢٥	٧٥,٠٢	-	٧٨,٥١٦

الجدول من إعداد الباحثة استناداً للبيانات المالية الواردة في القوائم المالية الختامية لشركات التأمين السوريّة .

ملاحظة : يجب ألا تزيد هذه النسبة عن ٧٥%

ومن خلال المقارنة بين الأوساط الحسابية لقيم المؤشر الثاني قبل وبعد الحوكمة وجدت الباحثة أن قيم الأوساط

بعد الحوكمة في أربع شركات (الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب) ،شركة المشرق العربي للتأمين ،الشركة

السورية العربية للتأمين ،شركة الثقة السورية للتأمين)هي أقل مما كانت عليه قبل الحوكمة ،إلا أن هذا الانخفاض

غير مجدٍ كثيراً، إذ بقيت قيمة الوسط الحسابي بعد الانخفاض (أي بعد الحوكمة) فيها قريبة من الحد الأقصى للمعدل النمطي لهذا المؤشر، إذ بلغت على التوالي (٦٩,١٣٨ %، ٧٣,٧٨٤ %، ٦٦,٧٧٤ %، ٧٣,٩١٤ %). أما في الشركات (الشركة المتحدة للتأمين، الشركة السورية الوطنية للتأمين، الشركة السورية الكويتية للتأمين، شركة التأمين العربية - سورية) فإن وسيطي القيم بعد الحوكمة أكبر مما هو عليه قبل الحوكمة، وبدا هذا الارتفاع واضحاً في الشركة السورية الكويتية للتأمين، إلا أنه غير مجدٍ، لأن وسيطي القيم بعد الحوكمة البالغ (٧٥,٠٠٦ %) تجاوز المعدل النمطي لهذا المؤشر، بعد أن كانت قيمة وسيطي القيم قبل الحوكمة في هذه الشركة والبالغة (٤١,٨٦٥ %) ضمن المعدل النمطي لهذا المؤشر، أما في شركة التأمين العربية - سورية فإن وسيطي القيم قبل وبعد الحوكمة على التوالي (٧٥,٠٨ %، ٧٥,٢٨٤ %)، أما في الشركة السورية الوطنية للتأمين ارتفع وسيطي قيم المؤشر من (٣٤,٤٥ %) قبل الحوكمة إلى (٥٠,٥٣ %) بعد الحوكمة وهو ضمن المعدل النمطي لهذا المؤشر. أما في الشركات (شركة العقيلة للتأمين التكافلي، شركة الاتحاد التعاوني للتأمين (سوليدراتي)، شركة أدونيس للتأمين - سورية (أدير)، الشركة الإسلامية السورية للتأمين) فلا يوجد فيها قيم للمؤشر في السنوات التي تسبق تطبيق مبادئ الحوكمة أي في عامي (٢٠٠٦، ٢٠٠٧)، لذلك قمنا باستبعاد هذه الشركات عند إجراء الاختبار الاحصائي الخاص بالفروق بين قيم الأوساط الحسابية قبل وبعد الحوكمة لهذا المؤشر. وللتعرف إلى ما إذا كان هناك فرق حقيقي بين الأوساط الحسابية لقيم المؤشر الثاني قبل وبعد الحوكمة قمنا بإجراء اختبار Independent Sample T-Test على قيم هذه الأوساط فظهرت نتيجة الاختبار وفق ما هو موضح في الجدول الآتي :

جدول رقم (٣٣): نتائج اختبار Independent Sample T-Test للأوساط الحسابية لقيم المؤشر الثاني قبل وبعد الحوكمة

البيان	الأوساط الحسابية لقيم المؤشر الأول قبل الحوكمة	الأوساط الحسابية لقيم المؤشر الأول بعد الحوكمة
الوسط الحسابي	٦٧,٦٣٣ %	٦٩,٧٣٠ %
التباين	٤٨٦,٥٢	١٥٨,٤٨
عدد لملاحظات	٨	٨
درجات الحرية (df)	١٤	
مستوى المعنوية المحسوب	٠,٩٢٧٣	

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

يُلاحظ من الجدول السابق أن متوسط الأوساط الحسابية لقيم المؤشر الثاني قبل الحوكمة لكل شركات التأمين السوريّة يساوي ٦٧,٦٣٣%، ومتوسط الأوساط الحسابية لقيم المؤشر الثاني بعد الحوكمة يساوي ٦٩,٧٣٠%، وأن قيمة مستوى المعنوية المحسوب هو ٠,٩٢٧٣، وهو أكبر من مستوى المعنوية المحدد ب(٠,٠٥)، وبالتالي فإن هذا يؤكد عدم وجود فرق حقيقي بين قيم المؤشر الثاني للملاءة المالية في شركات التأمين السورية قبل وبعد تطبيق مبادئ الحوكمة .

٣- المؤشر الثالث

$$\text{المؤشر الثالث} = \frac{\text{الاحتياطيات الفنية}}{100 \times \text{الموجودات المتداولة}}$$

ويهدف هذا المؤشر إلى التأكد من أنّ شركة التأمين لديها أصول متداولة كافية لتغطية احتياطياتها الفنيّة، وبالتالي قدرة شركة التأمين على تلبية التعويضات والالتزامات المترتبة لحملة الوثائق، والمعدل النمطي لهذا المؤشر وفق ما نصّ عليه نظام الملاءة الخاص بشركات التأمين السوريّة هو ألاّ تزيد قيمة هذا المؤشر عن ١٠٠% .

وقد قامت الباحثة بحساب قيم المؤشر الثالث لشركات التأمين السورية من واقع القوائم الماليّة لهذه الشركات خلال فترتي قبل وبعد الحوكمة ومن ثم حساب الوسط الحسابي لقيم المؤشر الثالث قبل و بعد تطبيق مبادئ الحوكمة وذلك لكل شركة من شركات التأمين السوريّة على حدة كما هو موضح في الجدول الآتي :

جدول رقم (٣٤) قيم المؤشر الثالث للملاءة المالية لشركات التأمين السورية وفق نظام هامش الملاءة الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين في سورية:

التسلسل	اسم الشركة	قيم المؤشر قبل الحوكمة (%)		قيم المؤشر بعد الحوكمة (%)					وسطي القيم قبل الحوكمة (%)	وسطي القيم بعد الحوكمة (%)
		٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢		
١	الشركة المتحدة للتأمين	٨,٣٤	٢٨,٥٨	٣٨,٥١	٤٩,٢	١٠٥,٦١	٧٧,٤٥	٧٨,٥٤	١٨,٤٦	٦٩,٨٦٢
٢	الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب)	٥,٦٥	١٥,٣١	٢٨,٥٩	٣١,٦٨	٥٩,٤٩	٥٧,٤٥	٦٠,٢٧	١٠,٤٨	٤٧,٤٩٦
٣	الشركة السورية الوطنية للتأمين	٥,٥٥	٣٩,٥٥	٦٢,٤٨	٥٩,١٦	٥٩,١٥	٥٨,٢٥	٦٠,٤٥	٢٢,٥٥	٥٨,٦٩٨
٤	الشركة السورية الكويتية للتأمين	٠,٠٢	٢٦,١١	٣١,٨٩	٥٤,٨٧	٥٧,٥٩	٥٨,٦٧	٥٧,٨٨	١٣,٠٦٥	٥٢,١٨
٥	شركة المشرق العربي للتأمين	٠	٧,٦٥	٢٢,٥٦	٢٩,٢٤	٣٧,٢٨	٣٩,٣٤	٤٠,٨٧	٣,٨٢٥	٣٣,٨٥٨
٦	شركة العقيلة للتأمين التكافلي	—	٠	٠,٣٩	١٤,٧٨	٢٨,٤٣	٣٠,٢٥	٣٥,٤٥	٠	٢١,٨٦
٧	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين (سوليدراتي)	—	٠	١٤,٥٣	١٨,٩٩	٦٢,٤٥	٦٢,٥٦	٦٣,٤٦	٠	٤٤,٣٩٨
٨	الشركة السورية العربية للتأمين	٤,٨٣	٢٣,٩٤	٤٠,٠٤	٤٢,١٢	٤٣,٠١	٤٣,٣٤	٤٤,٤٣	١٤,٣٨	٤٢,٥٨٨
٩	شركة الثقة السورية للتأمين	٠	٩,١٧	٣٤,٤٦	٤٣,٥٣	٥٠,٤٧	٥١,٢٤	٥٢,٥٠	٤,٥٨٥	٤٦,٤٤
١٠	شركة التأمين العربية سورية	٠,٥٨	٩,٥٩	١٧,٨٩	٢٥,٥٤	٣٣,٣٥	٣٤,٢٤	٣٦,٤٤	٥,٠٨٥	٢٩,٤٩٢
١١	شركة أدونيس للتأمين سورية (أدير)	—	٠	٢,٠٥	١٥,٥٣	٢٣,٣٣	٢٥,٢٦	٢٧,٥٨	٠	١٨,٧٥
١٢	الشركة الإسلامية السورية للتأمين	—	—	٠,٤٧	٢٣,٢٨	٢٩,٠٧	٢٨,٧٨	٢٩,٨٨	٠	٢٢,٢٩٦

الجدول من إعداد الباحثة استناداً للبيانات المالية الواردة في القوائم المالية الختامية لشركات التأمين السورية .

ملاحظة : يجب ألا تزيد هذه النسبة عن ١٠٠%

بعد حساب الأوساط الحسابية لقيم المؤشر الثالث للملاءة المالية لكل شركات التأمين قبل وبعد تطبيق مبادئ الحوكمة وجدنا أن الأوساط الحسابية لقيم المؤشر قبل تطبيق مبادئ الحوكمة أخذت قيمةً منخفضة في أغلب الشركات بلغ أعلاها في السورية العربية للتأمين أمّا في الشركات (العقيلة_سوليدراتي_أدونيس_أدير) فقد أخذ

الوسط قيمة الصفر. أمّا الأوساط الحسابية لقيم المؤشر الثالث بعد الحوكمة فجميعها ضمن المعدل النمطي لهذا المؤشر وتتراوح بين (١٨,٧٥-٦٩,٨٦٢) .

ومن خلال المقارنة بين الأوساط الحسابية لقيم المؤشر الثالث قبل وبعد الحوكمة في جميع الشركات عدا الشركة الإسلامية السورية للتأمين فإنّ الأوساط الحسابية لقيم المؤشر بعد الحوكمة أكبر مما هو عليه قبل الحوكمة، وهذا الفارق يُعدّ إيجابياً. ولا بُدّ من الإشارة إلى أن الشركة الإسلامية السورية للتأمين هي الشركة الوحيدة من بين شركات التأمين السورية التي باشرت عملها بعد البدء بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ، ولذلك فإنه لا يوجد في هذه الشركة قيم للمؤشر في السنوات (٢٠٠٧-٢٠٠٦) التي سبقت تطبيق مبادئ الحوكمة وبالتالي لا يوجد قيمة لوسطي القيم قبل الحوكمة تقابل وسطي القيم بعد الحوكمة ، ولذلك تم استبعاد هذه الشركة عند إجراء الاختبار الإحصائي الخاص بالفروق بين قيم الأوساط الحسابية قبل وبعد تطبيق مبادئ الحوكمة لهذا المؤشر .

وللتعرّف إلى ما إذا كان هناك فرق حقيقي بين الأوساط الحسابية لقيم المؤشر الثالث قبل وبعد الحوكمة قمنا بإجراء اختبار Independent Sample T-Test على قيم هذه الأوساط فظهرت نتيجة الاختبار وفق ما هو موضح في الجدول الآتي :

جدول رقم (٣٥): نتائج اختبار Independent Sample T-Test للأوساط الحسابية لقيم المؤشر الثالث قبل وبعد الحوكمة

البيان	الأوساط الحسابية لقيم المؤشر الأول قبل الحوكمة	الأوساط الحسابية لقيم المؤشر الأول بعد الحوكمة
الوسط الحسابي	١٢,٠٦٣	٤٢,٣٢٩ %
التيباين	٢١٧,١٩	٢٩٥,٧٦
عدد لمشاهدات	١١	١١
درجات الحرية (df)	٢٠	
مستوى المعنوية المحسوب	٠,٠٠٠٧٢٢	

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

يُلاحظ من الجدول السابق أن متوسط الأوساط الحسابية لقيم لمؤشر الثالث قبل تطبيق مبادئ الحوكمة لكافة شركات التأمين السورية يساوي ١٢,٠٦٣ %، ومتوسط الأوساط الحسابية لقيم المؤشر الثالث بعد الحوكمة يساوي ٤٢,٣٢٩ %، وأنّ قيمة مستوى المعنوية المحسوب هو ٠,٠٠٠٧٢٢ وهي أصغر من مستوى المعنوية المحدد ب(٠,٠٥)، وبالتالي فإن هذا يؤكّد وجود فرق حقيقي بين قيم المؤشر الثالث للملاءة الماليّة في شركات التأمين السوريّة قبل وبعد تطبيق مبادئ الحوكمة.

المبحث الثالث :

عرض وتحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة

فيما يلي عرض وتحليل لنتائج اختبار فرضيات الدراسة :

قامت الباحثة باختبار الفرضية الرئيسة والتي يمكن صياغتها إحصائياً على النحو الآتي : ((توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحوكمة ومستوى الأداء في شركات التأمين))، وذلك من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في اختبار الفرضيات الفرعية الخمس المتمثلة بمبادئ الحوكمة .

٣-٣-١ اختبار الفرضية الفرعية الأولى للدراسة :

تم اختبار الفرضية الفرعية الأولى والتي تم صياغتها إحصائياً على النحو الآتي : ((توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام شركات التأمين السورية بتطبيق مبدأ حقوق المساهمين ، وبين الملاءة المالية في شركات التأمين السورية))، وذلك عن طريق حساب معامل الارتباط (بيرسون) Correlation Coefficient لإثبات وجود العلاقة بين وسطي إجابات أفراد العينة عن فقرات المحور الثالث الموجهة للتعرف إلى مدى تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين كأحد مبادئ الحوكمة ، وبين الأوساط الحسابية لقيم مؤشرات الملاءة المالية في شركات التأمين السورية بعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ، وذلك بالنسبة للمؤشرات التي أظهرت فرقاً ذا دلالة إحصائية بين الأوساط الحسابية لقيم المؤشر قبل وبعد تطبيق مبادئ الحوكمة ، وتقبل الفرضية إذا كانت قيمة معامل الارتباط قوية . وتم ذلك كالتالي :

١- تمّ حساب قيمة معامل الارتباط بين وسطي إجابات أفراد العينة عن فقرات المحور الثالث في الاستبيان الموجهة للتعرف إلى مدى تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين الواردة في الجدول رقم (٢٠)، وبين الأوساط الحسابية لقيم المؤشر الأول للملاءة المالية بعد الحوكمة وفقاً لنظام هامش الملاءة الخاص بشركات التأمين السورية والصادر عن هيئة الإشراف على التأمين في سورية الواردة في الجدول رقم (٣٠)، فبلغت قيمته (٠,٦٧٣٤).

٢- تمّ حساب قيمة معامل الارتباط بين وسطي إجابات أفراد العينة عن فقرات المحور الثالث في الاستبيان الموجهة للتعرف إلى مدى تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين الواردة في الجدول رقم (٢٠)، وبين الأوساط الحسابية لقيم المؤشر الثالث للملاءة المالية بعد الحوكمة وفقاً لنظام هامش الملاءة الخاص بشركات التأمين السورية والصادر عن هيئة الإشراف على التأمين في سورية الواردة في الجدول (٣٤)، فبلغت قيمته (٠,٦٨٢١).

وبملاحظة قيم معاملات الارتباط المحسوبة بين وسطي إجابات أفراد العينة عن فقرات المحور الثالث من الاستبيان المتعلّقة بمدى التزام شركات التأمين السورية بتطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين وبين الأوساط الحسابية لقيم الملاءة الماليّة في هذه الشركات بعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤشّرين وفق نظام هامش الملاءة الخاص بشركات التأمين السوريّة تبين أنّ جميع معاملات الارتباط هي أكبر من (٠,٥) وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام شركات التأمين السوريّة بتطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين .وبين الملاءة الماليّة في هذه الشركات ،وبالتالي إثبات الفرضيّة الفرعيّة الأولى .

٣-٣-٢ اختبار الفرضيّة الفرعيّة الثانية للدراسة :

تم اختبار الفرضيّة الفرعيّة الثانية والتي تم صياغتها إحصائياً على النحو الآتي: ((توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام شركات التأمين السوريّة بتطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين ،وبين الملاءة الماليّة في شركات التأمين السوريّة))، وذلك عن طريق حساب معامل الارتباط (بيرسون) Correlation Coefficient لإثبات وجود العلاقة بين وسطي إجابات أفراد العينة عن فقرات المحور الرابع الموجّهة للتعرف إلى مدى تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين كأحد مبادئ الحوكمة ،وبين الأوساط الحسابية لقيم مؤشّرات الملاءة الماليّة في شركات التأمين السوريّة بعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ،وذلك بالنسبة للمؤشّرات التي أظهرت فرقاً ذا دلالة إحصائية بين الأوساط الحسابية لقيم المؤشّر قبل وبعد تطبيق مبادئ الحوكمة ،وتُقبل الفرضيّة إذا كانت قيمة معامل الارتباط قويّة .وتمّ ذلك كالآتي :

١- تمّ حساب قيمة معامل الارتباط بين وسطي إجابات أفراد العينة عن فقرات المحور الرابع في الاستبيان الموجّهة للتعرف إلى مدى تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين الواردة في الجدول رقم (٢٢)، وبين الأوساط الحسابية لقيم المؤشّر الأول للملاءة الماليّة بعد الحوكمة وفقاً لنظام هامش الملاءة الخاص بشركات التأمين السوريّة والصّادر عن هيئة الإشراف على التأمين في سورية الواردة في الجدول رقم (٣٠)، فبلغت قيمته (٠,٥٧٢٩).

٢- تمّ حساب قيمة معامل الارتباط بين وسطي إجابات أفراد العينة عن فقرات المحور الرابع في الاستبيان الموجّهة للتعرف إلى مدى تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين الواردة في الجدول رقم (٢٢)، وبين الأوساط الحسابية لقيم المؤشّر الثالث للملاءة الماليّة بعد الحوكمة وفقاً لنظام هامش الملاءة الخاص بشركات التأمين السوريّة والصّادر عن هيئة الإشراف على التأمين في سورية الواردة في الجدول رقم (٣٤)، فبلغت قيمته (٠,٦٥٩٨).

إذاً نجد أن قيم معاملات الارتباط المحسوبة بين وسطي إجابات أفراد العينة عن فقرات المحور الرابع من الاستبيان التي تتعلق بمدى التزام شركات التأمين السورية بتطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين وبين الأوساط الحسابية لقيم الملاءة المالية في هذه الشركات بعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤشرين وفق نظام هامش الملاءة الخاص بشركات التأمين السورية هي أكبر من (٠,٥) وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام شركات التأمين السورية بتطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين وبين الملاءة المالية في هذه الشركات ،وبالتالي إثبات الفرضية الفرعية الثانية.

٣-٣-٣ اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة :

تم اختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتي تم صياغتها إحصائياً على النحو الآتي: ((توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام شركات التأمين السورية بتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح ،وبين الملاءة المالية في شركات التأمين السورية))، وذلك عن طريق حساب معامل الارتباط (بيرسون) Correlation Coefficient لإثبات وجود العلاقة بين وسطي إجابات أفراد العينة عن فقرات المحور الخامس الموجهة للتعرف إلى مدى تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح كأحد مبادئ الحوكمة ،وبين الأوساط الحسابية لقيم مؤشرات الملاءة المالية في شركات التأمين السورية بعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ،ذلك بالنسبة للمؤشرات التي أظهرت فرقاً ذا دلالة إحصائية بين الأوساط الحسابية لقيم المؤشر قبل وبعد تطبيق مبادئ الحوكمة ،وتقبل الفرضية إذا كانت قيمة معامل الارتباط قوية .ونتم ذلك كالاتي :

١- تمّ حساب قيمة معامل الارتباط بين وسطي إجابات أفراد العينة عن فقرات المحور الخامس في الاستبيان الموجهة للتعرف إلى مدى تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح الواردة في الجدول رقم (٢٤)، وبين الأوساط الحسابية لقيم المؤشر الأول للملاءة المالية بعد الحوكمة وفقاً لنظام هامش الملاءة الخاص بشركات التأمين السورية والصادر عن هيئة الإشراف على التأمين في سورية الواردة في الجدول رقم (٣٠)، فبلغت قيمته (٠,٧٢٠٢).

٢- تمّ حساب قيمة معامل الارتباط بين وسطي إجابات أفراد العينة عن فقرات المحور الخامس في الاستبيان الموجهة للتعرف إلى مدى تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح الواردة في الجدول رقم (٢٤)، وبين الأوساط الحسابية لقيم المؤشر الثالث للملاءة المالية بعد الحوكمة وفقاً لنظام هامش الملاءة الخاص بشركات التأمين السورية والصادر عن هيئة الإشراف على التأمين في سورية الواردة في الجدول (٣٤)، فبلغت قيمته (٠,٦٦١٣).

وبالتالي فإنَّ قيم معاملات الارتباط التي تمَّ حسابها بين وسطي إجابات أفراد العينة عن فقرات المحور الخامس من الاستبيان التي تتناول مدى التزام شركات التأمين السُوريّة بتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وبين الأوساط الحسابية لقيم الملاءة الماليّة في هذه الشركات بعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤشّرين وفق نظام هامش الملاءة الخاص بشركات التأمين السُوريّة هي أكبر من (٠,٥) وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام شركات التأمين السُوريّة بتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وبين الملاءة الماليّة في هذه الشركات ،إذاً إثبات الفرضيّة الفرعيّة الثالثة.

٣-٣-٤ اختبار الفرضيّة الفرعيّة الرابعة للدراسة :

تم اختبار الفرضيّة الفرعيّة الرابعة والتي تم صياغتها إحصائياً على النحو الآتي: ((توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام شركات التأمين السُوريّة بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية ،وبين الملاءة الماليّة في شركات التأمين السُوريّة))، وذلك عن طريق حساب معامل الارتباط (بيرسون) Correlation Coefficient لإثبات وجود العلاقة بين وسطي إجابات أفراد العينة عن فقرات المحور السادس الموجّهة للتعرف إلى مدى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة ،وبين الأوساط الحسابية لقيم مؤشّرات الملاءة الماليّة في شركات التأمين السُوريّة بعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ،ذلك بالنسبة للمؤشّرات التي أظهرت فرقاً ذا دلالة إحصائية بين الأوساط الحسابية لقيم المؤشّر قبل وبعد تطبيق مبادئ الحوكمة ،وتُقبل الفرضيّة إذا كانت قيمة معامل الارتباط قويّة .وتمَّ ذلك كالآتي :

١- تمَّ حساب قيمة معامل الارتباط بين وسطي إجابات أفراد العينة عن فقرات المحور السادس في الاستبيان الموجّهة للتعرف إلى مدى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية الواردة في الجدول رقم (٢٦)، وبين الأوساط الحسابية لقيم المؤشّر الأول للملاءة الماليّة بعد الحوكمة وفقاً لنظام هامش الملاءة الخاص بشركات التأمين السُوريّة والصّادر عن هيئة الإشراف على التأمين في سورية الواردة في الجدول رقم (٣٠)، فبلغت قيمته (٠,٧٧٢١).

٢- تمَّ حساب قيمة معامل الارتباط بين وسطي إجابات أفراد العينة عن فقرات المحور السادس في الاستبيان الموجّهة للتعرف إلى مدى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية الواردة في الجدول رقم (٢٦)، وبين الأوساط الحسابية لقيم المؤشّر الثالث للملاءة الماليّة بعد الحوكمة وفقاً لنظام هامش الملاءة الخاص بشركات التأمين السُوريّة والصّادر عن هيئة الإشراف على التأمين في سورية الواردة في الجدول رقم (٣٤)، فبلغت قيمته (٠,٨٣٢٤).

و بالنظر لقيم معاملات الارتباط التي تمّ حسابها بين وسطي إجابات أفراد العينة عن فقرات المحور السادس من الاستبيان المتعلّقة بمدى التزام شركات التأمين السُوريّة بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وبين الأوساط الحسابية لقيم الملاءة الماليّة في هذه الشركات بعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤشّرين وفق نظام هامش الملاءة الخاص بشركات التأمين السُوريّة نجدها أكبر من (٠,٥) وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام شركات التأمين السُوريّة بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وبين الملاءة الماليّة في هذه الشركات ،أي إثبات الفرضيّة الفرعيّة الرابعة.

٣-٣-٥ اختبار الفرضيّة الفرعيّة الخامسة للدراسة :

تم اختبار الفرضيّة الفرعيّة الخامسة والتي تم صياغتها إحصائياً على النحو الآتي: ((توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام شركات التأمين السُوريّة بتطبيق مبدأ مسؤوليّات مجلس الإدارة ،وبين الملاءة الماليّة في شركات التأمين السُوريّة))، وذلك عن طريق حساب معامل الارتباط (بيرسون) Correlation Coefficient لإثبات وجود العلاقة بين وسطي إجابات أفراد العينة عن فقرات المحور السابع الموجّهة للتعرف إلى مدى تطبيق مبدأ مسؤوليّات مجلس الإدارة كأحد مبادئ الحوكمة ،وبين الأوساط الحسابية لقيم مؤشّرات الملاءة الماليّة في شركات التأمين السُوريّة بعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ،وذلك بالنسبة للمؤشّرات التي أظهرت فرقاً ذا دلالة إحصائية بين الأوساط الحسابية لقيم المؤشّر قبل وبعد تطبيق مبادئ الحوكمة ،وتُقبل الفرضيّة إذا كانت قيمة معامل الارتباط قويّة .وتمّ ذلك كالآتي :

١- تمّ حساب قيمة معامل الارتباط بين وسطي إجابات أفراد العينة عن فقرات المحور السابع في الاستبيان الموجّهة للتعرف إلى مدى تطبيق مبدأ مسؤوليّات مجلس الإدارة الواردة في الجدول رقم (٢٨)، وبين الأوساط الحسابية لقيم المؤشّر الأول للملاءة الماليّة بعد الحوكمة وفقاً لنظام هامش الملاءة الخاص بشركات التأمين السُوريّة والصّادر عن هيئة الإشراف على التأمين في سورية الواردة في الجدول رقم (٣٠)، فبلغت قيمته (٠,٦٦١٣).

٢- تمّ حساب قيمة معامل الارتباط بين وسطي إجابات أفراد العينة عن فقرات المحور السابع في الاستبيان الموجّهة للتعرف إلى مدى تطبيق مبدأ مسؤوليّات مجلس الإدارة الواردة في الجدول رقم (٢٨)، وبين الأوساط الحسابية لقيم المؤشّر الثالث للملاءة الماليّة بعد الحوكمة وفقاً لنظام هامش الملاءة الخاص بشركات التأمين السُوريّة والصّادر عن هيئة الإشراف على التأمين في سورية الواردة في الجدول رقم (٣٤)، فبلغت قيمته (٠,٦٤٤٦).

وبناءً على ذلك نلاحظ أن جميع قيم معاملات الارتباط المحسوبة بين وسطي إجابات أفراد العينة عن فقرات المحور السادس من الاستبيان المتعلقة بمدى التزام شركات التأمين السورية بتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وبين الأوساط الحسابية لقيم الملاءة المالية في هذه الشركات بعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤشرين وفق نظام هامش الملاءة الخاص بشركات التأمين السورية هي أكبر من (٠,٥) وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام شركات التأمين السورية بتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وبين الملاءة المالية في هذه الشركات ، وبالتالي إثبات الفرضية الفرعية الخامسة.

النتائج والمقترحات :

يمكن عرض النتائج التي توصّلت إليها الباحثة على النحو الآتي :

أولاً: أظهرت الدراسة الميدانية التزام شركات التأمين السورية بمبادئ حوكمة الشركات، وتمثّل هذا الالتزام وفقاً لكلّ مبدأ على حدة كما يلي :

١- الحوكمة ليست مجرد تبني لائحة أو مجموعة لوائح وإجراءات فحسب ، بل تكمن في إيمان الشركة بالحوكمة ولماذا تريد الحوكمة وما الهدف الذي تصبو إليه.

٢- يتوفر إطار فعّال لحوكمة الشركات في بيئة شركات التأمين السورية ، إذ تُشكّل القوانين السُوريّة والأنظمة والقرارات أساساً متكاملًا للإشراف والرقابة على نشاط شركات التأمين السُوريّة .

٣- تلتزم شركات التأمين السُوريّة بالحفاظ على حقوق المساهمين وحمايتهم وذلك من خلال منح المساهمين حقّ الحصول على أسناد بالأسهم التي يملكونها ، إضافة لتمتعهم بحقّ الأفضلية في الاكتتاب بأية إصدارات جديدة ، والحصول على المعلومات المهمة المتعلّقة بالشركة بصفة دورية ومنظمة وفي الوقت المناسب ، والمشاركة في عمليات التصويت ، وغيرها وقد اتضح لنا أنّ شركات التأمين تعطي هذا المبدأ دوراً فعّالاً وقد احتل الترتيب الأول بين مبادئ حوكمة الشركات وفقاً لآراء عينة الدراسة .

٤- تُعامل شركات التأمين السُوريّة مساهميها مُعاملةً متساوية ، وذلك من خلال منح نفس الحقوق لحملة الأسهم من الفئة نفسها ، إضافة لتوفير الشركات لقنوات نشر المعلومات للمساهمين بشكلٍ متساوٍ وفي الوقت المناسب ، ومعاملة المساهمين بعدالة من قبل مجلس الإدارة .

٥- تُعطي شركات التأمين دوراً مُميّزاً لأصحاب المصالح وتحمي حقوقهم ، وهذا عائد لاحترام حقوق أصحاب المصلحة _ التي تحميها القوانين ذات العلاقة _ من قبل مجالس إدارة هذه الشركات.

٦- تلتزم شركات التأمين السورية بتوفير مُتطلبات الإفصاح والشفافية، وذلك من خلال الإفصاح عن الهيكل التنظيمي للشركة وأوجه استثماراتها، إضافة للمراجعة السنوية لهذه الشركات تتمّ من خلال مراجع خارجي كفاء ويكون مسؤولاً أمام جميع المساهمين وأمام الشركة . وإضافة لنشر القوائم المالية للشركات على الموقع الإلكتروني لهيئة الإشراف على التأمين في سورية.

٧- يلتزم أعضاء مجلس الإدارة في شركات التأمين السورية بالمسؤوليات المُلقاة على عاتقهم.

٨- تتفاوت شركات التأمين السورية في مدى التزامها وتطبيقها لمبادئ الحوكمة.

ثانياً: أثبت التحليل الإحصائي من خلال ربط نتائج الدراسة الميدانية مع الدراسة التطبيقية وجود علاقة ارتباط معنوية بين مدى التزام شركات التأمين السورية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات وبين مؤشرات الملاءة المالية في هذه الشركات بعد تطبيق مبادئ الحوكمة ، حيث أظهر المؤشرين الأول والثالث فروقاً حقيقية قبل وبعد تطبيق الحوكمة وهذا قد يكون بسبب تحسن الأداء في هذه الشركات وزيادة الملاءة المالية لها بعد التزامها نسبياً بتطبيق مبادئ الحوكمة ، وتمّ ذلك من خلال استخدام معامل الارتباط بيرسون بين كل محور من محاور تطبيق

مبادئ حوكمة الشركات من جهة وبين الأوساط الحسابية لقيم المؤشرات المالية التي قمنا بحسابها لشركات التأمين السورية بعد تطبيق مبادئ الحوكمة من جهة أخرى.

ثالثاً: أظهرت الدراسة التطبيقية من خلال ربط الأوساط الحسابية لقيم مؤشرات الملاءة المالية الثلاثة (وفق نظام الملاءة المالية الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين في سوريا) في شركات التأمين السورية قبل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالأوساط الحسابية لقيم الملاءة المالية في هذه الشركات بعد تطبيق مبادئ الحوكمة وذلك من خلال إجراء اختبار Independent Sample T-Test أن المؤشر الثاني أظهر عدم وجود فرق حقيقي بين الأوساط الحسابية قبل وبعد تطبيق الحوكمة لذلك تم استبعاده في اختبار الفرضيات وذلك وفق الآتي :

المؤشر الثاني = حجم أقساط إعادة التأمين الصادر × ١٠٠

الأقساط الإجمالية

الأوساط الحسابية لقيم المؤشر الثاني قبل الحوكمة	الأوساط الحسابية لقيم المؤشر الثاني بعد الحوكمة	قيمة T	النتيجة
٦٧,٦٣٣ %	٦٩,٧٣٠ %	٠,٩٢٧	لا يوجد فرق حقيقي

وهذا عائد برأي الباحثة إلى:

أ- عدم التزام أغلب شركات التأمين بالتعليمات الخاصة بأقساط هذه الشركات حيث أن أغلب أقساط شركات التأمين السورية لا سيما الخاصة منها ناتجة عن أقساط التأمين الإلزامي على السيارات، أما أقساط باقي فروع التأمين فلا تُشكّل سوى جزء بسيط من الأقساط الإجمالية، بسبب الخلل في آلية توزيع حصص التأمين الإلزامي بين الشركات التي يتبعها الاتحاد السوري لشركات التأمين .

ب- تقوم شركات التأمين السورية بالاحتفاظ بالجزء الأعظم من أقساط تأمين السيارات الإلزامي_كون هذا النوع من التأمين يخضع لإتفاقية إعادة غير نسبية، حيث لا يتم تقاسم الاقساط بين شركة التأمين ومعيد التأمين بنسب محددة كما هو الحال في الاتفاقيات النسبية التي تطبق غالباً في باقي فروع التأمين وتقوم بإعادة التأمين على أغلب اقساط فروع التأمين الأخرى، وهذا بدوره أدى إلى عدم وجود فروق حقيقية بين الأوساط الحسابية لقيم الملاءة المالية لشركات التأمين السورية قبل وبعد تطبيق مبادئ الحوكمة .

المقترحات:

- ١- نوصي شركات التأمين السورية بمحاولة القيام بتطبيق أفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات وذلك لمحاربة الفساد بقيم ومبادئ اخلاقية قوية لمواجهة وإنهاء الممارسات الفاسدة التي تنتج للأفراد إساءة استغلال سلطة الوظيفة المخولة إليهم من أجل مكاسب شخصية.
- ٢- إعادة هيكلة المؤسسة العامة السورية للتأمين لتكون قائداً للسوق التأمينية ومنظماً لأعمالها، بما فيه مصلحة الشركات كافة، وتنفيذ الرؤية الحكومية لهذا القطاع، وضرورة أتمتة أعمال المؤسسة العامة السورية للتأمين بإنشاء نظام مؤتمت خاص بها يحاكي الأنظمة الموجودة في شركات التأمين العالمية الكبرى ، وتطوير التشريعات الخاصة بالمؤسسة، بما يؤمن للمؤسسة مرونة أكثر وفاعلية في العمل وتطبيق الحوكمة ومبادئها.
- ٣- ضرورة إيجاد مؤشر لقياس حوكمة الشركات المطبقة في شركات التأمين السورية سنوياً من خلال ما تنشره هذه الشركات في تقاريرها السنوية أو على مواقعها الإلكترونية ليصبح قاعدة بيانات يتم الاعتماد عليها في الدراسات المستقبلية المرتبطة بحوكمة الشركات .
- ٤- على شركات التأمين في سورية الاعتماد على أنفسها في الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية،دون انتظار القوانين والتشريعات التي تفرضها عليها السلطات العليا لأن هذا من شأنه تعزيز الصورة الجيدة لها، خاصة من حيث تطبيق مبادئ الحوكمة، فالمستثمرون لا يمكنهم المخاطرة برؤوس أموالهم في شركات لا تلتزم بتطبيق مبادئ الحوكمة.
- ٥- افتتاح معهد للحوكمة في سورية أسوة ببقية البلدان .

المراجع

المراجع باللغة العربية :

أولاً: الكتب :

- ١- أبو بكر، عيد أحمد. (٢٠١١). إدارة الأخطار لشركات التأمين (أخطار الاكتتاب ، أخطار الاستثمار)، دار صفاء. ط ١ عمان: الأردن.
- ٢- التميمي، سري قاسم محمد. (٢٠١٠). تقويم إدارة نشاط الاستثمار في شركات التأمين باستخدام منهج التحليل المالي. بحث تطبيقي في شركتي التأمين الوطنية والعراقية/العامة، بحث مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين. بغداد: العراق.
- ٣- جبرا، كمال محمود. (٢٠١٥). التأمين وإدارة المخاطر. الأكاديميون للنشر والتوزيع. ط ١.
- ٤- حماد ، طارق عبد العال. (٢٠٠٤). حوكمة الشركات المفاهيم-المبادئ -التجارب :تطبيقات الحوكمة في المصارف. الدار الجامعية. الإسكندرية.
- ٥- الخطيب، محمد محمود. (٢٠١٠). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة دارالحامد للنشر. عمان: الأردن.
- ٦- دادن، عبد الغني. (٢٠٠٧). قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية. قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر.
- ٧- رمضان، زياد. (٢٠٠٧). مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي ، دار وائل للنشر ، الأردن.
- ٨- الزبيدي، حمزة محمود. (٢٠٠٠). التحلي المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل).الوراق للنشر والتوزيع. عمان: الأردن.
- ٩- سليمان، محمد مصطفى. (٢٠٠٩). دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى.الدار الجامعية.الإسكندرية:مصر.
- ١٠- السنفي ، عبد الله عبد الله . (٢٠١٣) . الإدارة المالية .ط: ٢. جامعة العلوم والتكنولوجيا. صنعاء.
- ١١- سوليفيان جون وآخرون. (٢٠٠٣) ، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين .مركز المشروعات الدولية الخاصة.
- ١٢- طعمية ، ثناء محمد. (٢٠٠٢). محاسبة شركات التأمين الاطار النظري و التطبيق العملي وفقا لأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين و اعادة التأمين. ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع. القاهرة.

- ١٣- عبد الحميد، عبد المطلب. (٢٠٠٩). المنظور الإستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين. الدار الجامعية. الإسكندرية:مصر.
- ١٤- عبد العال، طارق. (٢٠١٢). حوكمة الشركات، المفاهيم والمبادئ والتجارب كتاب صادر عن الدار الجامعية للنشر والتوزيع. الإسكندرية:مصر.
- ١٥- محمد ، منير شاكر .إسماعيل، إسماعيل . نور ،عبد الناصر. (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. ط.١. مطبعة الطليعة. عمان:الأردن.
- ١٦- مطر ، محمد . (٢٠٠٦). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ١٧- هندي ، منير إبراهيم. (٢٠٠٢). إدارة الأسواق والمنشآت المالية. دار المعارف. الإسكندرية.

ثانياً: الرسائل والأطروحات الجامعية :

- ١٨- آسيا ،زيتوني(٢٠١٥). دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين (دراسة حالة شركة أليانس الجزائرية (٢٠٠٧-٢٠١٤) . رسالة ماجستير. قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر. بسكرة :الجزائر.
- ١٩- برهوم،فضل عبد الكريم محمد.(٢٠١٦). استخدام القيمة المضافة في تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.رسالة ماجستير. قسم المحاسبة والتمويل .كلية التجارة.الجامعة الإسلامية .غزة.
- ٢٠- البشير، زبيدي.(٢٠١٦). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي -دراسة حالة :مجمع صيدال .أطروحة دكتوراه .قسم العلوم التجارية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير .جامعة المسيلة الجزائر:الجزائر.
- ٢١- بن ذهبية، أوبا.(٢٠١٦) تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة شركة الوطنية للتأمين وكالة مستغانم - SAA .رسالة ماجستير.قسم مالية ومحاسبة.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير. جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم:الجزائر.
- ٢٢- الحديثي، سُرَى كريم ريشان(٢٠١٠). دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي لشركات الأدوية الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال. جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.عمّان:الأردن.

٢٣- خضير، شادي عمر خضير. (٢٠١٩). أثر الالتزام بمعايير الحوكمة على الأداء المؤسسي للشركات العائلية دراسة ميدانية على الشركات العائلية في محافظة غزة. رسالة ماجستير قسم إدارة الأعمال. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. جامعة الأزهر. غزة: فلسطين.

٢٤- شبير، ماهر أسامة نايف. (٢٠١٧). أثر استخدام آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير. قسم المحاسبة والتمويل. كلية التجارة. الجامعة الإسلامية. غزة: فلسطين.

٢٥- الشحادات، باسل. (٢٠١٣). دور حوكمة الشركات في تدعيم المركز المالي لشركات التأمين السورية (دراسة تحليلية) أطروحة دكتوراه. قسم المحاسبة. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق.

٢٦- طبائية، سليمة (٢٠١٤). دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرار وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف. الجزائر.

٢٧- الطراونة، أنس مصلح ذياب. (٢٠١٥). العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. رسالة ماجستير. قسم المحاسبة والتمويل. كلية الأعمال. جامعة الشرق الأوسط. عمان: الأردن.

٢٨- علي سعيد، عهد. (٢٠٠٩). الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سورية. رسالة ماجستير. قسم المحاسبة. كلية الاقتصاد. جامعة تشرين. اللاذقية: سورية.

٢٩- قبلي، نبيل. (٢٠١٧). دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين -دراسة حالة- أطروحة دكتوراه. قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة حسيبة بوعلي الشلف. الجزائر: الجزائر.

٣٠- المطيري، مشعل جهز (٢٠١١). تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية. رسالة ماجستير. قسم المحاسبة. كلية الأعمال. جامعة الشرق الأوسط. عمان: الأردن.

٣١- ملح، عمر مازن دياب،. (٢٠١٩). "العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي". رسالة ماجستير. قسم المحاسبة، كلية الأعمال. جامعة الشرق الأوسط.

٣٢- المهدي، غدير محمود. (٢٠١٤). استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية والقيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للسهم "دراسة حالة بنك فلسطين". رسالة ماجستير. قسم المحاسبة والتمويل. كلية التجارة. الجامعة الإسلامية. غزة: فلسطين.

ثالثاً: الأبحاث والمقالات:

- ٣٣- اتحاد الشركات الاستثمارية . (أيلول، ٢٠١١) . حوكمة الشركات . مكتبة آفاق . الكويت .
- ٣٤- جريدة شبابنا ، مقال بعنوان: واقع سوق التأمين وتأثيرات الأزمة السورية متاح على الرابط: shababna-sy.com.
- ٣٥- حمودة، إبراهيم أحمد عبد النبي . (٢٠٠٩/٤/٣٠). الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين . مقالة منشورة . الركن الأخضر . متاح على الرابط: http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=٢٢٣٤٩
- ٣٦- رشيد كامل ، ميادة. (أيلول، ٢٠١٦). الاستثمار في شركات التأمين وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق . مجلة الاقتصادي الخليجي.
- ٣٧- شركات التأمين السورية بدراسة نقدية وتحليلية ، دراسة منشورة على موقع سيريا ديلي نيوز ، ٢٧ آذار / ٢٠١٩ . ص: ٥ . متاحة على الرابط : <http://syriadailynews.com/p/24/340>
- ٣٨- صيفي، حسنية. بن عمارة، نوال. (٢٠١٥). قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC40 خلال الفترة - (٢٠١٣-٢٠٠٨) . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . جامعة قاصدي مرياح . ورقلة: الجزائر . بحث منشور . مجلة الباحث .
- ٣٩- عاصي، أمارة محمد يحيى. (٢٠٠٩). تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية-دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار. رسالة ماجستير ، قسم إدارة الأعمال . كلية الاقتصاد . جامعة حلب . سورية .
- ٤٠- قزعاط ، اسيل جميل نمر . (٢٠٠٩). تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو القطاع التأميني واستثماراته في فلسطين (دراسة تطبيقية على شركات التأمين في سوق فلسطين للأوراق المالية). رسالة ماجستير . كلية التجارة . الجامعة الإسلامية . غزة: فلسطين .

رابعاً: المؤتمرات والملتقيات:

- ٤١- أحمد، طلحة (٢٠١٢). أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية - دراسة حالة مجمع صيدال . رسالة ماجستير . قسم العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . جامعة عمار تليجي . الأغواط: الجزائر .
- ٤٢- الأرنؤوط ، إبراهيم صبري . (٧-٨ كانون الأول ٢٠١٥). حوكمة الشركات المساهمة ودورها في التنمية الاقتصادية الملتقى الدولي الثاني حول الحوكمة والتنمية المحلية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير . جامعة محمد البشير الإبراهيمي . الجزائر .

٤٣- بن الطاهر حسين، و بوطلاعة، محمد. (٦-٧ أيار ٢٠١٢). دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي. الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير. جامعة محمد خيضر (بسكرة)، الجزائر.

٤٤- بن فرحات، ساعد. (٢٥-٢٦ نيسان ٢٠١١). بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين مقارنة بين شركة التأمين وإعادة التأمين. مداخلة مقدمة ضمن ندوة حول مقارنة بين مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية - جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

٤٥- الخطيب، خالد. (٢٧-٢٩ نيسان ٢٠٠٩). تأثير مبادئ الحوكمة على الشركات العائلية. مؤتمر إدارة منظمات الأعمال: التحديات العلمية المعاصرة، جامعة العلوم التطبيقية عمان، الأردن.

٤٦- العزيمي، نوال. (١٧-١٨ نيسان ٢٠١٣). المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بحوكمة الشركات. المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية تجربة الأسواق الناشئة. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم المالية والمصرفية. جامعة اليرموك. اربد: الأردن.

خامساً: التقارير:

٤٧- تقرير حوكمة الشركات عن هيئة الأوراق والأسواق المالية، دمشق سورية، ٢٠١٨.

٤٨- تقرير حوكمة الشركات المساهمة الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية لعام "هيئة الأوراق والأسواق المالية"، دمشق سورية، ٢٠١٠.

٤٩- تقرير حوكمة الشركات في سورية "المركز الاقتصادي السوري، دمشق، سورية ٢٠٠٨.

سادساً: القوانين والمراسيم والأنظمة والقرارات:

٥٠- المرسوم التشريعي رقم ٤٦ لعام ٢٠٠٧ الخاص باستقلالية المؤسسة العامة للتأمين واعتبارها مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي.

٥١- القرار رقم ١٢٧/م.أ/لعام ٢٠٠٧. الصادرة عن هيئة الإشراف على التأمين والمتضمن معايير الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين السورية.

٥٢- قرار هيئة الإشراف على التأمين رقم ٣٧١/١٠٠/م.إ. الخاص بالأسس الناظمة لاستثمار أموال التأمين بشقيها رأس المال و الاحتياطيات الفنية في سورية.

٥٣- قرار هيئة الإشراف على التأمين رقم ٢١٠/١٠٠/م.إ. نظام هامش الملاعة في شركات التأمين السورية.

سابعاً:المواقع الإلكترونية :

- سوق دمشق للأوراق المالية: <http://www.dse.gov.sy/> .
- هيئة الإشراف على التأمين سورية : <http://www.sisc.sy/> .
- موقع سيريا ديلي نيوز : <http://www.syriadailynews.com/> .
- موقع الركن الأخضر : <http://www.grenc.com/> .
- موقع جريدة شبابنا: <http://www.shababna-sy.com/> .
- موقع مجلتك الإقتصادية: <https://majletk.blogspot.com/> .

المراجع باللغة الإنكليزية:

- 1- Diana k, Denis and John J. McConnell . **International corporate governance**. Journal of Published online by Cambridge University financial and quantitative analysis, 38(1) Press: 06 April 2009.
- 2-Dima, F. C., & Brâncoveanu, C. (2013). **Corporate Governance–A Key Element of the Entity**. Journal of Knowledge Management , Economics and Information Technology, 3(6).
- 3-Edgar P Balbin (21/5/2008). **Insurance Regulatory Information System (IRIS)**. EISA,Cairo,Egypt.
- 4-John Sullivan, Executive Director, **Business Ethics: The Essential Component of Corporate Governance**. Center for International Private Enterprise, January 12, 2006.
- 5- Laurence, M. (2011). **Measuring Financial Performance: A Critical Key to Managing Risk**, National Crop Insurance Services, Inc. https://msu.edu/~steind/financial_measures.pdf.
- 6-OECD **Principles in Corporate Governance** ,published by arrangement with the OECD,Paris ,2004.
- 7-Sinkey, J. (2008). **Commercial bank financial management**, (5th Ed. Newjersy: Prentice Hall.
- 8-The Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD), **Principles of Corporate governance**, 2004, [www. Oecd. org](http://www.Oecd.org).

الملاحق

الملحق الأول

جدول التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على محور توافر الإطار الفعال لحوكمة الشركات

التسلسل	الأسئلة	التكرارات					النسب المئوية %				
		موافق جداً	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق أبداً	موافق جداً	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق أبداً
١	تتضمن التشريعات والقوانين والأنظمة والقرارات والتعليمات أساساً "متكاملاً" للإشراف والرقابة على نشاط شركات التأمين في سورية .	١١	٥٢	٣	١٠	١	١٤,٣ %	٦٧,٥ %	٣,٩ %	١٣,٠ %	١,٣ %
٢	تعمل القوانين والأنظمة والقرارات والتعليمات ذات العلاقة على تعزيز نزاهة وشفافية وفعالية هيئة الإشراف على التأمين في سورية .	٧	٥٨	٤	٨	٠	٩,١ %	٧٥,٣ %	٥,٢ %	١٠,٤ %	٠ %
٣	تُمنح الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية في هيئة الإشراف على التأمين في سورية السلطة الكافية للقيام بواجباتها .	١٥	٣٥	١٨	٧	٢	١٩,٥ %	٤٥,٥ %	٢٣,٤ %	٩,١ %	٢,٦ %
٤	تصدر قرارات الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية في الوقت المناسب وشفافية .	١١	٤١	١٣	١١	١	١٤,٣ %	٥٣,٢ %	١٦,٩ %	١٤,٣ %	١,٣ %
٥	تتمتع الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية بالنزاهة والموضوعية .	١٣	٤٤	١٣	٧	٠	١٦,٩ %	٥٧,١ %	١٦,٩ %	٩,١ %	٠ %
٦	يتم توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات المسؤولة عن شركات التأمين بشكل واضح بما يخدم المصلحة العامة	١٥	٣٩	١٣	٧	٣	١٩,٥ %	٥٠,٦ %	١٦,٩ %	٩,١ %	٣,٩ %
٧	تعدد الجهات التي تصدر قوانين وأنظمة ترتبط بحوكمة الشركات يوفر بيئة ملائمة لحوكمة جيدة	١٢	٣٧	١٠	١٥	٣	١٥,٦ %	٤٨,١ %	١٣,٠ %	١٩,٥ %	٣,٩ %
إجمالي المحور الأول		٨٤	٣٠٦	٧٤	٦٥	١٠	١٥,٦ %	٥٦,٧٦ %	١٣,٧٤ %	١٢,٠٧ %	١,٨٦ %

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

الملحق الثاني

جدول التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على محور الملاءمة المالية لشركات التأمين.

التسلسل	الأسئلة	التكرارات					النسب المئوية %				
		موافق جداً	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق أبداً	موافق جداً	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق أبداً
١	تحظى الملاءمة المالية لشركات التأمين السورية بمكانة هامة في التشريع المنظم لقطاع التأمين .	٢٠	٣٢	١٨	٦	١	٢٦,٠	٤١,٦	٢٣,٤	٧,٨	١,٣
٢	تحقق الملاءمة المالية لشركات التأمين الصحة المالية والقدرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين .	١٩	٣٤	٢١	٣	٠	٢٤,٧	٤٤,٢	٢٧,٣	٣,٩	٠
٣	هناك عدة مؤشرات يُعتمد عليها لمعرفة الملاءمة المالية للشركات وتحديد وضعها المالي .	٢٠	٣٥	١٩	٣	٠	٢٦,٠	٤٥,٥	٢٤,٧	٣,٩	٠
٤	كل زيادة في راس المال العامل للشركة يزيد الثقة في مقدرة الأصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل وبالتالي تعزيز المركز المالي للشركة .	٢٢	٣٢	١٩	٤	٠	٢٨,٦	٤١,٦	٢٤,٧	٥,٢	٠
٥	كلما زادت المردودية المالية والاقتصادية للشركة زادت قدرتها على توليد أرباح جديدة على مكافأة المساهمين .	٢٠	٣٧	١٧	٣	٠	٢٦,٠	٤٨,١	٢٢,١	٣,٩	٠
٦	تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله الشركة لتحليل مركزها المالي والاستفادة منها بمقارنتها مع نسب نموذجية موضوعة من طرف الشركة أو من طرف قطاع التأمين .	١٩	٣٦	١٩	٣	٠	٢٤,٧	٤٦,٨	٢٤,٧	٣,٩	٠
٧	امتلاك الشركة احتياطات فنية مناسبة يعتبر هامش أمان جيد يعكس قوة الملاءمة المالية للشركة .	٢١	٣٧	١٦	٣	٠	٢٧,٣	٤٨,١	٢٠,٨	٣,٩	٠
٨	تعد عمليات إعادة التأمين أحد المحاور المهمة في تحقيق ملاءمة مالية جيدة لشركات التأمين وذلك بتخفيض مستوى الأخطار التي تواجهها الشركة.	٢٢	٣٤	١٧	٣	١	٢٨,٦	٤٤,٢	٢٢,١	٣,٩	١,٣
إجمالي المحور الثاني		١٦٣	٢٧٧	١٤٦	٢٨	٢	٢٦,٤٨	٤٥	٢٣,٧٣	٤,٥٥	٠,٣٣

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

الملحق الثالث

جدول التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على محور حماية حقوق المساهمين:

التسلسل	الأسئلة	التكرارات					النسب المئوية %				
		موافق جداً	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق أبداً	موافق جداً	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق أبداً
١	من حق المساهمين الحصول على إسناد بالأسهم التي يملكونها وحق التصرف بها .	٣٤	٣٢	١٠	١	٠	٤٤,٢	٤١,٦	١٣,٠	١,٣	٠
٢	يتمتع المساهمون بحق الأفضلية في الاكتتاب في أية إصدارات جديدة من الأسهم للشركة قبل طرحها على المستثمرين	٢١	٤٣	١١	٢	٠	٢٧,٣٠	٥٥,٨	١٤,٣	٢,٦	٠
٣	يحق للمساهم الإطلاع على دفاتر الشركة وطلب الاستيضاح من الشركة بما لا يضر مصالحها .	٢٣	٣٤	١١	٨	١	٢٩,٩	٤٤,٢	١٤,٣	١٠,٤	١,٣
٤	يشارك المساهمون في القرارات المتعلقة بالتغييرات الجوهرية في الشركة مثل تعديل النظام الأساسي أو الدمج أو طرح أسهم جديدة أو بيع نسبة كبيرة من أصول الشركة .	١٨	٣٠	١٨	١٠	١	٢٣,٤	٣٩,٠	٢٣,٤	١٣,٠	١,٣
٥	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت بالحضور شخصياً أو غيابياً في اجتماعات الجمعية العامة بشكل عادل .	١٩	٤٠	١٤	٤	٠	٢٤,٧	٥١,٩	١٨,٢	٥,٢	٠
إجمالي المحور الثالث		١١٥	١٧٩	٦٤	٢٥	٢	٢٩,٩	٤٦,٥	١٦,٦٤	٦,٥	٠,٥٢ %

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

الملحق الرابع

جدول التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على محور المعاملة المتساوية للمساهمين:

التسلسل	الأسئلة	التكرارات					النسب المئوية%				
		موافق جداً	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق أبداً	موافق جداً	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق أبداً
١	يتم منح الحقوق لحملة الأسهم من نفس الفئة ويعاملون معاملة متكافئة.	٢١	٣٥	١٩	٢	٠	٢٧,٣	٤٥,٥	٢٤,٧	٢,٦	٠
٢	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية مع توفير وسائل تعويضية فعالة.	١٠	٣٦	٢٧	٤	٠	١٣,٠	٤٦,٨	٣٥,١	٥,٢	٠
٣	يتم منع الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية، وسوء استخدام المعاملات الشخصية والتعاملات الداخلية .	٢٤	٢٩	٢١	٣	٠	٣١,٢	٣٧,٧	٢٧,٣	٣,٩	٠
٤	تتوفر قنوات نشر المعلومات للمساهمين بشكل متساوي وفي الوقت المناسب .	١٥	٣٩	١٨	٥	٠	٦,٥	٢٣,٤	٥٠,٦	١٩,٥	٠
٥	يعمل مجلس الإدارة بكافة المساهمين بعدالة.	١٧	٣٩	١٩	١	١	٢٢,١	٥٠,٦	٢٤,٧	١,٣	١,٣
إجمالي المحور الرابع		٨٧	١٧٨	١٠٤	١٥	١	٢٠,٠٢%	٤٠,٨%	٣٢,٤٨%	٦,٥%	٠,٢٦%

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

الملحق الخامس

جدول التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على محور دور أصحاب المصالح :

التسلسل	الأسئلة	التكرارات					النسب المئوية %				
		موافق جداً	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق أبداً	موافق جداً	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق أبداً
١	يتم احترام حقوق أصحاب المصلحة التي تحميها القوانين ذات العلاقة من قبل مجلس الإدارة .	١٩	٤٢	١٦	٠	٠	٢٤,٧	٥٤,٥	٢٠,٨	٠	٠
٢	تتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح بالحصول على تعويضات فعليه مناسبة عن الخسائر التي قد تلحق بهم نتيجة الإخلال بأي من حقوقهم .	١٥	٣٨	٢٤	٠	٠	١٩,٥	٤٩,٤	٣١,٢	٠	٠
٣	يتم تزويد أصحاب المصالح بالمعلومات اللازمة والكافية والموثوقة على أساس منتظم في الوقت المناسب .	١١	٣٨	٢٥	٣	٠	١٤,٣	٤٩,٤	٣٢,٥	٣,٩	٠
٤	يسطيع أصحاب المصالح الاتصال بحرية بمجلس الإدارة لإيصال مخاوفهم تجاه الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية .	١٠	٣٦	٢٢	٨	١	١٣,٠	٤٦,٨	٢٨,٦	١٠,٤	١,٣
٥	يتم حماية حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو الناتجة عن اتفاقات متبادلة والحصول على تعويض في حال انتهاك حقوقهم .	٩	٣٩	٢٤	٥	٠	١١,٧	٥٠,٦	٣١,٢	٦,٥	٠
إجمالي المحور الخامس		٦٤	١٩٣	١١١	١٦	١	١٦,٦٤ %	٥٠,١٤ %	٢٨,٨٦ %	٤,١٦ %	٠,٢٦ %

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

الملحق السادس

جدول التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على محور الإفصاح والشفافية :

التسلسل	الأسئلة	التكرارات					النسب المئوية %				
		موافق جداً	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق أبداً	موافق جداً	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق أبداً
١	تقوم الشركة بالإفصاح عن الهيكل التنظيمي للشركة بما في ذلك هيكلية مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية مع بيان مؤهلات وخبرات كل منهم .	١٧	٣١	٢٤	٥	٠	٢٢,١	٤٠,٣	٣١,٢	٦,٥	٠
٢	يتم الإفصاح عن سياسة المكافآت في الشركة لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.	١٣	٣٧	٢٠	٧	٠	١٦,٩	٤٨,١	٢٦,٠	٩,١	٠
٣	يتم الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية و أوجه استثمار الشركات .	١٣	٤٤	١٦	٤	٠	١٦,٩	٥٧,١	٢٠,٨	٥,٢	٠
٤	تعد المعلومات ويفصح عنها وفقاً للمعايير المحاسبية والمالية عالية الجودة ويراعى الإفصاح المالي وغير المالي .	١٧	٤٠	١٦	٣	١	٢٢,١	٥١,٩	٢٠,٨	٣,٩	١,٣
٥	تتم المراجعة السنوية من خلال مراجع حسابات مستقل كفاء ومؤهل ويكون المراجعون الخارجيون مسؤولون أمام المساهمين وأمام الشركة لممارسة العناية المهنية عند قيامهم بعملية المراجعة .	١٨	٣٩	١٧	٣	٠	٢٣,٤	٥٠,٦	٢٢,١	٣,٩	٠
٦	على مجلس الإدارة الإفصاح في التقرير السنوي عن أسماء أعضاء لجنة التدقيق ونشاطاتها وعدد اجتماعاتها التي عقدت خلال العام والمشاركين في هذه الاجتماعات .	١٦	٤٤	١٤	٢	١	٢٠,٨	٥٧,١	١٨,٢	٢,٦	١,٣
إجمالي المحور السادس		٩٤	٢٣٥	١٠٧	٢٤	٢	٢٠,٣٧	٥٠,٨٥	٢٣,١٨	٥,٢	٠,٤٣

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss

الملحق السابع

جدول التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على محور مسؤوليات مجلس الإدارة

التسلسل	الأسئلة	التكرارات					النسب المئوية %				
		موافق جداً	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق أبداً	موافق جداً	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق أبداً
١	يعمل مجلس الإدارة على أساس من المعلومات الكاملة والإطلاع التام وبذل العناية اللازمة لتحقيق مصلحة الشركة والمساهمين .	٢١	٣٣	٢٢	١	٠	٢٧,٣	٤٢,٩	٢٨,٦	١,٣	٠
٢	يقوم مجلس الإدارة بتحديد الأهداف الرئيسية والفرعية ومراجعة واعتماد السياسات والخطط الخاصة بمجال عمل الشركة وفق الأهداف المحددة من قبلها.	١٥	٤٥	١٥	٢	٠	١٩,٥	٥٨,٤	١٩,٥	٢,٦	٠
٣	يختار مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية المؤهلة والقادرة على إدارة شؤون الشركة بكفاءة عالية وتحديد مهامها وصلاحياتها وأسلوب مراقبة أدائها .	١٦	٤٢	١٦	١	٢	٢٠,٨	٥٤,٥	٢٠,٨	١,٣	٢,٦
٤	يضع مجلس الإدارة المعايير اللازمة لاختيار المدير العام ونائبه مع وجوب الالتزام بمتطلبات هيئة الإشراف على التأمين والشروط المطلوب استيفائها والمحددة من قبلها .	٢١	٣٣	١٩	٤	٠	٢٧,٣	٤٢,٩	٢٤,٧	٥,٢	٠
٥	يعمل المجلس على ضمان أمانة وسلامة التقارير ونظم المحاسبة في الشركة وضمان المراجعة المستقلة، والالتزام بالقوانين والمعايير اللازمة .	١٢	٤٥	١٩	١	٠	١٥,٦	٥٨,٤	٢٤,٧	١,٣	٠
٦	يعمل مجلس الإدارة على مراجعة سياسة وأنظمة المخاطر (مخاطر الائتتاب، مخاطر إدارة المطالبات التأمين، المخاطر المرتبطة بحساب الاحتياطات الفنية .)	١٤	٤١	١٧	٤	١	١٨,٢	٥٣,٢	٢٢,١	٥,٢	١,٣
إجمالي المحور السابع		٩٩	٢٣٩	١٠٨	١٣	٣	٢١,٤٥	٥١,٧٢	٢٣,٤	٢,٨٢	٠,٦٥

الجدول إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج spss



الملحق الثامن

استبيان

دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذ الفاضل المحترم :

بعد التحية والتقدير :

وذلك كأحد متطلبات نيل درجة الماجستير في الأسواق المالية من جامعة دمشق نقوم بإعداد بحث بعنوان:

"مساهمة الحوكمة في تفعيل أداء عمل شركات التأمين في سورية"

ولأغراض اختبار فروض الدراسة نأمل من سيادتكم التكرم بالإجابة وبدقة على أسئلة

الاستبيان المرفق علماً بأن إجاباتكم سوف تكون سرية لخدمة البحث العلمي دون سواه .

شاكرين مجهودكم في ظل خبرتكم الرفيعة

إشراف

الباحثة

الدكتور عادل القضماني

غزل نبيل طنطة

الجزء الأول :البيانات العامة

(يرجى التكرم بوضع إشارة Xمقابل العبارة التي تراها مناسبة)

١-اسم الشركة

٢-الاسم(اختياري)

٣-الجنس ذكر ☐ أنثى ☐

٤-المؤهل العلمي : ٥-التخصص الأكاديمي :

بكالوريوس ☐ محاسبة ☐

دبلوم دراسات عليا ☐ علوم مالية ☐

ماجستير ☐ إدارة أعمال ☐

دكتوراة ☐ اقتصاد ☐

أخرى ☐ أخرى (يرجى تحديدها). ☐

٦- الموقع الوظيفي الحالي: ٧- سنوات الخبرة العملية :

رئيس أو عضو مجلس إدارة ☐ أقل من ٥ سنوات ☐

مدير عام . ☐ ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات. ☐

مدير مالي . ☐ ١٠ سنوات وأقل من ٢٠ سنة. ☐

مدير قسم الحسابات . ☐ ٢٠ سنة وأقل من ٣٠ سنة . ☐

مدقق داخلي . ☐ ٣٠ سنة فأكثر . ☐

مدقق خارجي . ☐

أخرى..... ☐

الجزء الثاني :مدى إلتزام شركات التأمين السورية بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات :

الرقم	العبارة	موافق جداً	موافق	لا أعلم	غير موافق	غير موافق أبداً
المحور الأول :توافر الإطار الفعال لحوكمة الشركات						
١	تتضمن التشريعات و القوانين والأنظمة والقرارات والتعليمات أساساً متكاملاً للإشراف والرقابة على نشاط شركات التأمين السورية.					
٢	تعمل القوانين والأنظمة والقرارات والتعليمات ذات العلاقة على تعزيز نزاهة وشفافية وفعالية هيئة الإشراف على التأمين.					
٣	تُمنح الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية في هيئة الإشراف على التأمين في سورية السلطة الكافية للقيام بواجباتها .					
٤	تصدر قرارات الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية في الوقت المناسب وبشفافية .					
٥	تتمتع الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية بالنزاهة والموضوعية .					
٦	يتم توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات المسؤولة عن شركات التأمين بشكل واضح بما يخدم المصلحة العامة.					
٧	تعدد الجهات التي تصدر قوانين وأنظمة ترتبط بحوكمة الشركات يوفر بيئة ملائمة لحوكمة جيدة .					
المحور الثاني :الملاءة المالية لشركات التأمين						
١	تحظى الملاءة المالية لشركات التأمين السورية بمكانة هامة في التشريع المنظم لقطاع التأمين .					
٢	تحقق الملاءة المالية لشركات التأمين الصحة المالية والقدرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين .					
٣	هناك عدة مؤشرات يُعتمد عليها لمعرفة الملاءة المالية للشركات وتحديد وضعها المالي.					
٤	كل زيادة في راس المال العامل للشركة يزيد الثقة في مقدرة الأصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل وبالتالي تعزيز المركز المالي للشركة.					
٥	كلما زادت المردودية المالية والاقتصادية للشركة زادت قدرتها على توليد أرباح جديدة على مكافأة المساهمين.					
٦	تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله الشركة لتحليل مركزها المالي والاستفادة منها بمقارنتها مع نسب نموذجية موضوعة من طرف الشركة أو من طرف قطاع التأمين .					
٧	امتلاك الشركة احتياطات فنية مناسبة يعتبر هامش أمان جيد يعكس قوة الملاءة المالية للشركة.					

٨	تعد عمليات إعادة التأمين أحد المحاور المهمة في تحقيق ملاءة مالية جيدة لشركات التأمين وذلك بتخفيض مستوى الأخطار التي تواجهها الشركة.				
المحور الثالث : حماية حقوق المساهمين					
١	من حق المساهمين الحصول على إسناد بالأسهم التي يملكونها وحق التصرف بها.				
٢	يتمتع المساهمون بحق الأفضلية في الاكتتاب في أية إصدارات جديدة من الأسهم للشركة قبل طرحها على المستثمرين .				
٣	يحق للمساهم الإطلاع على دفاتر الشركة وطلب الاستيضاح من الشركة بما لا يضر بمصالحها.				
٤	يشارك المساهمون في القرارات المتعلقة بالتغييرات الجوهرية في الشركة مثل تعديل النظام الأساسي أو الدمج أو طرح أسهم جديدة أو بيع نسبة كبيرة من أصول الشركة.				
٥	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت بالحضور شخصياً أو غيابياً في اجتماعات الجمعية العامة بشكل عادل.				
المحور الرابع : المعاملة المتساوية للمساهمين					
١	يتم منح نفس الحقوق لحملة الأسهم من نفس الفئة ويعاملون معاملة متكافئة .				
٢	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية مع توفير وسائل تعويضية فعالة.				
٣	يتم منع الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية ،وسوء استخدام المعاملات الشخصية ،والتعاملات الداخلية .				
٤	تتوفر قنوات نشر المعلومات للمساهمين بشكل متساوي وفي الوقت المناسب .				
٥	يعامل مجلس الإدارة كافة المساهمين بعدالة.				
المحور الخامس : دور أصحاب المصالح					
١	يتم احترام حقوق أصحاب المصلحة التي تحميها القوانين ذات العلاقة من قبل مجلس إدارة الشركة.				
٢	تتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح بالحصول على تعويضات فعلية مناسبة عن الخسائر التي قد تلحق بهم نتيجة الإخلال بأي من حقوقهم.				
٣	يتم تزويد أصحاب المصالح بالمعلومات اللازمة والكافية والموثوقة على أساس منتظم وفي الوقت المناسب.				
٤	يستطيع أصحاب المصالح الاتصال بحرية بمجلس الإدارة لإبصار مخاوفهم تجاه الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية .				
٥	يتم حماية حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو الناتجة عن اتفاقات متبادلة ،والحصول على تعويض في حالة انتهاك حقوقهم.				
المحور السادس : الإفصاح والشفافية					
١	تقوم الشركة بالإفصاح عن الهيكل التنظيمي للشركة بما في ذلك هيكلية مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية مع بيان				

					مؤهلات وخبرات كل منهم .	
٢					يتم الإفصاح عن سياسة المكافآت في الشركة لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.	
٣					يتم الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية وأوجه استثمارات شركات التأمين.	
٤					تعد المعلومات ويفصح عنها وفقاً للمعايير المحاسبية والمالية عالية الجودة وبراعى الإفصاح المالي وغير المالي .	
٥					تتم المراجعة السنوية من خلال مراجع حسابات مستقل كفاء ومؤهل ويكون المراجعون الخارجيين مسؤولين أمام المساهمين وأمام الشركة لممارسة العناية المهنية عند قيامهم بعملية المراجعة.	
٦					على مجلس الإدارة الإفصاح في التقرير السنوي عن أسماء أعضاء لجنة التدقيق ونشاطاتها وعدد اجتماعاتها التي عقدت خلال العام والمشاركين في هذه الاجتماعات	
المحور السابع: مسؤوليات مجلس الإدارة						
١					يعمل مجلس الإدارة على أساس من المعلومات الكاملة والإطلاع التام وبذل العناية اللازمة لتحقيق مصلحة الشركة والمساهمين .	
٢					يقوم مجلس الإدارة بتحديد الأهداف الرئيسية والفرعية ومراجعة واعتماد السياسات والخطط الخاصة بمجال عمل الشركة وفق الأهداف المحددة من قبلها .	
٣					يختار مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية المؤهلة والقادرة على إدارة شؤون الشركة بكفاءة عالية وتحديد مهامها وصلاحياتها وأسلوب مراقبة أدائها.	
٤					يضع مجلس الإدارة المعايير اللازمة لاختيار المدير العام ونائبه مع وجوب الالتزام بمتطلبات هيئة الإشراف على التأمين والشروط المطلوب استيفاؤها والمحددة من قبلها .	
٥					يعمل المجلس على ضمان أمانة وسلامة التقارير ونظم المحاسبة في الشركة وضمان المراجعة المستقلة، والالتزام بالقوانين والمعايير اللازمة .	
٦					يعمل مجلس الإدارة على مراجعة سياسة وأنظمة المخاطر (مخاطر الائتتاب - مخاطر إدارة المطالبات - مخاطر إعادة التأمين - المخاطر المرتبطة بحساب الاحتياطات الفنية)	

(يرجى التكرم بوضع إشارة X مقابل العبارة التي تراها مناسبة)
هل تود إضافة أي ملاحظة أو اقتراح يغني البحث ؟

.....
.....
.....

الملحق التاسع

المراسيم والقوانين الخاصة بالتأمين وتعليماتها التنفيذية

رقم الصفحة	البيان	التاريخ	الرقم	التشريع
٢	إحداث هيئة الإشراف على التأمين في سورية.	٢٠٠٤/٩/٢٦	٦٨	مرسوم تشريعي
٤٠	التشريع الذي أجاز للقطاع الخاص إحداث شركات تأمين خاصة.	٢٠٠٥	٤٣	مرسوم تشريعي
٤٢	التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم ٤٣ الصادرة عن وزارة المالية في سورية .	٢٠٠٥/٥/٢٦	٦٦٨/ص	تعليمات تنفيذية
٤٠	استقلالية المؤسسة العامة للتأمين واعتبارها مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي	٢٠٠٧	٤٦	مرسوم تشريعي

القرارات الصادرة عن هيئة الإشراف على التأمين التي وردت في البحث

رقم الصفحة	البيان	تاريخ القرار	رقم القرار
٣٨	معايير وأسس الحوكمة المؤسسية.	٢٠٠٧	رقم ١٢٧/م.إ.
٦٤	الأسس الناظمة لاستثمار أموال التأمين بشقيها رأس المال و الاحتياطيات الفنية.	٢٠١٠	١٠٠/٣٧١/م.إ.
٧٣	نظام هامش الملاءة المالية في شركات التأمين.	٢٠٠٨/١١/١٠	١٠٠/٢١٠/م.إ.